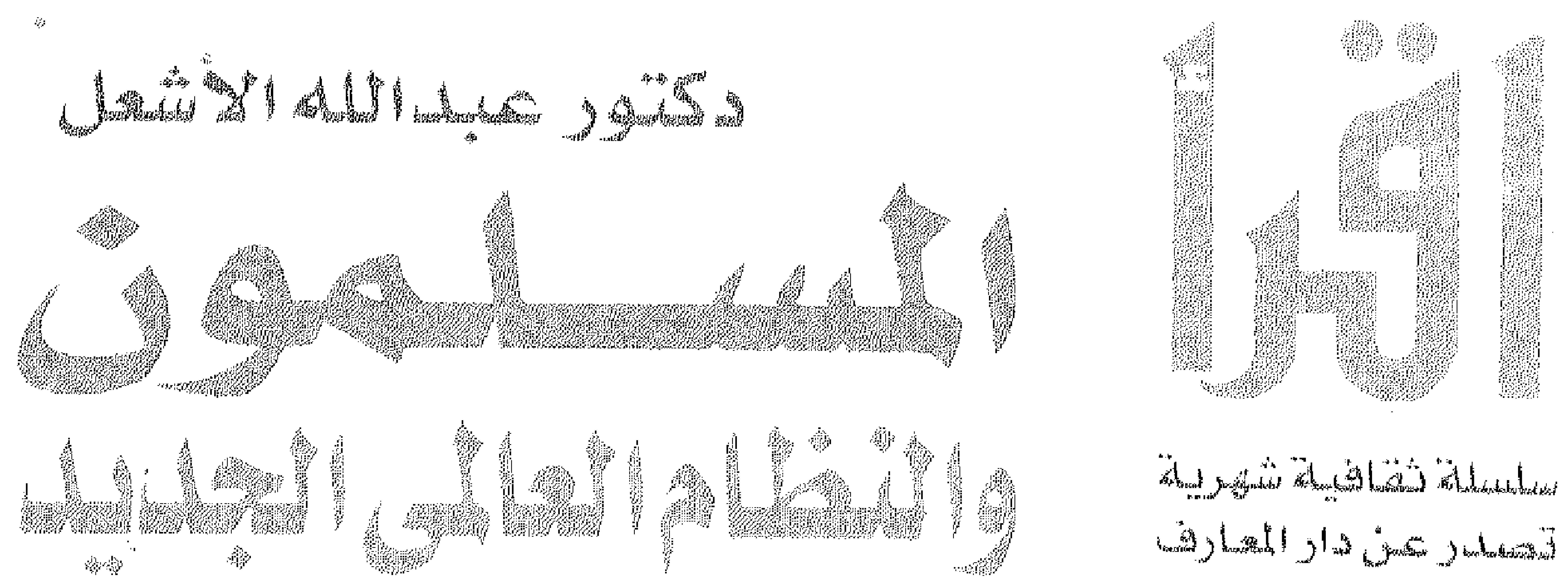


دكتور عبد الله الأشعل

المسلمون والنظام العالمي الجديد

اقرأ
سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٤١]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

دكتور عبد الله الأشعل

المسلمون والنظام العالمى الجديد


دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

إهداء

﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم، إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم، فأصبحتم بنعمته إخوانا﴾

صدق اللّٰه العظيم

مقدمة

يعانى العالم الإسلامى من مشكلات جمة ويسعى إلى تسوية هذه المشكلات بالطرق السلمية وتنقسم هذه المشكلات إلى ثلاثة أقسام: **الأول** يضم المشكلات التى تعانى منها الدول الإسلامية بداخلها وتثقل بذلك حركتها، والقسم **الثانى** يتضمن المشكلات التى تقع بين الدول الإسلامية بعضها البعض فتعكر صفو العلاقات الإسلامية وتتطلب تسوية هذه المشكلات بالطرق السلمية تفاديًا للصدام بين هذه الدول. وأما القسم **الثالث** فيشمل المشكلات التى تثور بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية بسبب القضايا غير الإسلامية أو الأقليات الإسلامية التى تعيش فيها. وقد كان ضروريًا أن نحدد مفهوم القضية الإسلامية المعاصرة حتى يمكن انتقاء عدد منها وفق معيار معين لمعالجتها. ولما كانت معالجة القضايا الإسلامية ومتابعتها تتم بشكل متناثر قد تفلت تفاصيلها من القاعدة العامة فقد رأينا تقديم هذه الباقة من القضايا الحيوية بأسلوب مبسط وبطريقة شاملة تعطى فكرة دقيقة وعامة عن المشكلة من وجهة النظر الإسلامية آملين أن يكون لهذا الجهد ما يساعد على توضيح القضايا الإسلامية المعاصرة للقارئ العام والمتخصص على السواء.

ولا شك أن الاختيار بين هذه القضايا أملته ضرورات عملية وهو المنهج الذى سار عليه كل الكتاب من الفقهاء والباحثين منذ أقدم العصور ومثال ذلك مسائل الإمام أحمد بن حنبل والقضايا الكبرى فى الإسلام وهو عنوان

تكرر كثيرا لعدد من المؤلفين القدامى روعى فيه منهج الانتقاء سواء انصب البحث على قضايا تاريخية أو مسائل اعتقادية.

ونحن نطمع أن نثير بهذه الدراسة الموجزة اهتمام القارئ المسلم بقضايا أمته والتحديات التى تواجهها وهى تستشرف القرن الحادى والعشرين وبداية الألفية الثالثة.

د. عبد الله الأشعل

القاهرة فى أول مارس ١٩٩٩

الفصل الأول

تحولات النظام الدولى ومفهوم القضايا الإسلامية

تواتر الحديث عن «الهموم الإسلامية» مع تزايد الخلافة العباسية فى مرحلتها الثانية وخاصة عندما بدأ عصر التراجع فى القرن الخامس عشر فى أطراف الدولة الإسلامية خاصة الغربية فى الأندلس وشبه جزيرة أيبرية. وكان المصطلح يعنى فى البداية، فى بدايات القرن الثالث عشر، الاحتلال الصليبى لبيت المقدس فى إطار الحملة الصليبية الممتدة منذ نهايات القرن العاشر والتى تراجعت بعد هزيمة الصليبيين فى حطين والمنصورة ثم تأججت بحركة الاسترداد Reconquesta الصليبى فى الأندلس التى أسلمت فكريًا وتاريخيًا لميلاد الاستعمار الغربى على قاطرة حركة الكشوف الجغرافية، وليس صدفة أن تنهار الحصون الإسلامية فى الأندلس فى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر وأن يطارد ملوك قشتالة[1] والبرتغال فلول آخر الأمراء المسلمين عبر المتوسط إلى المغرب وأن يطلقوا على المسلمين فى المنطقة «المورز» Moores وهو نفس الاسم الأسبانى الذى أطلقه الأسبان على مسلمى الفلبين، وهى صفة تحمل معنى الانكسار والهزيمة والتخلف والبربرية والبؤس، وهى حينذاك صفة مستهجنة كريهة تأنف الشعوب أن تلحق بهم.

---

(١) تشمل أسبانيا والبرتغال.

وعلى الجانب الآخر ولدت الدولة العثمانية معاصرة لميلاد الإمبراطوريا الروسية الأرثوذوكية، فتمضى الإمبراطورية الإسلامية تتابع ما ارتضا بعض المؤرخين حركة الفتوح الإسلامية جنوبًا وغربًا حتى أبواب فيينا وتتوقف حركة الفتوح فى منتصف القرن الخامس عشر، وهى نفس الفترة التى تجددت فيها الروح الصليبية فى أوربا، وهدفها هذه المرة غزو العالم الإسلامى، ووقف زحف الدولة الإسلامية، ومهاجمة الدولة الإسلامية الشيعية الصفوية بل واستئناسها في إيران ثم تدبير الوقيعة والفتنة بين قطبى العالم الإسلامى طهران والآستانة آنذاك، والسعي إلى تدمير الدولة العثمانية فى جهازها الحاكم فى العاصمة، وتقطيع أوصالها فى الأقاليم المفتوحة. ثم تستدير الإمبراطورية الروسية لابتلاع الشعوب الإسلامية فى آسيا الوسطى فى نوبة ثالثة والضغط على أعصاب الدولة العثمانية ومحاربتها ومناهضتها وتفتيت قواها حتى تنطلق الأساطيل الروسية عبر البوسفور والدردنيل إلى المتوسط.

وقد لوحظ أيضًا التعاصر بين هجمات المغول من الشرق على مقر الخلافة فى بغداد فى الوقت الذى هاجم فيه الصليبيون بشدة الشام ومصر، وأن يتحقق الانتصار الإسلامى المتقارب فى حطين ضد الصليبيين وفى عين جالوت ضد المغول.

وهكذا تمثلت هموم العالم الإسلامى فى هذا الوقت المبكر ليس فقط فى الدسائس والمؤامرات بين عروش أوطانه، وإنما فى تراجع اندفاعه ثم العمل على غزوه وطمس هويته وإرجاعه إلى عصور الظلام.

ولعل جمال الدين الأفغانى هو أبرز من قدم تنظيرًا بسيطًا للقضية الإسلامية التى تلخصت فى تخلف الشعوب الإسلامية وتدهور وعيها

وتفرقها وسطوة الاستعمار أو تآلبه بها وتكالبه عليها، فاقترح حلا لكل ذلك «الجامعة الإسلامية» التى يرتبط أعضاؤها بالعروة الوثقى لا انفصام لها، وما أعقب ذلك من نداءات النهضة الإسلامية.

ولا شك أن وجود الدولة الإسلامية ونشأة التيارات الإسلامية فى أرجائها قد أكسبت مفهوم القضية الإسلامية طابعًا خاصًا بحيث صار كل شر يلحق الدولة العلية نكبة إسلامية مثلما صار كذلك كل هزيمة غربية لجيوشها سواء فى البلقان أو ضد الروس أو فى طرابلس ١٩١١م.

ولم يكن التيار الوطنى العلمانى الذى يعتبر تركيا دولة استعمارية يشاطر التيار الإسلامى هذه الرؤية، مما أدى إلى نشأة مفهوم خاص للقضية الإسلامية، فضاق المفهوم وارتبط بالإسلام أكثر من ارتباطه بعموم المسلمين. وكثيرًا ما أوقع هذا التناقض الحرج فى صفوف الحركة الوطنية المصرية التى ناصرت تركيا ضد بريطانيا ثم فجعت بإلغاء الخلافة وتبنى العلمانية فانقلب أتاتورك البطل المسلم الذى رفعه أحمد شوقى إلى مرتبة خالد بن الوليد فى معارك الترك ضد القوات الأوربية فى الأناضول فى نهايات الحرب الأولى وما بعدها، بقوله «الله أكبر كم فى الفتح من عجب: يا خالد الترك جدد خالد العرب» تحول خالد الترك إلى زنديق مرتد تاجر بمشاعر المسلمين وابتز عواطفهم وأطاح بقبلتهم فاستحق اللعنة فى كل صلاة. وكان إلغاء الخلافة هو النكبة الإسلامية الكبرى حينذاك. ولعلنا نذكر أن احتلال مصر وتونس ثم ليبيا والمغرب قد نظر إليها فى إطار العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى منذ الحروب الصليبية واعتبر موجة متجددة للهجمة الصليبية على الديار الإسلامية، مثلما اعتبرت المواجهات بين الفرنسيين والسوريين فى ميسلون ثم احتلال سوريا نكبة

عربية وهَمًّا إسلاميًا بل اتسمت حادثة دنشواى فى مصر فى بعض الأوساط بالثنائية: الإسلامية الصليبية.

ولا شك أن احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ ثم الصراع العربى الإسرائيلى قد فسر أيضا تفسيرًا دينيًّا، بحيث خلص التيار الإسلامى إلى أن قيام إسرائيل هو امتداد للحركة الاستعمارية الاستيطانية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الصراع هو الفصل الجديد من الصراع القديم بين المسلمين واليهود منذ العصر النبوى، وأن موقف المسلمين من اليهود يجب أن يرتكز على سياسات الرسول ﷺ إزاء غدرهم، وموقف القرآن الكريم - وفق تفسير معين - يقوم على أن الصراع حتمى وقدرى، ولكنه محسوم وفق الرواية القرآنية. وهكذا اعتبر الصراع العربى الإسرائيلى قضية إسلامية خاصة وأن قبلتها القدس الشريف التى جمعت ولخصت كل رموز الصراع بين المنطقة والطامعين فيها. ومن أجل الدفاع عن هذه القضية نشأت أصلاً منظمة المؤتمر الإسلامى، التى أكدت فى ميثاقها تكريسها لهذه القضية إلى جانب بقية القضايا الإسلامية الأخرى، كما اعتبرت جدة مقر المنظمة المؤقت إلى أن يأذن الله بتحرير القدس الشريف لتصبح مقر المنظمة الإسلامية.

ولعلنا نذكر أيضا أن المؤتمر الإسلامى هو الثالث فى سلسلة ظاهرة المؤتمرات الإسلامية التى استنهضها قرار أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية حيث انعقدت سلسلة المؤتمرات الإسلامية فى القاهرة ومكة المكرمة ثم مؤتمر القدس ١٩٣١ ليبحث المشكلة الفلسطينية فى مرحلة هامة فى المشروع الصهيونى باعتبارها مشكلة إسلامية، وانتخب الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين رئيسا للمؤتمر.

ولقد عالجت قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى دراسة بعنوان أصول التنظيم الإسلامى الدولى صدرت بالقاهرة عام ١٩٨٨ على أنها قضية إسلامية عند نقطة معينة وهى تحولها من قضية عربية قبل ١٩٦٧ إلى قضية إسلامية باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية، مع العلم أن القدس الغربية احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ دون أن يتحدث عنها أحد، ربما لأن الأردن وإسرائيل قد اقتسما القدس حينذاك، بحيث أصبحت القدس الشرقية امتدادًا للضفة الغربية التى اتحدت مع الضفة الشرقية مكونة المملكة الأردنية الهاشمية، وربما لأن القدس الشرقية هى مهد المقدسات وهى لذلك أكسبت الصراع مسحته الدينية.

ومن الممكن أن نتصور عدة معايير لتحديد ما هى القضية الإسلامية. المعيار الأول الذى يقوم على اتصال القضية بدولة إسلامية، وبذلك تصبح القضية الإسلامية هى تلك التى تكون دولة إسلامية أو أكثر طرفًا فيها، سواء كان الطرف الآخر مسلمًا أو غير مسلم. ومثالها الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقى للكويت، حيث الأطراف إسلامية، وتؤدى هذه الصراعات إلى ضعف مجمل مقدرات العالم الإسلامى بل وتحقيق استفادة غيره على حسابه فيما تحتاج شعوب إسلامية أخرى ما تهدره هذه الصراعات من أموال وما تفوته من فرص للتنمية والتقدم. بل إن معاناة الشعب العراقى بسبب سياسات قيادته أصبحت مأساة إسلامية وأفتى شيخ الأزهر بأن إعانة هذا الشعب تصح من زكاة المسلمين، وحيث استغلق حل هذه المأساة.

وبهذا المعيار أيضا يعتبر الصراع السياسى الإيرانى الأمريكى قضية إسلامية، كما يعد رفض فرنسا الجلاء من جزيرة مايوت فى جزر القمر،

والأقليات الإسلامية في دول غير إسلامية كالفلبين والصين وروسيا وغيرها قضايا إسلامية.

فإذا اعتبرنا كل نزاع بين دول إسلامية قضية إسلامية، فذلك يستجيب لهاجس الخوف على تمزق العلاقات الإسلامية. ولكن الأخذ بهذا المعيار سوف يوسع قائمة القضايا الإسلامية، وإن ضيق مفهوم القضية الإسلامية. أما إذا صارت كل مشكلة بين أى دولة إسلامية أو بين أقلية إسلامية وحكومتها غير الإسلامية قضية إسلامية، فقد يحدث ذلك قطيعة متصلة بين عموم العالم الإسلامي والدولة الأجنبية طرف المشكلة مع الطرف الإسلامى، وهذه نظرة غير موضوعية تضعف مصداقية الموقف الإسلامى دوليا وتخلق استقطابا بين المسلمين وغيرهم، فضلاً عن أن هذه نظرة غير واقعية لا تنسجم مع ما يحدث بالفعل حيث لكل مشكلة معطيات معينة تحكم مواقف الدول الأخرى منها. وليس التصنيف بسيطاً وآليًّا وسهلاً كما يوحي به ظاهر هذا المعيار. وربما تحفظنا فى شأن قضية العلاقة بين الأقلية الإسلامية وحكومتها غير الإسلامية أو دولتها التى تعيش فيها غير الإسلامية، حيث يختلف الأمر من حالة لأخرى كما سنرى عند عرض قضايا الأقليات الإسلامية.

وقد اعتقدت أندونيسيا عام ١٩٧٥ أن قضية تيمور الشرقية قضية إسلامية ضد دولة غير إسلامية وهى البرتغال فعرضت القضية على مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى السابع فى إسطنبول فى مايو ١٩٧٦ الذى اكتفى بالإشارة إليها فى بيانه الختامى صارفا النظر عن أطرافها

أوموضوعها*، وأمام تعقد معايير المشكلة الإسلامية لا مناص من اللجوء إلى معيار تعسفى، بحيث تكون المشكلة الإسلامية هى ما تعتبره الدول الإسلامية كذلك. وهو تعريف يتخطى كافة التقسيمات الجغرافية والسياسية، كما أنه يتسم بالمرونة حيث يخضع لما تقرره عموم الدول الإسلامية وبناء على هذا المعيار حددنا عددًا من القضايا التى ينطبق عليها هذا التعريف والتى لا نظن أن هناك خلافًا كبيرا بين الكتاب على اعتبارها كذلك وهذه القضايا هى القدس الشريف، وقضية البوسنة والهرسك والمشكلة الأفغانية خاصة فى مرحلة الحرب الأهلية ومشكلة الشيشان رغم أن الشيشان يمكن بالمعيار الثانى أن تعد من الأقليات الإسلامية، ثم قضايا الأقليات الإسلامية الكبرى فى مختلف الدول غير الإسلامية والمشكلة القبرصية من زاويتها الإسلامية ثم أضفنا قضية نحسب أن المعيار ينطبق عليها ولكنها ليست محل إجماع الكتاب، ولعلها تعالج لأول مرة فى هذا السياق، وهى المشكلة الكردية. ثم أضفنا مشكلة كشمير رغم أنها يمكن أن تعد من قضايا الأقليات الإسلامية، ولكنها تتمتع بخصوصية تبرر أن نفرد لها معالجة خاصة، وأخيرًا مشكلة كوسوفو. وأخيرًا بدا لنا أن الإرهاب الدولى قد ارتبط بالإسلام ومن ثم صار لزامًا

(*) توشك مشكلة تيمور على التسوية إما بالإستقلال أو بالحكم الذاتى تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد أصبح هذا الحل ممكنا منذ إعلان أندونيسيا فى أوائل فبراير ١٩٩٩ تخليها عن موقفها السابق بضم الإقليم، تحت وطأة الإنهيار السياسى والإقتصادى الذى شهدته طوال عام ١٩٩٨ وانتهى بسقوط نظام سوهارتو وتولى الرئيس حبيبى بدلا منه.

على الأقلام الإسلامية أن تناقش هذه القضية بوصفها تهم عموم المسلمين وفقًا للمعيار الذى اخترناه فى هذا الصدد.

ومما يذكر أن جداول أعمال المؤتمرات الإسلامية قد حفلت بالقضايا التى تؤثر على الدول الأعضاء، وعلى علاقاتها فيما بينها. وليس معنى ذلك أن هذه القضايا قد أصبح لها طابع إسلامى بمجرد إدراجها على جدول الأعمال، بل إن الاعتراف لها بالطابع الإسلامى أو لبعضها قد يضر القضية ذاتها. ومثال ذلك، فإن جزر القمر قد أصرت على أن يظل على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية بند دائم يتعلق بجزر مايوت القمرية وهى الجزر التى رفضت فرنسا الجلاء عنها بعد استقلال جزر القمر وظلت قرارات المنظمة الإسلامية تطالب فرنسا بالرحيل، بينما تعقد الموقف فى يوليو ١٩٩٧ عندما تزعم عبد الله إبراهيم حركة فى جزر مايوت تطالب بالإبقاء على الوجود الفرنسى، بل والزحف لإسقاط حكومة جزر القمر، مما خلط الأوراق وأحال الموقف فى البلاد إلى حرب أهلية ليس من الصعب أن نتبين ما يجب أن يتبع من مواقف فيها، وهى التأكيد على استقلال البلاد وحريتها فى تقرير النظام الذى ترتضيه وجلاء القوات الأجنبية عن كامل أراضيها ورفض الانفصال. والطريف أن فرنسا رفضت دعوة انفصالية أخرى تركزت فى جزيرة أنجوان القمرية.

أما أزمة الخليج فقد اعتبرت مشكلة إقليمية واسعة النطاق ليس لها أى طابع إسلامى وهى ببساطة احتلال دولة لدولة أخرى بذرائع مختلفة لا يقبلها منطق التعامل الدولى الراهن. غير أن العراق الذى حاول تشتيت الانتباه وخلق تقاطعات متعددة كسبًا للوقت، وحرصًا على تمزيق المعارضة

للاحتلال قد رفع الراية الإسلامية وصور الأمر على أنه صراع بين معسكر الإسلاميين وغير الإسلاميين. وامتد الانقسام على هذا النحو داخل الدول العربية والإسلامية، وكأن غزوه للكويت هو قمة الجهاد، ومن فروض الشريعة، وأن زحفه لتحرير فلسطين والقدس يجب أن يمر لا محالة بابتلاع الكويت. والغريب أن الراية الإسلامية التى رفعها العراق قد انطلت على كثيرين وأدت إلى انقسام الموقف الإسلامى انقسامًا مخزيًا، وأظهرت تصدعًا مخيفًا فى موازين الحكم فى العقل العربى والإسلامى تمامًا مثلما كان الصراع بين إيران والعراق الذى زعمت فيه إيران أنه صراع بين الحق الذى تمثله إيران والباطل الذى يمثله العراق أو بين الإسلام والكفر. كما أن العراق بدوره قد صور الصراع على أنه صراع بين العراقيين المسلمين الخلص وبين المجوس عبدة النار والشمس الوثنيين، وادعى الإعلام العراقى أن إيران الوثنية قد دخلت الإسلام دخول المنافقين، وأنها لم تتألف قلوبهم للإسلام فانتهزت الفرصة تلو الأخرى للنيل من المسلمين فى العراق. وكلا الحجتين تافهة وضارة بمجمل القضايا الإسلامية. وكانت النتيجة أن عانى العالم الإسلامى من أضرار حرب طويلة أضعفت مركزه وقضاياه ودعاواه كما أضاعت عليه ثروات كان الأولى أن تبذل فى تنمية مجتمعاته الفقيرة. وأخيرًا فلابد من الإشارة إلى أن المضمون الإسلامى للدعاية العراقية إبان الاحتلال العراقى للكويت لم يغفل عن التأكيد على الأصول الإسلامية القريبة من آل البيت للزعيم العراقى، وكذلك شعار العدل الاجتماعى بين فقراء العالم وأغنيائه الذى بشر به الإعلام العراقى وبث الكثير من الآمال الزائفة وأثار الكثير من النفوس المتعطشة لهذه المعانى النبيلة.

كذلك تناولت المؤتمرات الإسلامية الخلاف الإقليمى بين ليبيا وتشاد الذى بدأ فى منتصف الثمانينات، وانتهى بحكم لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٩٤ لصالح تشاد. ولا يجوز أن يستدل من معالجة هذه القضية فى المؤتمرات الإسلامية على أنها قضية إسلامية؛ ذلك أن هذه القضية قد بحث لها أطرافها عن إطار للتسوية يناسب كل طرف، وقد لا يناسب الآخر، وانتهى الأمر بإدراجها فى المؤتمرات الإسلامية. ولم يكن ممكنًا حلها إلا باتفاق طرفيها بقدر من الشجاعة على الفصل فيها قضائيًّا عن طريق محكمة العدل الدولية.

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن الصراع المتعدد الأبعاد الذى نال كلاًّ من الجارين المسلمين موريتانيا والسنغال قد حاول هو الآخر أن يجد طريقه إلى محفل مناسب، ولكن حساسية الخلاف بين دولة عربية وأخرى إفريقية حال دون نظره فى الجامعة العربية أو فى منظمة الوحدة الأفريقية خوفًا من تزايد حدة الخلاف بين العروبة والأفريقانية، كما لم يكن مناسبًا أن يسوى الخلاف فى منظمة المؤتمر الإسلامى، رغم أنه خلاف بين طرفين مسلمين أعضاء فى المنظمة، لاعتبارات عملية، كما أن الخلاف فى إطار الأمم المتحدة كان محوطًا بالكثير من التداعيات ولذلك نجحت الوساطات الثنائية بعيدًا عن المنظمات الإقليمية فى تسويته ودون أن يلتصق به وصف الإسلام أو القضية الإسلامية.

الفصل الثانى

المشكلة الكردية

لأول مرة عمدنا إلى اعتبار المشكلة الكردية مشكلة إسلامية ولو لم يطلب أحد عرضها على منظمة المؤتمر الإسلامى أو غيرها. وأسباب اعتبارها مشكلة إسلامية كثيرة أولها أنها تخص الشعب الكردى المسلم، الذى ينتسب إليه صلاح الدين الأيوبي صاحب حطين واسترداد بيت المقدس، وثانيها أن الأكراد يتوزعون بين دول إسلامية أساسًا وهى تركيا وإيران والعراق وسوريا(*)، وثالثها أن المجتمع الدولى صار يستخدم الورقة الكردية على الوجه الذى يخدم مصالح بعض دوله. فأكراد العراق اكتشف الغرب فجأة أنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها حكومة بغداد فقط بعد غزو العراق للكويت واستصدر مجلس الأمن القرار ٦٨٨ فى أبريل ١٩٩١ لتزويدهم بالمعونات ثم توسع فى تفسير القرار فجعله أساسًا لشل يد حكومة بغداد عن أكراد العراق فى الشمال وعن شيعته فى الجنوب بإنشاء مناطق حظر الطيران شمال خط العرض ٣٦ شمالاً والخط ٣٢ جنوبًا، ثم عدل فى سبتمبر ١٩٩٦ ليبدأ بالخط ٣٣ جنوبًا. ولنفس السبب، أى مناهضة حكومة بغداد كهدف أساسى. اجتهدت الولايات المتحدة فى ضم صفوف الأكراد العراقيين ووقف القتال بين حزب الاتحاد الديمقراطي وبين الحزب الوطنى الديمقراطى حتى يتفرغا لمهمتين الأولى تأكيد استقلالهم عن بغداد والثانية التعاون مع القوات التركية ضد حزب العمل الكردى التركى. على الجانب الآخر

(*) يوجد أكراد أيضا بنسبة أقل فى روسيا.

يعاون الغرب تركيا فى تعقب أكرادها حتى داخل الأراضى العراقية وسبب التمييز وتغير المواقف وعدم الالتزام من جانب الغرب بموقف موحد إزاء قضايا حقوق الإنسان هو أن الغرب الذى ساند العراق وحرضه على مهاجمة إيران عام ١٩٨٠ قد أغمض عينيه عن ممارسات بغداد البربرية ضد الأكراد مثلما اتخذ موقفًا مماثلاً إزاء أكراد إيران طوال حكم الشاه عندما كان الشاه يعتمد سياسة القمع والإبادة لأكراد إيران. ولقد بلغ الغرب بموقفه من استغلال مآسى الشعب الكردى واللعب بورقته لأغراض سياسية لا تعدم فى كل مرة غطاء أخلاقيًا أو قانونيًا متهالكًا حدًا لا يمكن إغفاله، وآخر هذه المواقف مساعدة واشنطن لتركيا على اعتقال زعيم حزب العمل الكردى عبد الله أوجلان يوم ١٩٩٩/٢/١٨ بعد تردده على روسيا وإيطاليا واليونان منذ خروجه من سوريا فى أواخر عام ١٩٩٨ بضغط هائل من تركيا.

أما الشعب الكردى فقد عانى داخل الدول الإسلامية ما لم تعانيه أية أقلية إسلامية فى دول غير إسلامية رغم أنه يشكل نسبًا عالية من مجموع السكان حيث يشكل حوالى ١٥٪ من سكان إيران، و٢٥٪ من سكان العراق وتركيا وبضعة آلاف فى سوريا، ويصل مجموع الشعب الكردى حوالى أربعين مليونا*.

(*) تصل به بعض التقديرات إلى ٢٣ مليونا بينما ترفعه تقديرات أخرى إلى خمسين مليونا، وأسباب اختلاف التقديرات واضحة وتتمثل فى عدم وجود إحصاء رسمى فى الدول المضيفة للأكراد، وتضارب المصالح السياسية فى الدول الثلاث ورفعها أوخفضها لأعدادهم حسب المواقف والظروف.

وتتلخص مشكلة الشعب الكردى المسلم المتميز فى ثقافته ولغته أن بعض غلاته يطمحون فى إقامة دولة لهم تضم شتاتهم، ولكن هذه المحاولات فشلت فى كل مرة لاعتبارات تتعلق بعلاقات القوة فى هذه المنطقة الحساسة فقضت الأقلية الكردية فى كل دولة بالاندماج فى المجتمعات التى تعيش فيها مع المطالبة بأن يكون لها شيء من التميز أو الحكم الذاتى داخل الدولة أو يعترف على الأقل بهويتها الثقافية المختلفة ضمن أعراق الدولة. ولكن هذا الهدف لاقى صعوبات كبيرة، وتعرضت هذه الأقلية للإبادة بصورها المختلفة فى هذه الدول، إما لسحق مطالبها أو لتشتيت تواجدها الإقليمى فى مناطق استراتيجية مثل العراق، أو لدمجها بالقوة فى الولايات والمحافظات. غير أن محاولات الحكم الذاتى الكردى فى العراق كادت تنجح عام ١٩٧٢ لولا الصراعات الكردية وانقسام طوائف الجالية وأحزابها ثم استغلال إيران لهم ضد العراق، مما اضطر العراق إلى توقيع اتفاقية الجزائر فى مارس ١٩٧٥ التى تنازل العراق بموجبها فى شط العرب لإيران مقابل وقف إيران مساندتها لأكراد العراق الذين استفحلت قوتهم ضد الجيش العراقى.

وهكذا أصبح الأكراد ورقة فى صراعات دول المنطقة مثلما استغلهم الغرب فى مواقفه ضد النظم القائمة أو لصالحها. ففى العلاقات الإيرانية العراقية تصدرت مشكلة أكراد العراق قائمة الخلافات بين البلدين فى فترات مختلفة، حيث ساندت إيران الشاه أكراد العراق ضد حكومة بغداد فى وقت واجهت فيه بغداد تحديات من التيارات الشيوعية داخل الجيش وتنامى قوة الأكراد العسكرية. والراجح أن علاقات بغداد مع الاتحاد السوفيتى (السابق) كانت أحد عوامل ودوافع طهران لإزعاجها

بالورقة الكردية. ويبدو أن هذه الورقة نجحت فى إرغام بغداد على تقديم تنازل جوهرى فى شط العرب لإيران كما حذرت بغداد بأن هناك قيودًا على حركتها خاصة وأن الأكراد يشكلون نسبة عالية من سكان العراق.

والمحقق أن بغداد حاولت استخدام أكراد إيران أيضا للضغط على طهران عند احتدام الصراعات بينهما خاصة بعد عام ١٩٧١ وتجدد صراع البلدين هذه المرة حول وراثة بريطانيا فى الخليج، مثلما حاولت بغداد استخدام هذه الورقة ضمن الحلقة العربية المناهضة لمواقف إيران الشاه المؤيدة لإسرائيل قبيل عام ١٩٦٧، والمناهضة للسياسات الإيرانية التوسعية فى الخليج إبان العصر الاستعمارى البريطانى منذ ثورة العراق ١٩٥٨، خاصة وأن طهران وبغداد كانتا دعامة حلف بغداد فى سلسلة الأحلاف المضادة للمد الشيوعى فى المنطقة فى ذلك الوقت.

وفى العلاقات التركية العراقية: لا يبدو أن العراق أمكنه استخدام أكراد تركيا للضغط على حكومتها لتقديم بعض التنازلات فى مجال مياه نهر الفرات الذى تتحكم فيه تركيا، ولكن العراق منذ أزمة الخليج وانحسار سيطرته على شمال أراضيه يعانى من حملات تركية مكثفة تجتاح أراضيه تعقبا لحزب العمال الكردى. ورغم احتجاج العالم العربى والاتحاد الأوروبى على هذه الانتهاكات، فالثابت أن واشنطن تساند العمليات التركية، كما تساند مساعى تركيا لضمان تعاون الاتحاد الوطنى الديمقراطى معها ضد حزب العمل الكردى. وقد اكتسبت المعارضة للعمل التركى أبعادا خاصة فى ضوء عدد من الاعتبارات الواضحة أولها أن

هناك شبهة فى أن تركيا تمهد لضم بعض الأقاليم العراقيـة حيـث نسـب إلى زعمائـها حديثـهم عـن تبعيـة الموصـل لتركيـا، وأضعـف مثـل لهـذه الاحتمالات أن تعمد تركيا إلى إنشاء منطقة أمنيـة فـى الأراضـى العراقيـة لضمان أمن حدودها بعد أن ضعفت سلطة الدولة العراقية فى المنطقة بعـد إنشاء مناطق حظر الطيران العراقى. وثانى هـذه الاعتبـارات هـو التعـاون العسكرى المتنامى بين تركيا وإسرائيل الذى تباركه وتدعمه واشـنطن وهـو قطعا ضد المصالح العراقية والعربية، وهو مرتبط بما يجرى فى تركيـا مـن صراع بين التيار الإسلامى والتيار العلمانى الذى يحميه الجيش ولا تمانع واشنطن فى تدخله عسكريًا إذا اقتضى الأمر خلافًا لمواقفها أحيانًا من دور الجيش فى الحكم. أما ثالث هذه الاعتبارات فهو أن التصرفـات التركيـة المدفوعة أصلاً بإلحاح مشكلة الأكراد لديها وبسعيها للاندماج فـى شـبكة التحالفات والمصالح العربية، هذه التصرفات تهدد بإنشاء أحلاف مضـادة فى المنطقة وتدخل المنطقة فى دوامة من عـدم الاسـتقرار وربمـا تـؤدى إلى المواجهات العسكرية بدلاً من التعاون.

والأكراد قضية أولية أيضا فى العلاقات السورية التركيـة حيـث تتـهم أنقرة دمشق بمساندة حزب العمال وبمنحـه المسـاندة الإقليميـة والتدريـب ضمن محاولة سوريا الضغط على تركيـا لتنفيـذ التزاماتـها فـى ميـاه نـهر الفرات، وتنكر سوريا ذلك. ولاشك أن تركيا مستعدة للتعاون الأمنـى مـع سوريا بما يؤمن الحدود السورية التركية من مخاطر حزب العمال التركى. وقد توترت العلاقات التركية السورية طوال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٨ وهددت تركيا بالعمل عسكريا ضد سـوريا مـادام عبـد الله أوجـلان زعيـم الحـزب الكـردى فـى أراضيـها وتدخلـت مصـر لحـل المشـكلة وبـدأت

محادثات التعاون الأمني بين البلدين بعد رحيل أوجلان إلى روسيا ثم ترحيله منها رغم موافقة البرلمان (الدوما) على منحه اللجوء السياسي.

وطبيعي أن المشكلة التركية التي ينظر إليها في المنطقة على أنها مشكلة عرقية لم تكن معروفة منذ نشأة الدولة الإسلامية الكبرى وعاصمتها دمشق ثم بغداد لأن الرابطة الإسلامية هي التي شدت هذه الأقاليم إلى عاصمة الخلافة فلما نشأت الدول الحديثة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت المشاكل العرقية في الظهور، ولكن المشكلة كانت مشكلة داخلية في هذه الدول جميعًا ولم تعرف أبعادها الإقليمية حينذاك.

والطريف أن مؤتمرات الصلح عقب الحرب العالمية وتركيزها على حماية الأقليات لم تعرض لهذه الأقلية الإسلامية واهتمت بالأقليات المسيحية داخل الدولة العثمانية سعيًا إلى تفتيتها.

وتعتبر المشكلة الكردية أحد مؤشرات تغير السياسات العالمية التي أعطت الأكراد أحيانًا آمالاً كاذبة تحت شعار تقرير المصير، ثم اقتضت المصالح الدولية في المنطقة رفض إقامة دولة كردية وإنما اكتفت باللعب بالورقة الكردية وأوجهها وأقسامها ووفق تغير هذه المصلحة.

كذلك عانى الأكراد من تغير السياسات الوطنية داخل الدول التي يعيشون فيها. وهي لهذا السبب اعتبرت أساسًا مشاكل داخلية لم تعرف طريقها إلى المؤتمرات أو المنظمات الدولية، ومن باب أولى لم يكن ممكنًا عرضها على منظمة المؤتمر الإسلامي حتى في أحلك لحظات الصراع بين العراق وإيران. ونحن إذ نعرض المشكلة ضمن معاناة الشعوب الإسلامية فإنها لا تصلح للعرض على أي منظمة دولية للاعتبارات السابق ذكرها، كما لا نحبذ ذلك، ولكننا رأينا أن الدول الإسلامية التي يجب أن تعني

بشئون الأقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية هى أولى بحل مشاكل أقلياتها الإسلامية بمساعدة العالم الإسلامى وذلك على الأسس التالية :

١ - ارتبطت المشكلة الكردية داخل كل بلد تعيش فيه بظروفه التاريخية والاجتماعية. ولذلك فالأكراد جزء من شعوب هذه الدول، ومن المصلحة تعدد الأعراق والمواريث الثقافية فى الشعب الواحد مع ضرورة التمشى مع الآمال الثقافية لهذه الأقلية ضمن الوحدة الكبرى للوطن الأم.

٢ - ضرورة فصل الشعوب الكردية فى دول هذه المنطقة عن ألاعيب السياسة وتعقيدات العلاقات الإقليمية والكف عن استخدام الورقة الكردية ضمن صراعات المنطقة سواء كان الاستخدام من جانب دول المنطقة أو من دول أخرى خارجها.

٣ - أن التوافق بين أبناء الشعب الكردى فى دول المنطقة لا يجب أن يكون على حساب السلامة الإقليمية والانسجام الاجتماعى لشعوب هذه الدول، ومن الخطر التسليم للشعب الكردى بقيام وحدة سياسية تبدأ بها فصلاً جديدًا من المشاكل بدلاً من حلها.

٤ - إجراء دراسة موضوعية متعمقة حول العلاقة بين فشل جهود تسوية المشكلة الكردية وطنيًا، وبين مراحل تطور الدول التى يقيم فيها الأكراد وتطور علاقاتها الخارجية، واعتبار هذا العمل من مهام المنظمات الإسلامية التى تنهض بها بالتعاون مع الدول الإسلامية المعنية دون حرج حرصا على جزء هام من شعوب هذه الدول التى تهدده التطورات التى تشهدها المنطقة بالإبادة والإفناء، ولا يعقل أن يهب الغرب بعقليته التمييزية التى أشرنا إليها بحجة حماية حقوق هذه الأقلية فيضيف إلى

مآسى هذا الشعب ما لم يعد بطاقته تحمل المزيد منها. ذلك أن تركيا يهمها التحالف مع أكراد العراق بعد التوفيق بينهم لمساعدتها على تصفية أنشطة حزب العمال الكردى فى شمال العراق.

وأخيرًا: فلاشك أن اهتمام الدول الإسلامية بمكافحة الإرهاب لهو من أوجه التعاون البناء، ونحسب أن بعضها مما تضع القضية الكردية فى مقدمة همومها ينصرف فهمها للإرهاب على أنه الإرهاب الكردى، بينما تراه دول أخرى تستخدم الورقة الكردية عملاً من الأعمال الهادفة إلى الحصول على حق تقرير المصير، أو فى الأقل دفاعًا شرعيًّا عن البقاء فى مواجهة بطش سلطات بعض الدول بهم. وهذه كلها مفاهيم يجب دراستها فى ضوء توصيات دراسة المشكلة الكردية أولاً فى الإطار الإسلامى فهو أولى الأطر دون غيرها بدراستها والخلوص إلى حل مرض لها.

الفصل الثالث

قضية القدس

لمدينة القدس مكانة خاصة عبر التاريخ منذ بناها اليبوسيون وأسموها ريبوس وهم بطن من بطون العرب الأوائل واستوطنوا المنطقة حوالى ٣٠٠٠ ق. م. ويشير «العارف» صاحب «تاريخ القدس» (دار المعارف – ١٩٩٤) إلى خضوع القدس تمامًا فى عهد تحوتمس الثالث ومن تلاه من الفراعنة لمصر. ثم انتقلت ريبوس من المصريين إلى الملك داود عام ١٠٤٩ ق. م ولكن سليمان عاهد المصريين وتزوج ابنة الفرعون ليأمن عدم مساندتهم لأهل يبوس ضده. وانقسم أبناء سليمان وتحاربوا فاستغل شيشاق فرعون مصر الفرصة واحتل أورشليم عاصمة يهوذا عام ٩٧٠ ق. م ثم غزاها الآشوريون ٧٢٦ ق. م أى أن بنى إسرائيل حكموا القدس ٧٩ عاما فقط قبل أن يمتلكها الفرعون .ة أخرى. ثم احتلها المكابيون ١٦٧ ق. م حتى ٣٧ ق. م عندما ا ننها الرومان. وقد احتل القدس ثم البابليون عام ٥٩٩ ق. م ثم الفرس عام ٥٣٨ ق. م ثم اليونانيون (الاسكندر) ٣٣٢ ق. م.

وإذا كانت القدس مقدسة على عهد داود وسليمان والمكابيين من رؤساء وملوك اليهود، فإن قدسيتها الإسلامية قد اتضحت بالإسراء والمعراج حيث أصبحت قبلة المسلمين بعد فرض الصلاة عليهم فى تلك الليلة المباركة، وحيث ورد ذكرها تكريمًا وتعظيمًا فى القرآن الكريم ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا

حَوْلَهُ..﴾ والملاحظ أن الإسراء بالمسجد الأقصى تم فى وقت كانت القدس فيه تحت سيطرة الرومان.

ولما أبدى الرسول صلى الله عليه وسلم رغبة فى فتح بيت المقدس (إيلياء) من يد الرومان واصل الخلفاء الوصية فحاصرها عبيدة بن الجراح أربعة أشهر، فاشترط أهلها ألا يسلموا المدينة إلا إلى شخص الخليفة، فوافق عمر والتقى برهبانهم وكتب لهم «العهدة العمرية» وهى وثيقة الأمان لهم عام ١٥ هجرية، وأشهد عليها خالد بن الوليد وعبد الرحمن ابن عوف وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان، وأعطى أهل القدس لعمر عهدًا مقابلاً. وقد عمر كنيسة القيامة والهيكل وبنى المسجد فوق الصخرة المشرفة وضمت القدس إلى الشام فى عهد معاوية بن أبى سفيان ٦٤١ م حيث بنى عبد الله بن مروان مسجدى الصخرة والأقصى. ودخلت القدس ضمن فلسطين تحت حكم العباسيين، ثم استولى عليها الطولونيون ٨٧٨ م ثم الإخشيديون والفاطميون، وانتقلت بعد ذلك منذ القرن الحادى عشر إلى الأتراك السلاجقة، ثم الأراتقة (الأرتقيين) من التركمان. واحتل الصليبيون القدس عام ١٠٩٩ م واسترد فلسطين صلاح الدين بعد معركة حطين عام ١١٧٨م ٢٥ ربيع الثانى ٥٨٣ هـ، ثم استرد القدس يوم الجمعة ٢٧ رجب ٥٩٢ هـ، ٢ أكتوبر ١١٨٧ م. وانتقلت القدس إلى مماليك مصر ثم إلى الأتراك العثمانيين، فإبراهيم باشا فالأتراك ثانية حتى دخلت فى الانتداب البريطانى مع بقية فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، ثم احتل اللورد اللنبى القدس خلال الحرب الأولى، فأصبحت القدس هى الهدف الأول لحركة الاستيطان الصهيونية القائمة على الهجرة وشراء الأراضى والاستيطان.

وللقدس أسماء عدة سميت بها منذ عصر اليبوسيين، ولكن الراجح أن كلمة القدس عرفت منذ القديم، حيث ذكرها أبو العلاء المعرى فى شعره عام ١٠٧٥ م «واخلع حذاءك إذ حاذيتها ورَعًا: كفعل موسى كليم الله فى القدس». وذكرها العماد الأصفهانى عام ١٢٠٠ م وابن سرور المقدسى وابن اسحق المقدسى فى تاريخ القدس (١٣٧٤). فالاسم معروف على الأقل منذ بداية الحكم الإسلامى وأضاف اسم القدس الشريف.

ويذكر «عارف العارف» أن مساحة القدس فى أواخر عهد الانتداب البريطانى كان ١٩٩، ٢٢ كم[2] يملك العرب منها ٥٥,٣٤٪ واليهود ٢٥,٥٥٪ وللحكومة ٢,٧٧٪، والطرق والميادين العامة ١٦,٣٤٪. وكان عدد سكانها فى هذا الوقت عام (١٩٤٧) ١٦٤ ألف نسمة منها ٦٥,١٠٠ ألف للعرب، ٩٩,٤ ألف لليهود.

وفى نهاية الحرب الأولى كان المسلمون ٢٦,٢٢٪ والمسيحيون ٢٤,٥٩٪ واليهود ٤٩,١٩٪، وفى نهاية ١٩٤٤ زادت نسبة اليهود إلى ٦٠,٤٤٪ على حساب المسلمين ٢٠,٤٥٪ والمسيحيين ١٧,٩١٪. ويذكر أنه عندما احتل صلاح الدين القدس عام ١١٨٧ كان سكانها ٤٤ ألفًا منهم ١٥ ألفًا من المسيحيين، وفى عام ١٨٠٠ ذكر السائح اليهودى بتاحيا أنه زار القدس وكان بها يهودى واحد. غير أنه فى عام ١٦٧٠ كان اليهود ١٥٠ نفسًا ثم عاد المؤرخ سركيس وذكر أن القدس عام ١٨٩٠ بلغت نسبة اليهود فيها ٦٧,١١٪ بينما كان المسلمون ١٦,٨٨٪ والمسيحيون ١٦,٠١٪، وكان إجمالى سكانها ٤٥ ألفًا. وهكذا تغلبت نسبة اليهود على المسلمين والمسيحيين خلال حوالى مائتى عام، وهو وقت معاصر لنشاط الحركة الصهيونية الدينية والثقافية (انظر تفاصيل هذه الحركة وآثارها على فلسطين كتاب ريجينا الشريف «الصهيونية غير اليهودية» — عالم

المعرفة - ديسمبر١٩٨٥)، (انظر أيضا المقدسات المسيحية والإسلامية الكثيرة فى القدس وتواريخها فى «عارف العارف»: ص٢٣٩ وما بعدها).

وعندما تخلت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين بعد أن أعدتها تمامًا خلال مرحلة الانتداب للمسعى اليهودى لإقامة الدولة العبرية، وتقرر تقسيم فلسطين وفق قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ فى ١٩٤٧/١١/٢٩، اعترض العرب ووقعت أول مواجهة مسلحة عربية يهودية عام ١٩٤٨ انتهت بوقف إطلاق النار وقيام الدولة العبرية ثم دخولها الأمم المتحدة. وكان الأردن قد ضم القدس الشرقية مع الضفة الغربية بينما استولت إسرائيل على الجزء المخصص لليهود فى قرار التقسيم بالإضافة إلى القدس الغربية، بينما كان يتعين قيام دولة عربية إلى جانب اليهودية، أما القدس بأكملها فتركت فى قرار التقسيم بوضع منفصل خاص لا يجوز المساس به لحين قيام اتحاد فيدرالى بين الدولتين العربية واليهودية وتقرير القدس عاصمة لدولة الاتحاد. فإذا كان احتلال إسرائيل للقدس الغربية يمثل أول خرق لقرار التقسيم بشأن القدس، فإن ضم الأردن للقدس الشرقية ١٩٥٠/٤٩ ضمن الضفة الغربية، واحتفاظ مصر إداريا بإدارة قطاع غزة كان من قبيل حرص مصر والأردن على الأراضى الفلسطينية من التهام إسرائيل لها، واحتفاظهما بهذه الأراضى أمانة فى أعناقهما لحين تحرير فلسطين، وهو تعهد قطعته الحكومتان على نفسيهما فى الجامعة العربية.

وفى عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل بقية الأراضى الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية بالإضافة إلى أراض سورية ومصرية حيث ساومت إسرائيل بهذه المكاسب الإقليمية لفرض التسوية التى تناسبها.

ومنذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ ظهرت أصوات فى الكنيسيت تطالب بضمها إلى القدس الغربية واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. وبينما كانت إسرائيل تفكر فيما يجب أن تتبع من سياسات إزاء الأراضى المحتلة اتجه فكرها منذ البداية إلى ضم القدس كلية. وبالفعل أصدر الكنيسيت عام ١٩٨٠ مرسوما بضم القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية وظل موقفها هكذا حتى الآن على الأقل من حيث السياسة العامة. وخلال الفترة من ١٩٦٧ حتى الآن عملت إسرائيل على تهويد المدينة المقدسة وتشجيع استيطانها من اليهود وتقليص الوجود العربى فيها وتغيير هويتها الحضارية والجغرافية والسكانية ثم محاولة فرض أمر واقع دولى بتشجيع نقل مقار البعثات الدبلوماسية إليها على أساس أن الدولة فى القانون الدولى تختار عاصمتها وعلى البعثات الأجنبية بموجب التشريعات الدبلوماسية فى مختلف الدول أن تقيم فى العاصمة.

ولكن وضع القدس مختلف حيث لها وضعية خاصة بموجب قرار التقسيم، وحرصت الجمعية العامة ومجلس الأمن على تأكيد أن القدس لا يجوز المساس بها من طرف واحد، وأن القدس الشرقية جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كما أكدت اليونسكو وغيرها من الوكالات المتخصصة على الطابع الخاص للمدينة. وعندما قرر الكنيسيت اعتبار القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل أصدر مجلس الأمن القرار ٤٧٨ فى ١٩٨٠/١١/١١ بعدم الاعتراف بالتشريع الإسرائيلى وطالب إسرائيل بالالتزام بالشرعية الدولية.

ولقد قامت منظمة المؤتمر الإسلامى أصلاً لدعم قضية القدس وأنشأت لها لجنة القدس منذ عام ١٩٧٥ برئاسة الملك الحسن وإدارة للقدس بالأمانة العامة للمنظمة وصندوق لدعم صمود القدس ضد التهويد ودعم هويته الإسلامية، وكذلك تحاول الجامعة العربية دعم صمود الشعب الفلسطينى فى مواجهة التهويد.

وقد تقرر فى اتفاق المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى الموقع عليه فى واشنطن ١٩٩٣/٩/١٣ أن تكون القدس والمستوطنات واللاجئون والحدود هى الموضوعات التى تجرى حولها مفاوضات تحديد الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية. ومعنى ذلك أنه لا يجوز لأى من الطرفين المساس بالمدينة منذ توقيع هذا الاتفاق الذى ضمنته مصر والأردن وروسيا والنرويج والولايات المتحدة ووقع رؤساؤها عليه تعزيزًا لاحترامه ونفاذه. وبينما احترم العالم كله ذلك وأكده فى مختلف المناسبات تراخت الولايات المتحدة إزاء سياسات إسرائيل الهادفة إلى طمس هوية المدينة، تارة عندما قررت شق نفق تحت المسجد الأقصى أو عندما قررت بناء ٦٠٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين اليهود على جبل أبو غنيم واستمرت فى ذلك مما أوقف عملية السلام. وبدلاً من تصدى واشنطن لهذه الخطوات لإنقاذ مسيرة السلام قرر مجلس النواب الأمريكى بأغلبية كبيرة رصد مبالغ لنقل مقر السفارة الأمريكية (مؤقتا) من تل أبيب إلى القدس وهو ما أثار التساؤلات حول جدية موقف واشنطن رغم رفض الإدارة الأمريكية للقرار بسبب عدم ملاءمة توقيته وليس بسبب تناقضه مع ما يجب أن يكون عليه الموقف الأمريكى. ولقد أكدت القمة الإسلامية فى إسلام أباد فى مايو ١٩٩٧ وفى اجتماع لجنة القدس على مستوى القمة مساندتها

للموقف الفلسطيني إلا أن ذلك، بجانب تصدى الشعب الفلسطيني الأعزل الحظر والبناء، لم يوقف المخطط الإسرائيلي.

والحق أنه منذ وصول حكومة الليكود بزعامة بنيامين نتانياهو إلى الحكم في مايو١٩٩٦ وهى تُشَجِع المستوطنين وتُعرقِل عملية السلام وتَعمد إلى تشديد قبضتها على القدس وانتحال مختلف الوسائل لإغلاق بيت الشرق الفلسطيني الذى يؤكد به الفلسطينيون مركزهم الدولى فى القدس.

فكيف تأثرت قضية القدس بالتحولات على قمة النظام الدولى منذ مراحل الحرب الباردة الأولى وما بعدها؟ الملاحظ أن الوضع الدولى المتميز للقدس قد تقرر عام ١٩٤٧ بإجماع أقطاب النظام الدولى ولم يكن عليه خلاف. وعندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية عام ١٩٦٧ عارضتها الدول الرئيسية الشرقية والغربية وصدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ بالإجماع مؤكدا هذه الحقيقة، ثم أجمع المجلس عدة مرات على رفض أى مساس بوضع القدس خاصة رفض المجلس لقرار الكنيست بضم القدس عام ١٩٨٠، رغم الموقف الأمريكى المتعاطف مع إسرائيل فيما عدا ذلك من عناصر الصراع العربى الإسرائيلى.

وقد اختارت إسرائيل عام ١٩٨٠ للإعلان رسميا عن موقفها التشريعى من القدس على أساس اعتقادها أن السلام المصرى الإسرائيلى باتفاقية ١٩٧٩، واكتفاء مصر بالتحفظ لموقفها إزاء القدس فى المراسلات المصرية الأمريكية على هامش اتفاقيتى كامب ديفيد قد جعل القدس لقمة سائغة لفرض أمر واقع عليها فى وقت تفرقت فيه السبل وتمزقت الصفوف العربية فور توقيع الاتفاق المصرى الإسرائيلى فى مارس ١٩٧٩، فأصبحت القدس فى نظر إسرائيل أرضا لا مالك لها، بعد أن شككت فى البداية

فى أحقية الأردن فى ضم القدس بينما أكدت أحقية إسرائيل فى ضمها إليها سواء ثمنا لانتصارها على الأردن تارة، وتارة أخرى بالرجوع إلى دعاوى الحق التاريخى والدينى، وهى دعاوى كما هو واضح لا تقوم على أى أساس مقبول.

ورغم هذا التقدير الإسرائيلى الخاطئ أجمع مجلس الأمن ودوله الدائمة على رفض الموقف الإسرائيلى. ويترتب على قرار المجلس عام ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالتصرف الإسرائيلى فى القدس الشرقية شل يد جميع الدول عن الإتيان بأى تصرف يمس وضع القدس بما فى ذلك نقل البعثات الدبلوماسية والقنصلية إلى القدس، وهو الأمر الذى تصدى له المجلس فى قرارات أخرى عندما فكرت بعض الدول فى نقل بعثاتها إلى القدس. ولقد سبق لمجلس النواب الأمريكى أن أوصى بنقل السفارة الأمريكية وبشراء قطعة أرض لهذا الغرض، ثم قرر المجلس نفسه مرة أخرى فى أوائل يونيو ١٩٩٧ المخصصات المالية والترتيبات الأخرى التى يتعين على وزارة الخارجية الأمريكية اتخاذها.

ويلاحظ أن الموقف الأمريكى المؤيد لسياسة إسرائيل لتغيير هوية القدس يناقض قرارات مجلس الأمن واتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى الذى شهد عليه الرئيس كلينتون فى ١٩٩٣/٩/١٣ فى واشنطن. والموقف الأمريكى المشار إليه يناقض موقف المجتمع الدولى بأسره وخاصة موقف دول الاتحاد الأوربى التى تتمسك بخط الشرعية الدولية فى هذا الشأن.*

---

* راجع بيان الاتحاد الأوربى فى ١٩٩٩/٣/١٠ الذى يؤكد على أن القدس أراض محتلة لا يجوز تقرير مصيرها من طرف واحد أو المساس بهويتها السكانية.

ولما كانت سياسة التهويد الإسرائيلية تنطوى ليس فقط على انتهاك المركز القانونى للقدس فى ظل قرار التقسيم وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالات المتخصصة والسياسية الرسمية لكل الدول، وإنما تنطوى أيضا على تمييز لا مبرر له لليهود على سائر أصحاب الديانات الأخرى المسلمين والمسيحيين، فقد اتخذ الفاتيكان موقفًا عادلاً من الزاويتين المشار إليهما كما اتخذ أقباط مصر موقفًا مماثلاً للموقف المصرى الرسمى.

يتضح مما تقدم أن تحولات النظام الدولى خلال مراحل الحرب الباردة ثم بعد انتهاء الحرب الباردة لم تؤثر على تماسك الموقف الدولى الرسمى بما فى ذلك موقف الإدارة الأمريكية إزاء قضية القدس، ولكن لوحظ أن الولايات المتحدة تتخذ مواقف متناقضة، فهى تتمسك رسميا بقرارات الأمم المتحدة وتعلن ذلك، ولكنها من ناحية أخرى تستخدم الفيتو ضد مشروعات القرارات الهادفة إلى مناهضة الاستيطان اليهودى فى القدس. وقد حدث ذلك عندما تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار لإلغاء قرار إسرائيل بشق نفق تحت المسجد الأقصى، كما استخدمت واشنطن الفيتو مرة أخرى ضد مشروع قرار يطالب إسرائيل بوقف البناء فوق جبل أبو غنيم.

والغريب أنه فى الحالتين حظى مشروعا القرارين بأغلبية ١٤ صوتا ضد الصوت الأمريكى المعارض، كما أنه فى الحالة الأولى حاول الرئيس الأمريكى تسوية الموقف سياسيًا فدعا إلى قمة فى واشنطن حضرها الملك حسين وياسر عرفات ونتنياهو ورفض الرئيس مبارك حضورها لعدم

جدواها، ورغم اقتناع الرئيس كلينتون بأن التصرف الإسرائيلى غير مشروع وغير حكيم، رفض الوفد الأمريكى السماح بصدور قرار من مجلس الأمن بوقف قيام إسرائيل بشق النفق. وحدث نفس الشيء عندما أصرت إسرائيل على البناء فوق جبل أبو غنيم حيث حاول المبعوث الأمريكى دينيس روس التوصل إلى تسوية للمشكلة. ورغم إدراك واشنطن بعرقلة إسرائيل لهذه المساعى استخدمت الفيتو مرة أخرى ضد المشروع المطالب بوقف بناء المستوطنة على جبل أبو غنيم فى القدس الشرقية.

ولم يختلف الموقف الدولى لدى الدول أو فى الأمم المتحدة عن الموقف فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى أكدت على ضرورة التصدى لمحاولات تهويد القدس والمحافظة على هويتها الحضارية.

وأخيرًا فإنه من الضرورى تأكيد الموقف القانونى العادل للجانب الفلسطينى فى القدس، خاصة وأن التصرفات الإسرائيلية والأمريكية تجعل مفاوضات الوضع النهائى حول القدس غير ذات موضوع لأن العبرة بما يحدث على الأرض. ورغم ذلك فالمساندة القانونية مفيدة فى تعزيز الموقف الفلسطينى. ولذلك نقدم فيما يلى دلالات الموقف الأمريكى بشىء من التفصيل وكذلك ما يجب عمله من الناحية القانونية. ولكن يجب أن نشير إلى أن الموقف الأمريكى ليس جديداً وأن الكونجرس سبق عام ١٩٩٥ أن قرر بناء ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام ١٩٩٩، ثم قرر مجلس النواب تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار (٢٥ مليونا لعام ١٩٩٦ و ٧٥ مليونا أخرى لعام ١٩٩٧) وغير ذلك من الخطوات التنفيذية.

ومن ناحية أخرى لم تكترث إسرائيل والولايات المتحدة بقرارات القمة الإسلامية فى إسلام أباد فى مايو ١٩٩٧ والتى قررت مع الجامعة العربية تجميد العلاقات مع إسرائيل، وسبب عدم فعالية هذه القرارات هو عدم جدية الدول الإسلامية والعربية فى تنفيذها وإصدارها لهدف إعلامى أو سياسى وهو الضغط على صانع القرار الإسرائيلى دون جدوى.

وقد تضمن قرار الكونجرس الصادر فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ عددًا من الادعاءات التى تؤكد أن القدس عاصمة لإسرائيل وأن من حقها أن تختار العاصمة التى تريدها متجاهلاً وضع القدس الخاص. أما القدس الغربية فقد أوجز الأستاذ أحمد يوسف القرعى فى مقاله الثالث بجريدة الأهرام عدد ٣ يوليو ١٩٩٧ بعنوان «القدس ومواجهة قانون الكونجرس الأمريكى» ملابسات إعلانها عاصمة لإسرائيل حيث بدأت إسرائيل بتشكيل محكمتها العليا واتخذت القدس مقرًّا لها فى ١٩٤٨/٩/١٥، ثم تعمد أول رئيس لإسرائيل حليم وايزمان أن يؤدى اليمين القانونية فى القدس فى ١٩٤٩/٢/١٧، وفى ١٩٤٩/١٢/٥ أعلن الكنيست أن القدس جزء من إسرائيل ثم أعلن بن جوريون فجأة نقل العاصمة إلى القدس.

وعمدت إسرائيل إلى نقل الدوائر الرسمية تباعا إلى القدس الغربية فانعقد الكنيست الأول بعد ٤٨ ساعة من إعلان بن جوريون أن القدس عاصمة إسرائيل ثم نقل الكنيست نفسه فى ١٩٥٠/٣/١٣ ووزارة الخارجية فى يونيو ١٩٥٤ وهكذا.

وقد قامت إسرائيل بهذه الحملة المنظمة فى الوقت الذى كانت تحاول فيه الانضمام إلى الأمم المتحدة حيث قبلت بشروط أهمها احترام قرار التقسيم وحقوق بقية الأهالى من سكان فلسطين، ورغم تأكيد أبا إيبان مندوب إسرائيل أمام الجمعية العامة عام ١٩٤٩ أن وضع القدس يختلف عن وضع الأراضى التى تقوم عليها السيادة الإسرائيلية.

القدس ودلالات الموقف الأمريكى وأهمية المنهج القانونى:

يكتسب قرار مجلس النواب الأمريكى بنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس «مؤقتا» دلالات هامة أولها عزم الولايات المتحدة – رغم كل شيء – على تأكيد تبعية القدس لإسرائيل حتى لو كان هذا الموقف يناقض الدور السياسى الأمريكى فى عملية السلام، كما يعد انتهاكًا صارخًا لاتفاق أوسلو الذى وقع عليه الرئيس كلينتون جنبًا إلى جنب مع روسيا ومصر والأردن والنرويج كشهود، **وثانيها** أن القرار يمثل استمرارًا للخط الأمريكى الثابت فى هذه المسألة رغم استمرار الموقف السياسى للإدارة الأمريكية لاعتبارات تتعلق باستمرار الدور الأمريكى حتى لو لم يسفر هذا الدور عن فعالية وإيجابية، **وثالث** هذه الدلالات أن توقيت القرار حيث توقفت عملية السلام وتوشك أن تنهار إن لم تتخط مرحلة الاحتضار الحالى رسالة لإسرائيل باستمرار التصرف من طرف واحد فى القدس، ضاربة عرض الحائط باتفاق أوسلو الذى يقضى بحجز قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائى. وهذا يعنى بداهة عدم أحقية أى من الطرفين فى الإتيان بأعمال من طرف واحد من شأنها تغيير وضع

المدينة بأى شكل وتجميد الوضع الذى كانت عليه لحظة التوقيع فى ١٩٩٣/٩/١٣ ورابع هذه الدلالات أن القرار وصف نقل السفارة بأنه مؤقت وذلك بهدف التخفيف من وطأته على المتطلعين إلى أوهام العدالة الأمريكية، وآخر هذه الدلالات تعمد مجلس النواب الأمريكى انتهاك قرارات الأمم المتحدة منذ قرار التقسيم الذى تبنته وفرضته واشنطن مرارا بعشرات القرارات من الجمعية والمجلس والوكالات المتخصصة التى تؤكد على عدم مشروعية أى تصرف فى القدس أو يمس وضعها المحجوز للاتفاق بين الأطراف.

وإذا كنا لا يجوز لنا أن نصادر على نتائج المساعى السياسية المبذولة من أطراف دولية وإقليمية لإعادة قطار السلام إلى مساره وفق مرجعياته قدر المستطاع، فإنه صار ملحًا الآن أن تتحرك الحكومات العربية لتعزيز الملف القانونى للقدس خاصة وأن قرار إسرائيل بالبناء فى جبل أبو غنيم ينطوى على مضامين خطيرة أهمها أن القرار عصف بالتزام مزدوج وهو عدم بناء مستوطنات فى الأراضى الفلسطينية منذ أوسلو، وعدم البناء بشكل خاص فى القدس على أساس أن المستوطنات والقدس من موضوعات التفاوض على الوضع النهائى. والمضمون الثانى الذى لا يقل خطورة هو أن قرار البناء هو إجهاض للمرحلة الانتقالية والقفز فوقها قبل استكمالها لفتح ملفات الوضع النهائى، وخلق أمر واقع أمام المفاوضين يفرغ المرحلة النهائية من مضمونها مادامت إسرائيل - ومعها الولايات المتحدة - قد قررت ما تريده بشأن المستوطنات والقدس. ومن هنا يصبح العمل القانونى وجيهًا رغم كل ما نعرفه عن عدم جدوى القانون فى صراع ذى صفات معروفة وانحياز الوسيط إلى أحد طرفى النزاع. ولذلك نرجو أن

يشمل التحرك القانونى مستويين على أساس أن وضع القدس يستند إلى مصدرين للمرجعية وهما قرار التقسيم وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة وأقصد فى هذا السياق القدس بأكملها الغربية والشرقية معا حيث نص قرار التقسيم على الاحتفاظ للقدس بوضع خاص Corpus Separatum إلى أن يتفق الطرفان على وضع متفق عليه للمدينة المقدسة. وليس هناك أى أساس قانونى لاستيلاء إسرائيل على القدس الغربية، وإنما توارد الحديث عن القدس الشرقية بعد احتلال إسرائيل لها من الأردن عام ١٩٦٧، وليس هناك فى نظرنا تناقض بين ما قرره قرار التقسيم بشأن القدس وما قرره مجلس الأمن فى قراره ٢٤٢ الذى وضع أسس التسوية وأهمها انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة ومنها القدس الشرقية، بما لا يعنى التسليم أو السكوت على احتلالها للقدس الغربية.

وفى ضوء ما تقدم يتعين على الدول الإسلامية والعربية أن تتحرك فى اتجاهين:

الاتجاه الأول: تحكيمي أساسه اتفاق واشنطن حيث يجب أن تطلب السلطة الوطنية أو أى من الدول الشاهدة الموقعة على اتفاق واشنطن عام ١٩٩٣ أن يلجأ الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى إلى التحكيم مادام التفاوض قد فشل فى حل المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ الاتفاق كما فشل الوفاق الذى حاولته الولايات المتحدة من خلال مبعوثها الخاص.

الاتجاه الثاني: قضائى، وذلك على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: أن تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية أن تصدر رأيا استشاريا حول وضع القدس على أساس قرار التقسيم واتفاق أوسلو، واستنادًا إلى سلطة الجمعية العامة فى ذلك.

المستوى الثاني: أن تطلب أى من الدول ذات المصلحة فى قضية القدس أن تقوم محكمة العدل الدولية بالفصل فى النزاع حول القدس وفق قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى يعطى المحكمة أساس الاختصاص فى نظر كل نزاع ينشأ حول تفسير أو تطبيق المسائل الواردة فى قرار التقسيم ومنها القدس ولم يحدد القرار طرفًا معينًا يحق له إثارة هذا الأساس لاختصاص المحكمة القضائى.

المستوى الثالث: أن يتم عرض النزاع حول القدس على محكمة العدل الدولية للفصل فيه على أساس الاختصاص المعقود للمحكمة فى قرار التقسيم، ويجوز للسلطة الفلسطينية أن تقدم طلبًا بذلك للمحكمة بوصفها الطرف المختص صاحب المصلحة المباشرة فى النزاع.

وللاستناد إلى قرار التقسيم ميزتان: **الأولى** أنه يتفادى البحث فى مدى أحقية السلطة الوطنية فى التقاضى أمام المحكمة وهو حق محجوز للدول الأطراف فى نظام المحكمة الأساسى، والمعروف أن فلسطين تتمتع بمركز المراقب الدائم فى الأمم المتحدة ولكنها ليست عضوًا فى الأمم المتحدة ولعضو الأمم المتحدة بحكم كونه طرفًا فى الميثاق وضع الطرف فى نظام المحكمة بشكل آلى، وليس العكس صحيحًا.

أما الميزة الثانية فهى أن إسرائيل لا تستطيع الاحتجاج بعدم قبولها لاختصاص المحكمة فيما يتعلق بهذه المسألة على أساس تحفظها على مثل هذا الاختصاص فى المسائل المتعلقة بأقاليمها.

وبناء على ما تقدم يجوز للسلطة الوطنية أن تطلب كإجراء عاجل قيام المحكمة بفرض إجراءات تحفظية بوقف الأعمال الإسرائيلية والأمريكية

فى القدس التى من شأنها التأثير على الحق الفلسطينى المفترض فى المدينة المقدسة، أما فى الموضوع فيطلب من المحكمة بيان المركز القانونى للقدس فى ضوء قرار التقسيم والتزامات الأطراف فى نطاق اتفاق أوسلو.

وأخيرا لا يجوز أن تصادر الآمال المعقودة على فرص التسوية السياسية الجارية أهمية تعزيز الملف القانونى للقدس: فكل من السياسة والقانون وظيفته فى هذه المواجهة المصيرية المعقدة.

القدس فى مفاوضات الوضع النهائى:

أريد أن أرفع حرجاً منذ البداية فيما يتعلق بالقدس وهو أنى أصدر فيما أكتب عن عاطفة دينية، ومن ثم لا داعى ولا أريد أن أمثل أحدًا أو جهة. فلقد انتهى مؤتمر واى بلانتييشن إلى عدد من النتائج الهامة على رأسها – بالنسبة لنا – هو أن الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى قد اتفقا على أن تبدأ محادثات تحديد الوضع النهائى بعد توقيع الاتفاق بعدة أيام فى نفس الوقت الذى ينفذ فيه كل منهما ما التزم به وفق جدول زمنى وضحه الاتفاق كما هو معلوم. ولما كانت القدس فى مقدمة الموضوعات التى حجزها اتفاق أوسلو والاتفاقات التنفيذية وأخيراً اتفاق واى بلانتييشن وهو–عندنا–اتفاق تنفيذى هو الاخر، يفترض أنه أبرم فى إطار أوسلو–فمن الواجب أن نسارع إلى استشراف مستقبل هذه القضية المحورية خلال المحادثات ولكننا نود ابتداء أن نضع المناقشة حول مستقبل المدينة فى إطار عدد من الاعتبارات الواجب إيضاحها وهى:

أولاً: أن قضية القدس تعادل أو تفوق القضية الفلسطينية برمتها. ذلك أن سقوط القدس في يد إسرائيل عام ١٩٦٧ وإن أكمل احتلال فلسطين، فإن دلالته تمثلت في وقوف العالم الإسلامى كله مع العالم العربى فى الصراع ضد إسرائيل، وعندما اتجهت إرادته إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى، فقد جعل جدة عاصمتها المؤقتة ريثما تتحرر القدس، كما جعل هدف المنظمة الأول تحرير الأماكن المقدسة فى فلسطين. ومؤدى ذلك أن مساندة العالم الإسلامي للفلسطينيين محورها القدس، على أساس أن المدينة المقدسة تخص الفلسطينيين كأرض ولكنها تهم المسلمين والمسيحيين كقبلة روحية مقدسة تستصرخ ضمائرهم ومعتقداتهم طلبا للعتق والحرية. وهذه هى النقطة التى لا يجوز للمفاوض الفلسطينى أن يعمل فيها الاعتبارات الفلسطينية بينما العالمان الإسلامى والمسيحى خلف أسوار المفاوضات.

ثانيًا: كان الاعتبار المتقدم المحيط بالقدس هو الذى دفع الفاتيكان إلى أن يصدر وثيقة من ثمانى نقاط يوم ١٩٩٨/١٠/٢٩ تحدد رؤيته لمستقبل المدينة وتصر على وضع دولى خاص بها. وهو نفس الاعتبار الذى دعا المنظمات الإسلامية الشعبية والرسمية إلى إبراز اهتمامها بمستقبل القدس فى التسوية النهائية، وأظن أنه أحد الاعتبارات التى دعت الأردن إلى أن يطلب رسميًا مشاركته فى محادثات الوضع النهائى. وفى ضوء ذلك أصبحت المناقشة وضرورة الاتفاق على رأى موحد إسلاميا ومسيحيا حول المدينة أمرًا بالغ الأهمية مثلما هو ظاهر الإلحاح والعجلة.

ثالثاً: الوضع فى المدينة وبسببها محل قلق العالم وسبب صدامات يومية بين الفلسطينيين الرافضين لتهويدها والإسرائيليين المصرين على تأكيد اعتبارها عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل، مثلما أصبح الموقفان المتناقضان تماماً مثارًا لدراسات ومشاورات لأطراف إقليمية ودولية سياسية وأكاديمية فى محاولة لوضع صيغ عملية ومقبولة من أطراف النزاع للمدينة المقدسة.

رابعاً: إذا كان المفاوض الفلسطينى لا يملك التسليم بوضع للمدينة يلقى رضَى المسلمين والمسيحيين، فإن من حق هذا المفاوض أن يقف وراءه المسلمون والمسيحيون. كما أن التفاوض حول وضع المدينة المقدسة لا يجب أن يترك ليعكس ميزان القوة المختل على الأرض بين الفلسطينيين العاجزين والإسرائيليين الأقوياء بهم وبغيرهم.

خامساً: أن بدء المفاوضات حول المدينة المقدسة يتم فى وقت لا تتكافأ فيه الفرص للمفاوض الفلسطينى. ذلك أن اتفاق واى بلانتيشن قد خلق مناخًا تستغله الولايات المتحدة وإسرائيل بما يعطى الانطباع بتعاون إسرائيل فى عملية السلام ويرفع عنها الضغوط الدولية، وهذا المناخ سوف يؤثر بشدة على نتيجة مفاوضات الوضع النهائى فى المسائل المتبقية وكلها حيوية وفى مقدمتها القدس.

فى ضوء الاعتبارات السالف إيرادها فإن تناقض المواقف الفلسطينية والإسرائيلية تناقضًا تاما وميل ميزان القوة لصالح إسرائيل خاصة وأنها تضع يدها بالفعل على المدينة التى ستنتقل إليها السفارة الأمريكية فى منتصف العام القادم، يجعل المفاوضات حول القدس مثار جدل وقلق فى

آن واحد. ومن الخطر أن تتضارب المواقف الفلسطينية والأردنية والإسلامية حول القدس بينما الموقف الإسلامى ثابت وهو أن المدينة شرقها وغربها بمفهومها المحدود الموسع عاصمة إسرائيل الأبدية ولايمكن تجزئتها. فكيف يتحدد الموقف العربى والإسلامى؟ هل يتخذ قرار تقسيم فلسطين أساسًا له لتكون القدس شرقها وغربها ذات وضع خاص يجب الاتفاق عليه؟ أم يتمسك العرب بالقدس الشرقية لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية وتترك القدس الغربية لإسرائيل، ويعزز هذا النظر أن الشرعية الدولية بعد عام ١٩٦٧ تؤكد أن القدس أراض محتلة ضمن الضفة الغربية ويسرى عليها ما يسرى على الأراضى الفلسطينية المحتلة وفقا للوضع القانونى للاحتلال الحربى؛ مثلما تصر الشرعية الدولية على أن تكف إسرائيل يدها عن تغيير الطابع الجغرافى أو السكانى أو الحضارى للمدينة، وأن تمتنع من باب أولى عن ضمها أو إدعاء أى حق سيادى فيها ما دام الاحتلال لا يرتب أية حقوق سيادية لسلطة الاحتلال.

وما دامت هذه دعوة لتكوين الموقف الإسلامى بالتنسيق مع الفاتيكان، فمن المفيد الإشارة إلى الجهود الأكاديمية والاتجاهات الدولية المختلفة حول مستقبل القدس، والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

١ - الاتجاه الذى انتهت إليه دراسات المركز الإسرائيلى الفلسطينى للأبحاث والمعلومات منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن ومؤداه أن تظل المدينة موحدة جغرافيًا ومقسمة سياسيًا حسب الأحياء العربية واليهودية، بحيث تمارس إسرائيل السيادة على الحياء اليهودية وتمارس الدولة الفلسطينية سيادتها على الأحياء العربية، ويتولى كل جانب إدارة الجزء

الذى يخصه، ثم يتم التعاون بين الجانبين لتطوير هياكل المدينة. وتتصور هذه الخطة أحكامًا بشأن مركز الأماكن المقدسة والنظام القانونى لها، ونظام الشرطة.

٢ - توسيع حدود المدينة بحيث تشمل أربعة أمثال مساحة القدس بإضافة مساحات متساوية من إسرائيل والضفة الغربية وإدماج حوالى نصف مليون مقيم من كل جنسية فى القدس الكبرى.

ويهدف هذا الاتجاه إلى تجاوز مسألة السيادة بحيث يلتقى هذا الاتجاه مع الاتجاه السابق على أساس أن تخضع المنطقة اليهودية لإسرائيل مثلما تخضع المنطقة الفلسطينية للدولة الفلسطينية وتكون القدس عاصمة كل دولة منهما.

٣ - اعتماد صيغة السيادة المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية على المدينة المقدسة أسوة بسوابق تاريخية مثل السيادة المشتركة البريطانية الفرنسية على جزر هيبريد الجديدة، وسيادة فرنسا وأسبانيا على أندورا. وفقا لهذا الاقتراح تكون القدس عاصمة الدولتين ويديرها مجلس بلدى شامل ومجالس محلية للمناطق، وينزع سلاح المدينة، مع قيام اتحاد اقتصادى للدولتين.

٤ - التمييز بين البلدة القديمة داخل الأسوار، والمناطق الواقعة خارج الأسوار، فتخضع المدينة القديمة لمجلس عالمى يمثل الأديان الثلاثة، ثم تخضع المناطق الفلسطينية والإسرائيلية خارج الأسوار كُلٍ للدولة التى تتبعه.

ولاشك أن كل هذه المقترحات تعول على عدد السكان العرب واليهود بالقدس، ومن ثم حاولت إسرائيل - برغم الحظر الدولى - أن تكون كفة اليهود أرجح عن طريق سياسة التهويد، حتى تضمن النتيجة إذا ما اقترحت أن يكون الحل عن طريق إجراء استفتاء فى المدينة وهو من الحلول المغرية فى الأمم المتحدة، وتم اعتماده كأحد صور التعبير عن تحقيق الحق فى تقرير المصير.

وأخيرا نستكمل الصورة العامة للأفكار المطروحة بشأن القدس للإفادة بها فى دراسة الموقف العربى بنتائج الدراسة التى جرت خلال العامين الماضيين وشارك فيها ممثلون من السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل والأردن وجامعة هارفارد ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا وليونارد هوسمان المدير السابق لمعهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية فى الشرق الأوسط بجامعة هارفارد المشارك فى الدراسة والذى لخص نتائجها حول النقاط الخمس التى ستشملها مفاوضات الوضع النهائى. أما بالنسبة للقدس فقد أشار إلى أن الدراسة أكدت أن القدس ستظل موحدة، وأن الخدمات فيها ستوزع كما سيتم مشاطرة السيادة فى بعض هذه الخدمات، وهذا لا يناقض قيام إسرائيل بحماية القدس من الأعداء الأجانب! وسوف تظل المدينة عاصمة للدولتين، ولكن إسرائيل وهى صاحبة السيادة الأوضح على مدينة منزوعة السلاح سوف تتكفل بالأمن الخارجى بالاتفاق مع الدولة الفلسطينية. فالسيادة يمكن اقتسامها، كما يمكن أن تكون مكافحة الجريمة وإقرار الأمن مسئولية مشتركة.

ولنا على هذه الاتجاهات التى يتم تداولها حاليا أربعة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن القدس ستظل موحدة وعاصمتين لدولتين مما يشبع رغبة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين ودعاواهم بأن القدس عاصمة دولتهم، وهذا يسمح بنقل السفارات إلى القدس المخصصة للحكومة الإسرائيلية.

الملاحظة الثانية: أن كل المقترحات تفترض قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس في مكان ما من القدس العادية أو الكبرى حسبما رأينا.

الملاحظة الثالثة: أن مكافأة عمليات تهويد القدس واضحة فيما ستناله إسرائيل، وكان الأولى ألا تعتمد هذه المشروعات والخطط بالتصرفات الإسرائيلية منذ احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧.

الملاحظة الرابعة: الفصل في مستقبل القدس بين الأماكن المقدسة وغيرها من المساحات فأين يقع الموقف الإسلامي والمسيحي بين القطبين: قرار التقسيم أم الموقف الإسرائيلي الحالي إزاء المدينة المقدسة؟!!

الفصل الرابع

قضية البوسنة والهرسك*

يبلغ عدد سكان مسلمى البوسنة ٢ مليون نسمة أى ٤٣٪ من السكان (تعداد ١٩٨٨) والإسلام هو المحور الذى استندت عليه البوسنة كقومية ضد القوميات الأخرى. تحولت بلاد البوسنة من النصرانية إلى الإسلام عقب أول هزيمة لملك البوسنة على يد العثمانيين عام ١٣٦٤ بتحريض من البابا أوربان الخامس حيث تكون تحالف ضد المسلمين وضم التحالف ملك الصرب والبوسنة وأمراء الرومان والمجر، وهزمهم إميل بك العثمانى فى معركة صنديقية الصرب ثم تشكل تحالف صليبى من الصرب والبلغار والأولاخ والأبان والبولنديين والمجر وملك البوسنة. وظلت الهبات

---

* بدأت المشكلة فى أبريل ١٩٩١ بإعلان جمهورية البوسنة والهرسك استقلالها عن الإتحاد اليوغوسلافى الذى كان لايزال قائما، فاحتدم الصراع بين الجمهورية الفتية وبين جمهورية الصرب التى تشكل أغلبية الاتحاد مثلما هو وضع روسيا فى الاتحاد السوفيتى السابق، ثم توسع الصراع عندما دخل الصرب فى البوسنة فى صراع مع المسلمين والكروات ثم أصبحت المشكلة مأساة إسلامية عندما أصبح المسلمون والكروات هدفا للتطهير العرقى وقد عالجتها من هذه الزاوية فى إطار تاريخى، وليس ثمة من يمنع من تجدد العنف بها. ففى ١٩٩٩/٣/١٠ أعلن المنسق العام لقوات الأطلنطى فى سراييفو عزل رئيس جمهورية الصرب داخل البوسنة وهو ما لقى إحتجاجا صربيا واسعا يوشك أن يؤدى إلى إنهيار ترتيبات اتفاق دايتون الذى قسم البوسنة ومنع إقامة دولة إسلامية بوسنية موحدة يتعايش فيها الصرب والكروات مع المسلمين.

والثورات المسيحية ضد الحكم العثماني، كما استمرت مساندة فرنسا والنمسا وروسيا لهذه الثورات، وطالبت الدول الأوربية تركيا بتنفيذ عدد من المقترحات لإصلاح وحل مشكلة الهرسك عام ١٨٧٦. والطريف أن مؤتمر برلين ١٨٧٨ برئاسة بسمارك مستشار ألمانيا وضم النمسا وروسيا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتركيا درس مذكرة بسمارك متضمنة الإصلاحات في البلقان قد نصت على استقلال الجبل الأسود والصرب وبلغاريا ورومانيا وبقاء البوسنة والهرسك تحت الحكم العثماني على أن تديرها الإمبراطورية النمسوية المجرية،وتم الاتفاق بين النمسا وتركيا في ٢٦فبراير١٩٠٩على إلحاق البوسنة والهرسك بالنمسا. تضم البوسنة ٤٤٪ مسلمين سلاف،١٧٪من الكروات الكاثوليك،٣١٪ من الصرب الأرثوذكس.

وقد بُعِثت البوسنة عام ١٩٤٣ حين أنشأ تيتو جمهورية البوسنة والهرسك كمنطقة عازلة بين جمهورية الصرب وكرواتيا. اعترف بالمسلمين كقومية عام ١٩٧١ مع سائر القوميات الأخرى وسجل ذلك دستور ١٩٧٤ فانتماؤهم إلى البوسنة أو الأتراك لا يحقق هويتهم. فعل تيتو ذلك توددًا للمسلمين.

يقع إقليم البوسنة والهرسك ضمن أراضي الاتحاد اليوغسلافي السابق ويسكنه أغلبية مسلمة إلى جانب الصرب والكروات. ويرجع الوجود الإسلامي في البوسنة إلى الاحتلال العثماني لشبه جزيرة البلقان في القرن السادس عشر. ولكن الأقلية الإسلامية في المنطقة التي استشرى فيها نفوذ روسيا وكنيستها الأرثوذكسية قد دخلت بسبب ارتباطها بالاستعمار التركي حسبما رأته شعوب المنطقة في صراعات دينية وعرقية منذ أمد طويل، وكانت أولى ضحايا عمليات الثورة الوطنية ضد الأتراك وخلال

الحروب البلقانية الأولى والثانية وحتى أثناء الحرب العالمية الأولى حيث ساندت بريطانيا وفرنسا أعمال المقاومة ضدهم بسبب انضمام تركيا إلى الألمان ودول الوسط التى هزمت فى الحرب وكان الثمن الذى دفعته تركيا هو التخلى عن المنطقة وبقية ممتلكاتها خارج تركيا بموجب اتفاقية لوزان عام ١٩٣٢، مما فتح الباب أمام استقلال دول البلقان ونشأة مملكة يوغوسلافيا عام ١٩٢٩ شاكلة البوسنة والهرسك.

ثم تعرض المسلمون مرة أخرى للاضطهاد بعد نشأة الحكم الشيوعى فى يوغوسلافيا عام ١٩٤٨ بعد تحررها من الغزو الألمانى، مثلما وقع مسلمو ألبانيا تحت الحكم الشيوعى القريب من الجناح الصينى فى الحركة الشيوعية العالمية، بينما ضم الاتحاد الشيوعى اليوغوسلافى المتمرد على موسكو إقليما يضم أقلية مسلمة ألبانية هو إقليم كوسوفو.

وطوال هذه العصور عانى المسلمون من الصرب الذين يشكلون الأغلبية لسكان يوغوسلافيا والتى تسمى باللغة الصربية أرض السلاف الكبرى حيث يمثل سلاف الاتحاد السوفيتى السابق جوهر الأسرة السلافية. ولاشك أن الرابطة العرقية والمذهبية الدينية من العوامل الأساسية فى فهم مواقف الدول الخارجية من الأزمة اليوغوسلافية.

وقد آذن الاتحاد اليوغوسلافى الذى حافظ تيتو (الكرواتى) على وحدته واستقلاله على الانهيار -فى الواقع- بعد وفاة الرئيس تيتو فى يونيو ١٩٨٠ ثم أخذ الاتحاد يترنح تحت وطأة سيطرة الصرب، ورغبتهم فى ابتلاع بقية الأعراق حتى بدأ الانشقاق الفعلى حتى قبل إعلان الوفاة الرسمية للاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١/١٢/٣١، حيث أعلنت البوسنة والهرسك وكرواتيا استقلالها فى أوائل ١٩٩٢ بعد أن بدأ الصراع العرقى

بالفعل منذ أبريل ١٩٩١ ضمن موجة استقلال الوحدات المشكلة للاتحاد السوفيتى فى آسيا والبلطيق، فتصدت الصرب والجبل الأسود لحركات الاستقلال واعتبرتها حركات انفصالية لابد من إعادتها بالقوة إلى حظيرة الاتحاد تحت سيطرة الصرب التى تمسكت باسم يوغوسلافيا. ولكن إصرار الجمهوريات على الاستقلال أفسح لها مجال العضوية فى الأمم المتحدة باسمها الجديد بينما أطلق على الصرب والجبل الأسود اسم يوغوسلافيا الجديدة، ولم تفلح مساعى الأخيرة لا فى وقف موجة الاستقلال باستخدام الجيش الصربى ولا فى منع هذه الجمهوريات الفتية من الانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية.

وتبدأ مشكلة البوسنة والهرسك بتاريخ الاستقلال عام ١٩٩٢. فبعد فشل جمهورية الصرب والجبل الأسود (المونتينيجرو) فى إعاقة استقلال البوسنة ساندت الأقلية الصربية في البوسنة للسيطرة على البلاد وتدمير مظاهر الدولة فيها. وقد استمرت الحرب الأهلية من يونيو ١٩٩٢ حتى ١٠/١٠/١٩٩٥ تاريخ إبرام اتفاق دايتون للسلام فى البوسنة، وخلال هذه السنوات الثلاث تعرض المسلمون لكل صنوف الإبادة على يد الصرب والكروات منفردين ومتحدين، وحيث تذبذب موقف الكروات تارة مع المسلمين، وتارات أخرى محايدين أو متحالفين مع الصرب.

مشكلة البوسنة فى الإطار الدولى:

تلخصت مشكلة البوسنة فى ممارسة الصرب لكل أعمال إبادة الجنس ضد المسلمين إزاء ضعف الحماية الدولية وعجز المجتمع الدولى عن ردعهم، وفشل محاولات وقف أعمالهم، ودعم جمهورية الصرب للأقلية الصربية فى البوسنة وتعويق استقلال الدولة الناشئة. وقد بحثت المشكلة

فى إطار الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى، والاتحاد الأوربى وعجزت جميع الهيئات عن قمع الصرب الذين احتلوا معظم الأراضى وقاموا بأعمال لا أخلاقية ضد النساء المسلمات الأمر الذى دفع أستاذا يهوديا هو Meron أستاذ القانون الدولى الشهير بجامعة نيويورك والسفير الإسرائيلى السابق فى جنيف إلى أن يعتبر الاغتصاب الذى مارسه الصرب ضد المسلمات من جرائم إبادة الجنس ومن الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، مثلما دفع محكمة العدل الدولية إلى إدانة أعمال الصرب، واعتبار الاغتصاب بالفعل جريمة من جرائم الحرب فى أحكام أصدرتها خلال عام ١٩٩٨.

المشكلة البوسنية فى الأمم المتحدة:

أولاً: من الناحية السياسية:

عينت الأمم المتحدة عددًا من الوسطاء ومبعوثًا خاصًا للأمين العام للتوصل بين الأطراف المتصارعة إلى تسوية سياسية للمشكلة، وفى نفس الوقت أصدر مجلس الأمن عددًا كبيرًا من القرارات ثلثها صدرت على أساس الفصل السابع على أمل أن تكون ملزمة لأطراف الصراع. كما صدر عدد كبير من البيانات الرئاسية من مجلس الأمن وكلها تدعو إلى التسوية السياسية، كما تضمنت هذه القرارات عددًا من الخطوات والإجراءات أهمها:

١ – إنشاء ست مناطق آمنة لحماية سكانها المسلمين من مذابح الصرب والقوات الصربية.

٢ – حظر الطيران فوق سراييفو وإعلانها منطقة آمنة.

٣ ـ فرض حظر عام وكامل منذ سبتمبر ١٩٩١ على مبيعات الأسلحة والمعدات الحربية إلى يوغوسلافيا، وامتناع الدول عن إتيان كل ما يساهم فى زيادة التوتر، أو يعرقل الحل السلمى التفاوضى للنزاع. وأضاف المجلس بقراره ٧٥٧ فى ١٩٩٢/٥/٣٠ عددًا من الجزاءات الدبلوماسية والتجارية وحظر الطيران الدولى فى يوغوسلافيا ووقف التعاون العلمى والفنى والثقافى مع بلجراد.

٤ ـ إنشاء قوات للحماية الدولية قوامها ٢٢ ألفا وصلت إلى ٤٠ ألفا من عدد من الدول ولها ثلاث مهمات: الأولى حماية قوافل المعونات الإنسانية وتوصيلها إلى أهدافها، والثانية تأمين مطار سراييفو ونزع سلاح المتصارعين فى المدينة وحولها، وأخيرًا حماية المناطق الآمنة وسكانها.

وقد فشلت مهام الأمم المتحدة جميعًا، بل واتهمت بالعجز والتحيز للصرب؛ وشارك بعض جنودها فى أعمال النهب والاغتصاب للسكان المسلمين فى المناطق الآمنة، وسهلت هذه القوات مهمة قوات الصرب داخل هذه الكمائن وليس المناطق الآمنة. وقد بلغت الإهانة للقوات الدولية أن احتفظ الصرب ببعض جنودها رهائن، وأمكنهم توسيع رقعة سيطرتهم وإثارة الشقاق والتمرد فى الصفوف الإسلامية مما أدى بالسياسيين الصرب إلى رفض كل مقترحات التسوية رغم أنها أعطت الصرب أكثر من ٧٠٪ من الأراضى بينما لا يجاوز عددهم ٣٠٪ من سكان البوسنة.

وعندما أعلن أمين عام الأمم المتحدة أهمية تدخل حلف الأطلنطى لمساندة القوة الدولية التى أنفق عليها مليارات الدولارات دون جدوى،

رخصت قيادة الحلف للأمين العام إصدار تعليمات لقوات الحلف بالتدخل كلما رأى ذلك مناسبا. وقد ثارت خلافات حادة بين الأمين العام والحلف وبعض الدول الإسلامية حيث اتُّهم الأمين العام بالتقاعس، بينما اتهم الأمين العام سلطات الحلف بغموض التفويض الممنوح له.

ومن ناحية أخرى فشلت مجموعة الاتصال الدولية المشكلة من جانب مجلس الأمن والتى تضم روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا فى تحسين الموقف المتردى على الأرض، أو إقناع زعماء أطراف الصراع بأية تسوية سياسية، والخلاصة أن المذابح ضد المسلمين لم تتوقف واستمر تقدم القوات الصربية وتحديها للمجتمع الدولى، بينما الكل عاجز عن وقفهم أو إنقاذ المسلمين منهم.

ثانيًا: من زاوية الجرائم الدولية:

إزاء تفاقم جرائم إبادة الجنس تقدمت حكومة البوسنة بشكوى إلى محكمة العدل الدولية طالبة الأمر بإصدار أوامر تحفظية بوقف أعمال الإبادة، وإدانة زعماء الصرب المتورطين فيها واستجابت المحكمة للطلب البوسنى ولكن قرارها لم ينفذ، ولكنه أساس للبحث فى إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمى إبادة الجنس فى يوغوسلافيا السابقة، وقد أعطى اتفاق دايتون دفعة مهمة فى عمل المحكمة التى منع المتهمين بهذه الأعمال من تولى وظائف سياسية وفقًا للاتفاق، بل يبدو أنه أصبح للمحكمة بدعم من الولايات المتحدة اختصاص مباشر فى القبض على بعض من وردت أسماؤهم فى قائمة الاتهام. ولكن هذا التطور مرتبط بالدور السياسى للولايات المتحدة كما سنرى.

ومما يذكر أن مجلس الأمن قد قرر (القرار ٨٠٨ فى ١٩٩٣/٢/٢٢) إنشاء هذه المحكمة ولكن عملها جمد عملا حتى اتفاق دايتون. وفى إطار الاتحاد الاتحاد الأوربى انقسم الرأى مثلما انقسمت مواقف الدول خارج بشأن وسائل تسوية المشكلة، ولكن الإجماع كان محققًا حول أن الصرب قد تجاوزوا كل الحدود وأنهم يرتكپون مذابح وإبادة منظمة ورسمية ومتعمدة للعرق البوسنى المسلم، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن الصراع في البوسنة صراع عرقي، بينما رأى بعضهم أنه صراع دينى، ورأى فريق ثالث أنه صراع عرقي دينى فى آن واحد.

ثالثًا: في إطار منظمة المؤتمر الإسلامى:

اهتمت الدول الإسلامية شعوبًا وحكومات، بقضية المسلمين فى البوسنة وزادها غضبًا تقاعس الأمم المتحدة والمجتمع الدولى، ولذلك قررت القمم الإسلامية منذ عام ١٩٩٢ وكذلك المؤتمرات الوزارية بما فيها المؤتمر الوزارى الاستثنائى فى جدة عام ١٩٩٣ إنشاء لجنة اتصال وزارية سداسية تعمل بالتنسيق مع لجنة الاتصال الخماسية الدولية، وذلك للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة البوسنية، والعمل على وقف أعمال الإبادة الصربية وتقديم العون الإنسانى للمسلمين. أما على المستوى الشعبى الإسلامى فقد قامت الهيئات الأهلية بحملات واسعة للتبرع لمسلمى البوسنة بل تطوع الكثيرون للجهاد فى صفوفهم، وأصبح هؤلاء المتطوعون يشكلون جزءًا هامًّا من الجيش البوسنى الحالى، كما عملت

بعض الدول الإسلامية كالسعودية وغيرها على تعزيز مظاهر الوجود الإسلامى فى سراييفو والمدن البوسنية الأخرى.

اتفاق دايتون والموقف الأمريكى:

رغم أن الولايات المتحدة عضو دائم فى مجلس الأمن الذى كان يعالج المشكلة البوسنية، وكانت عضواً فى لجنة الاتصال الخماسية الدولية حول البوسنة إلا أنه لوحظ أن واشنطن قد تعمدت ترك الفرصة لأوربا بانقسامها حول البوسنة حتى اتضح للجميع عجز أوربا التام، وانقسام المواقف الفرنسية والألمانية. وقد أبدت الإدارة والكونجرس الأمريكيان تعاطفاً مع ضحايا الإرهاب الصربى من المسلمين، وقررت رفع حظر توريد الأسلحة عنهم ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم، وخاصة كلما اكتشفت لجان التحقيق مقابر جماعية أو وقعت مذابح جماعية للمسلمين فى «المدن الآمنة» التى تحرسها القوات الدولية وتغلبها القوات الصربية على تركها، واعتقال أفراد القوات الدولية رهائن لدى الصرب، أو ضرب الصرب لطائرات أمريكية وإيطالية، والتنكيل بالوحدة الفرنسية فى قوات الحماية الدولية. وقد اتهمت الولايات المتحدة هى الأخرى بالتقاعس ولكن واشنطن استخدمت المأساة البوسنية وعجز أوربا والأمم المتحدة عن التصدى للصرب وذلك فى حملتها ضد الأمين العام د. بطرس غالى ومبعوثه الشخصى، مثلما اتُّهم الأمين العام من جانب الرأى العام الإسلامى «بتواطئه مع الصرب المسيحيين بوصفه مسيحيًّا هو الآخر»، واعتبرت الجماعات الإسلامية فى مصر هذا الموقف امتداداً لمواقفهم

ومعاركهم داخل مصر، خاصة وأن الأمين العام صرح علنًا فى برنامج تليفزيونى بأن هذه الجماعات تناهضه ببساطة لأنه مسيحى، وليس بسبب مواقفه السياسية فى البوسنة.

ولما تحققت واشنطن من عجز غيرها عن التسوية عهدت إلى مساعد وزير خارجيتها السفير هول بروك مهمة التمهيد لاجتماع رؤساء البوسنة وكرواتيا ويوغوسلافيا الجديدة فى ١٩٩٥/١٠/٥ والاتفاق على وقف إطلاق النار ثم بدء المفاوضات فى دايتون التى أسفرت عن اتفاق السلام الشامل الذى أعلنه الرئيس كلينتون فى ١٩٩٥/١٠/٢١. وتضمن الاتفاق الاحتفاظ بالبوسنة كدولة موحدة تضم وحدتين متساويتين فى المساحة تقريبا هما الاتحاد الفيدرالى الإسلامى الكرواتى، والوحدة الصربية ذات الحكم الذاتى بأجهزتها ومؤسساتها وبرلمانها وحكومتها والإبقاء على وحدة مدينة سراييفو بحكومة مركزية تتولى السياسة الخارجية والمسائل الخارجية الأخرى التجارية والمالية والمواطنة والهجرة. ثم تقرر اختيار الرئيس والبرلمان بانتخابات ديمقراطية تحت إشراف دولى، وحظر الاتفاق على المتهمين بارتكاب جرائم الحرب المشاركة فى الحياة السياسية وأبرزهم كاراديتش زعيم صرب البوسنة وراتكو ميلاديتش زعيم قوات الصرب. وتعهد الاتحاد الأوربى بالمساهمة فى تنفيذ الأحكام المدنية من الاتفاق وتقديم مبلغ حوالى بليون ونصف بليون دولار لأعمار البوسنة. أما مجلس الأمن فقد قرر رفع العقوبات عن بلجراد وعن أطراف الصراع فى البوسنة، وذلك بعد قبول أطراف الصراع للاتفاق وإقراره فى البرلمان البوسنى فى ١٩٩٥/١١/٣١ والتوقيع النهائى عليه فى باريس فى ١٩٩٥/١٢/١٤.

أما تنفيذ الاتفاق من الناحية العسكرية فقد تولته قوات أمريكية أساسًا بالتعاون مع وحدات من دول أخرى منها مصر ودول إسلامية، واستخدام امكانيات حلف الأطلنطى فى تأكيد نجاح تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاق. وهكذا أثبتت الولايات المتحدة للجميع أنها القادرة على حل المشكلة حيث فشل غيرها، وألقت بثقلها وراء نجاح الاتفاق وتنفيذه.

ورغم ذلك واجه الاتفاق مشاكل هائلة بين المسلمين والصرب، وبين المسلمين والكروات. فرغم أن الاتفاق لم يقض على الوجود المستقل للصرب فى البوسنة إلا أنه لم يعطهم حق إعلان دولة خاصة بهم، كما ترك سراييفو تحت سيطرة الحكومة المركزية، ولم يمنحهم ضمانات خاصة فيها، مثلما اقترحت فرنسا، وتعرض زعماؤهم للمطاردة لمحاكمتهم.

أما العلاقة بين المسلمين والكروات فقد تعرضت لمشاكل كثيرة ووصلت إلى حد الصدام العسكرى. فقد رفضت كرواتيا تسليم حكومة البوسنة للمنشق المسلم عبديتش الذى تحالف مع القوات الصربية، بل عززت علاقتها به، وأشركت كرواتيا الأقلية الكرواتية البوسنية فى انتخابات كرواتيا.

ومن ناحية أخرى احتج الكروات والصرب على ما اعتبروه تأكيد الطابع الإسلامى للجيش البوسنى والحياة العامة وسيطرة الحزب الإسلامى بزعامة الرئيس على عزت بيجوفيتش على هذه المظاهر العامة.

وعلى أية حال، فإن اتفاق دايتون لم يحقق سوى حل وسط واقعى، فإنه أوقف المذابح ضد المسلمين وأعطاهم مع غيرهم فرصة إعادة البناء،

ولكن الواقع ينذر بتفجر الموقف عندما ينتهى أمر الوجود العسكرى الأجنبى فى البوسنة حيث يسعى كل طرف إلى دعم قدراته انتظارًا لهذا اليوم. وسبب ذلك أن الاتفاق لم يفلح فى صهر الأعراق الثلاثة فى دولة واحدة قوية تعاو فوق الانقسامات العرقية.

ولعل مواقف الأطراف الدولية من المشكلة البوسنية تسهم فى تجدد المشكلة ومآسيها. فالدول الإسلامية التى تركز على مساعدة المسلمين وربطهم بالعالم الإسلامى ينظر إلى عملهم بالكثير من الريبة من جانب الصرب وحلفائهم. أما الصرب فتؤيدهم بلجراد وموسكو وأثينا، كما تؤيد الكروات دول أوربية أخرى خاصة ألمانيا لإعتبارات تاريخية.

أما بلجراد فهى الأم الكبرى لصرب يوغوسلافيا، وأما موسكو فهى عاصمة الكتلة السلافية الكبرى التى ينتمى إليها الصرب، وتساند أثينا الصرب لاعتبارات دينية وسياسية، ويخشى أن تؤدى هذه التحالفات الخارجية إلى نسف جهود التعايش بين الأعراق الثلاثة داخل البوسنة.

وقد ظهرت مشاكل ومضاعفات بعد إبرام اتفاق دايتون أهمها تباعد أطراف الاتفاق عما تصوره الاتفاق من إمكانية خلق إرادة مشتركة للعيش بين الأعراق الثلاثة. فقد أصر الصرب على التميز والاستقلال عن الدولة، كما تباعد المسلمون والكروات وتقاتلوا حيث أصبح واضحًا أن الكروات ينوون الانفصال عن البوسنة ثم الانضمام لكرواتيا. كما يحاول الصرب الشيء نفسه مع جمهورية الصرب. كذلك نشأت مشاكل بين حكومة البوسنة والولايات المتحدة لإصرار الأخيرة على أن تقوم البوسنة بإجلاء

كل القـوات الأجنبيـة (المجـاهدون مـن الـدول الإسـلامية) وعلقـت منـح المعونات الأمريكية على تنفيذها لهذا الالتزام. وهكذا يلـوح شـبح التقسـيم الفعلى للبوسنة، وهو الاحتمال التى تؤكده التطـورات فـى تلـك المنطقـة، وهو احتمال يلحق أشد الضرر بالمسلمين، إذ يحصرهـم فـى رقعـة أرضيـة مغلقة بعيـدًا عـن المنفـذ البحريـة ووسـط جـيران مـن الأعـداء الطـامعين، ولا يستبعد معه أن تتجدد المذابح العرقية.

الفصل الخامس
المشكلة القبرصية

تقع جزيرة قبرص شرقى البحر المتوسط بين تركيا شمالاً وشرقًا واليونان غربًا، وهذا الموقع الجغرافى أفرز واقعها الديموغرافى والسياسى، وتسبب فى مشكلتها الراهنة. وللمشكلة القبرصية وجهان: الأول عام، والثانى الإسلامى، ولا يمكن الفصل بينهما.

ونعالج هذه المشكلة من زاويتها الإسلامية لعدة أسباب أولها أن الصراع بين المسلمين واليونانيين فى الجزيرة صراع بين القومية التركية والقومية اليونانية وامتداد للصراع التاريخى بين المستعمر التركى والشعب اليونانى بما يمثل هذا الصراع من أبعاد دينية، حيث اعتبرت أوربا صراحة أن الثورة اليونانية من ١٨٢١ - ١٨٣٠ جزيرة من الحروب الصليبية لاستنقاذ اليونان المسيحية من براثن الاستعمار العثمانى الإسلامى، ولعل هذا البعد الدينى هو الذى منع الغرب من إدماج تركيا فى مجتمع الأمم المتمدينة خاصة بعد صلح باريس ١٨٥٦ الذى أعقب حرب القرم الروسية الأوربية والتركية، ولا يزال هذا هو موقف الغرب من تركيا.

والسبب الثانى هو أن المشكلة منذ بدايتها وخلال مراحلها تتعلق برغبة جالية إسلامية الاستقلال بوحدة سياسية خاصة بها، وأخيرًا أن الدولة المعنية مباشرة بالمشكلة دولة إسلامية وهى تركيا مهما كان انتماؤها الإسلامى مهزوزًا وغير مستقر من الناحية الإسلامية.

وقد بدأت المشكلة عقب استقلال قبرص مباشرة بصراع بين سكانها المسلمين ونسبتهم حوالى ٢٠٪ وسكانها اليونانيين القبارصة، وعرفت المشكلة طريقها إلى الأمم المتحدة التى أنشأت عام ١٩٦٣ فى الجزيرة قوات لفصل السكان ومنع الاحتكاك دون المساس بالنظام السياسى للبلاد. غير أن التحول الحاسم فى تطور المشكلة بدأ باحتلال القوات التركية للجزيرة عام ١٩٧٤ واقتطاع ٤٠٪ من مساحتها للمسلمين القبارصة. وفى عام ١٩٨٣ أعلنت الجالية الإسلامية القبرصية قيام دولة قبرص الإسلامية الشمالية برئاسة رؤوف دنكتاش ولكن مجلس الأمن أصدر قرارًا جماعيًا (سوى صوت باكستان) استنكر فيه إعلان الاستقلال واعتبره تمزيقًا لوحدة أراضى قبرص وسلامة أراضيها، ودعا الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بهذا العمل، ولذلك لم يعترف بهذه الدولة الناشئة سوى تركيا.

وقد وضعت تركيا ثلاث أولويات فى سياستها الخارجية وهى المشكلة القبرصية ويرتبط بها الصراع اليونانى التركى حول المشكلة وبسبب علاقاتهما الثنائية، والمسألة الثانية هى الاندماج فى أوربا، وأخيرًا المشكلة الكردية (وتأتى حاليا فى المقام الأول)، بحيث يختلف وضع هذه الأولويات وفق كل مرحلة، فتارة تقفز المشكلة الكردية فى الصدارة، وتارة أخرى، تتبادل الأولوية مع المشكلة القبرصية، بحيث يظل الخط الاستراتيجى لتركيا هو الاندماج فى أوربا مع المحافظة قدر المستطاع على علاقاتها الإسلامية، وهى معادلة خلقت لتركيا مشكلة حادة هى تحديد هويتها الأولوية، بين الثابت والمتغير، وبين الأصيل والدخيل فى توجهاتها الخارجية، كما أن هذه المسألة سوف تحسمها التطورات

الداخلية وتطور المجتمع التركى الذى تعتمل فيه عوامل الانقسام بين دعاة العلمانية والاندماج فى أوربا، وبين دعاة الإسلامية وإحياء دولة الخلافة بمفهوم معاصر.

ولقد مرت المشكلة القبرصية فى سياسة تركيا بمرحلتين الأولى ركزت فيها أنقرة على مناصرة مسلمى شمال قبرص وضمان تأكيد العالم الإسلامى لهم، وإبراز الطابع الدينى للمشكلة فى مواجهة المسيحية اليونانية. فى نفس هذه الفترة وهى النصف الثانى فى السبعينات حتى منتصف الثمانينات تقريبًا حاولت تركيا أيضا تكتيل العالم الإسلامى ضد اليونان من منطلق الانتماء الدينى، وبحيث يناصر العالم الإسلامى تركيا فى خلافاتها مع اليونان سواء بسبب قبرص أو بسبب تجدد النزاع حول تقصيم الجرف القارى فى بحر أيجة.

ولقد واجهت تركيا بهذا الطرح المزدوج مواقف مختلفة فى العالم الإسلامى وفى العالم الخارجى، والتبس هذا الطرح مع تحول النظام الداخلى من الحرب الباردة ذات التيارات العنيفة إلى حرب باردة يتقارب فيها العملاقان فى المواقع والمصالح، ثم إلى انتهاء هذه الحرب الباردة، وما يرتبط بكل هذه التطورات من تغير الأهمية الاستراتيجية لعضوى الأطلنطى تركيا واليونان، بعد أن أعاقت الخلافات الثنائية وحول قبرص فعالية الجناح الجنوبى الشرقى لحلف الأطلنطى.

ولقد كان تغير مواقف واشنطن فى ضوء هذه التطورات ذا دلالة؛ ذلك أن الغزو التركى لقبرص عام ١٩٧٤ أثار غضب الكونجرس الذى بادر بفرض حظر توريد الأسلحة إلى تركيا. وقد ردت تركيا بإغلاق معظم

القواعد الأمريكية لديها بما يعنيه ذلك من حرمان واشنطون من الخدمات الاستراتيجية الحاسمة لهذه القواعد المجاورة لمراكز الصناعات الحربية السوفيتية والراصدة للقدرات الحربية السوفيتية، فى وقت كانت مفاوضات سولت الأولى قد بلغت مرحلة دقيقة بشأن ضمانات الرقابة والتنفيذ. وأحدث رد الفعل التركى صدمة للإدارة الأمريكية التى ناهضت قرار الكونجرس وتمكنت من إلغائه، مما فُسر على أن واشنطن لا تمانع فى الغزو التركى للجزيرة. غير أن معارضة واشنطن الحازمة للحكم العسكرى التركى آنذاك، وتمسكها بوحدة الجزيرة وعدم الاعتراف بالدولة الإسلامية فى قبرص الشمالية قد أعاد التوازن للموقف الأمريكى.

ولا شك أن انتهاء الحرب الباردة وانحسار أهمية تركيا الاستراتيجية من زاوية المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتزايد التيار الإسلامى فى تركيا، وقوى اللوبى اليونانى فى الولايات المتحدة، فضلاً عن التعاطف الأمريكى التقليدى مع اليونان لاعتبارات تاريخية وسياسية متنوعة، دفع واشنطن إلى اتخاذ موقف حازم ضد قيام الدولة الإسلامية فى قبرص، وتجدد محاولات تسوية المشكلة القبرصية على أساس وحدة الجزيرة وسلامة أراضيها، والعمل على احتواء الصراع المتجدد بين تركيا واليونان حول قضايا البحر الإقليمى فى بحر إيجة، رغم أن واشنطن تقدر لتركيا دورها فى مساندة السياسة الأمريكية فى أزمة الخليج، ورقابة مناطق الحظر الجوى التى تفرض واشنطن على شمال العراق وجنوبه، وأخيراً فى توثيق أواصر التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل.

وقد عكس موقف الأمم المتحدة من المشكلة القبرصية الظروف التى مرت بها المشكلة حيث تمسك مجلس الأمن بوحدة الجزيرة وشجع على

محاولات التسوية السياسية وإزالة الاحتلال التركى، والرفض القاطع لتجزئة الجزيرة وإقامة دولة إسلامية فيها، وعدم الاعتراف بها. وأصبح هذا الموقف تقليديًا ابتداء من منتصف الثمانينات مما أدى إلى صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قبرص بدون تصويت، بعد أن كانت فى العقد السابق مباشرة محل اختلاف عند التصويت. أما الموقف فى الجزيرة فقد تجمد عند هذا الحد: انقسام فعلى دون اعتراف الدول الأخرى به، واستمرار تعبيرها عن أملها فى تجاوزه وإعادة توحيد الجزيرة، وإزاحة الاحتلال الأجنبى، دون ذكر اسم تركيا مراعاة لبعض الحساسيات معها.

أما فى الإطار الإسلامى فقد اعتقدت تركيا أن قيام دولة إسلامية فى قبرص سوف يحظى باهتمام الدول الإسلامية بما يغطى على الاحتلال التركى العسكرى للجزيرة، ولذلك عمدت تركيا إلى إظهار الاهتمام بمنظمة المؤتمر الإسلامى بشكل مفاجئ فاستضافت مؤتمرها الوزارى عام ١٩٧٦ قبل أن تكون عضوًا فى المنظمة، وحرصت على أن تكون قضية الأقلية الإسلامية فى قبرص على رأس جدول أعمال المؤتمر الوزارى، ودعت رؤوف دنكتاش(*) لعرض قضية اضطهاد الأقلية الإسلامية، وتصدى تركيا لحمايتهم وحقهم فى تقرير مصيرهم بإقامة دولة لهم مما يزيد عدد الدول الإسلامية.

ولكن الدول الإسلامية التى أبدت تعاطفًا مع مسلمى قبرص لم تقتنع بالطرح التركى وقررت فى وضوح أنها لا تقر لأية أقلية إسلامية بحق

---

* زعيم القبارصة الأتراك .

الاستقلال وإقامة دولة مستقلة، ولكنها تساند بقوة حق هذه الأقلية في مراعاة خصائصها الثقافية والدينية في إطار الدولة التي تعيش فيها ودون المساس بسيادتها ووحدة أراضيها، ولا تشجع الانفصال أو احتلال أراضي الغير تحت أي ظرف أو مبرر، وتمسكت قرارات المؤتمرات الإسلامية المختلفة بوحدة جزيرة قبرص وسلامة أراضيها، وهو نفس الموقف الذي تؤكده الأمم المتحدة ويتمشى مع الموقف اليوناني. والحق أن تفسير موقف الدول الإسلامية يرجع إلى عدة اعتبارات: الأول: أن موقف اليونان من القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية كان دائمًا متعاطفًا مع الحق العربي والإسلامي خاصة في القدس، ورفضت اليونان الاعتراف القانوني بإسرائيل رغم كل الضغوط الأوربية والأمريكية ضدها حتى وقت قريب، رغم أن اعترافها القانوني لا الفعلي بإسرائيل كان شرطًا من شروط انضمام حكومة اليمين اليوناني برئاسة كرامليس إلى السوق الأوربية عام ١٩٨٠.

أما على الجانب الآخر، فإن تركيا التي اعترفت بإسرائيل منذ عام ١٩٤٩ وهي آنذاك في صف الغرب بموجب مذهب ترومان في أوج بدايات الحرب الباردة وقمة التيار العلماني، تزداد روابطها توثقا مع إسرائيل، بل بلغ اليوم هذا الترابط مبلغ التحالف العسكري الذي فسر في العالم العربي على أنه إحياء لسياسة الأحلاف يوم أن كانت أنقرة أحد المحاور الرئيسية المعادية للمنطقة العربية.

أما استمرار اهتمام تركيا بالعالم الإسلامي رغم فشل مساعيها لتأمين مساندته لموقفها في قبرص، فيرجع إلى رغبتها في الاستفادة الاقتصادية والتجارية خاصة من دول الخليج، ولذلك لوحظ أن مواقفها السياسية من القضايا الإسلامية المرتبطة بها مباشرة كانت فاترة، فلا يمكن مقارنة

موقف تركيا الباهت إزاء مسلمى البوسنة بموقف اليونان أو روسيا المساند تمامًا للصرب. كذلك لا يمكن مقارنة موقف تركيا من قضايا آسيا الوسطى الإسلامية بموقف الاتحاد الروسي من هذه القضايا وهو موقف مصبوغ بالصبغة الدينية إلى حد كبير، وأخيرًا نشير إلى موقف تركيا الضعيف من قضية الشيشان.

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى مواقف المنظمات الأهلية فى الدول الإسلامية المختلفة حيث تعتمد المنظمات على المشاعر الدينية والإخاء الإسلامى دون مراعاة للمحاذير السياسية التى تراعيها الحكومات عادة فى نظرها للقضايا الإسلامية، فاتخذت هذه المنظمات مواقف مؤيدة لقيام دولة إسلامية في قبرص، وانتصرت لإخوانهم المسلمين فى شمال قبرص ضد ما يسمونه بالاضطهاد الصليبى، وبالاستئناف المعاصر للعداء الصليبى للمسلمين خاصة وأن أراضى قبرص كانت قد لعبت دورًا هامًا فى ملحمة الصراع بين المسلمين والصليبيين منذ القرن العاشر الميلادى. وكانت قبرص ومالطة من المحطات الأساسية فى البحر المتوسط لدعم حملات الصليبيين ومنهما انطلق فرسان القديس يوحنا المعمدان. فكأن التاريخ الصليبى لقبرص قد قفز إلى ذاكرة المنظمات والهيئات الأهلية، فربطت بين الأمس واليوم وتشكل وعيها السياسى على أساس هذه العوامل، وامتد نظرها تعزيزًا لرأيها، إلى مغزى الصراع التركى اليونانى واضطهاد أوربا المسيحية للدولة العثمانية طوال القرون السابقة حتى أجهزت على صفتها الإسلامية بإلغاء الخلافة. ويضيف إلى المغزى الدينى للقضية أهمية الخلافة الإسلامية الرمزية فى القسطنطينية التى كانت مقرًا للروم، وما يعنيه ذلك فى الوعى التاريخى الإسلامى.

الفصل السادس

مشكلة كشمير

رغم أن مشكلة كشمير تعتبر بمعظم المقاييس من قضايا الأقليات الإسلامية على أساس أنها مشكلة جالية إسلامية في دولة غير إسلامية، إلا أن المشكلة تتميز بأمور ثلاثة تجعلها مشكلة قائمة بذاتها. **الأمر الأول** أنها مشكلة أنتجتها عقود الصراع والشقاق الديني بين المسلمين والهندوس في شبه القارة الهندية وما أدى إليه ذلك من تقسيم البلاد ونقل للسكان حسب دياناتهم، ولا تزال المشكلة تعد امتدادًا للصراع القديم ولكن بأوضاع أخرى. **والأمر الثاني** أن المشكلة تعتمد في تطورها على العلاقات الباكستانية الهندية المحكومة بظروف وأوضاع معينة. **والأمر الثالث** هو أن المشكلة لا تتعلق فقط بمعاملة الهند لجالية مسلمة كان يجب أن تكون جزءًا من باكستان، ولكنها تتعلق بالخلاف حول الإقليم الذى تقيم فيه الجالية نفسها. وهذا الاعتبار الأخير هو الفيصل بين وضع المشكلة كمشكلة أقليات، ووضعها ذى البعد الإقليمي. ولإيضاح ذلك نشير إلى أن الدعم الإسلامي للأقلية الإسلامية في الفلبين مثلا قد يصل إلى حد المطالبة لهم بدولة على إقليمهم جنوب الفلبين، أو الحكم الذاتي في نطاق سيادة الفلبين وتحت سلطان حكومة مانيلا، بينما المساندة الإسلامية للأقلية الإسلامية في بريطانيا أو فرنسا لا يعني المطالبة لهم بالاستقلال في إقليم داخل الأراضي البريطانية أو الفرنسية، وإنما قصارى ما يحتاجون إليه من دعم هو مساعدتهم على تأكيد هويتهم الثقافية

الإسلامية، ومطالبة الحكومة البريطانيــة أو غيرهـا باحـترام هـذه الهويـة وحمايتهم من الاعتداء عليها، باعتبارهم رعايا هذه الدولة.

ترجع مشكلة كشمير إلى ذلـك الصراع الدامـى والمذابـح بـين المسلمين والسيخ والهندوس، وفشل حزب المؤتمر الهندى فى احتواء الصراع الدينى المتأجج فى شبه القارة الهندية واحترام الهوية الإسـلامية لمسلمى الهنـد. وقد تفاعل المسلمون الهنـود مـع التيـارات الكـبرى فـى العـالم الإسـلامى فسـاندوا أفكـار جمـال الديـن الأفغـانى واشـتركوا فـى كافـــة المؤتمـرات الإسلامية التى أعقبت سقوط الخلافة الإسلامية فى القـاهرة ١٩٢٤ ومكـة المكرمة ١٩٢٦ والقدس ١٩٣١. ولا شك أن معاناة المسلمين فـــى الهنـد قـد لقيت صدى فى العالم الإسلامى الذى رحب بتقسيم شـبه القـارة الهنديـة علـى أسـاس الأغلبيـة الدينيـة فـى المنـاطق المختلفـة، فنشـأت فـى ١٩٤٧/٨/١٥ دولة باكستان الإسلامية. ولما كان التقسيم على أساس نسبة المسلمين وغيرهم فى المناطق الهندية، فقد أعقب التقسيم عمليـات واسـعة لانتقال السكان، كمـا أحـدث التقسـيم أوضاعًـا أضحـت معـها الأقليـات الدينية ظاهرة مألوفـة، فضـلاً عـن أن أراضـى باكسـتان كـانت تعترضـها وتقطعها آلاف الأميال من الأراضى الهندية، كما تركـت جيوبًـا إسـلامية تحت الحكم الهندى ظلت ترنو ببصرها إلى الدولة الأم الجديدة. ومن أهم هذه الجيوب جامو وكشمير وهما ولايتـان تسـكنهما الأغلبيـة المطلقـة مـن المسلمين وتُحكـم حكمـا مباشـرا مـن نيودلهـى خلافـا لما يقـرره الدسـتور الهندى للولايات الهندية فى الاتحـاد الهنـدى مـن سـلطات واسـعة فـى الإدارة وغيرها.

وكان طبيعيًا أن تتشكل حركات إسلامية قوية تطالب إما باستقلال كشمير أو بحكم ذاتي واضح أو الانضمام إلى باكستان. وقد حكمت مشكلة كشمير عوامل أساسية أهمها تطور العلاقات الهندية الباكستانية، وعلاقات التحالف لكل من الهند وباكستان.

أولاً: العلاقات الهندية الباكستانية:

منذ إنشاء باكستان على أساس إسلامي والصراع بين البلدين يدور حول سعي كل منهما إلى تكوين تحالفات ودعم القدرات والعمل على إضعاف الطرف الآخر. ولما كان إنشاء باكستان قد صادف اشتداد الحرب الباردة الأولى، فقد اتجهت الهند - على خلاف المتوقع - إلى الاتحاد السوفيتي بعد أن وجدت صعوبات كبيرة في التحالف مع الغرب أو إضعاف التحالف الغربي الباكستاني، أما باكستان فقد تحالفت مع الغرب في وقت كانت الأحلاف الإقليمية من أهم أدوات الحرب الباردة، وأحد أهم وسائل الغرب لمنع انتشار الشيوعية. وكان الغرب على ثقة من مناعة الهند ضد الشيوعية بسبب تقاليدها الديمقراطية الموروثة عن بريطانيا، كما كان مطمئنا إلى صلابة باكستان بسبب قيامها على الإسلام المناهض بطبيعته للشيوعية المنكرة لكل الأديان.

وهكذا مالت باكستان إلى العالم الإسلامي والغرب، كما عملت الهند على كسب صداقة الاتحاد السوفيتي، ثم تأسيس حركة عدم الانحياز التي اتُخذتها أداة لمناوأة الغرب وباكستان معًا. ثم حدث تقارب بين الصين وباكستان عندما حدثت مواجهات مسلحة على الحدود بين الصين

والهند عام ١٩٦٢. ويبدو أن هذه وغيرها من دوافع الهند إلى إضعاف باكستان كانت أسبابا كافية لمساندة الهند لحركة انشقاق باكستان الشرقية وقيام بنجلاديش عام ١٩٧١، وحيث تحالفت الهند بشدة مع الاتحاد السوفيتي لتحقيق هذا الغرض. وعندما تراخت الحرب الباردة تغيرت الاهتمامات الأمريكية، فنشأت مشاكل وصراعات بين باكستان والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة. ذلك أن أهمية باكستان الاستراتيجية قد انحسرت مما أدى إلى تقارب هندى أمريكى، فضلاً عن أن التسلح النووى الباكستانى قد اعتبر موجها إلى إسرائيل فيما عرف بالقنبلة الإسلامية، ولذلك طفت على سطح العلاقات الأمريكية الباكستانية مسائل جديدة أهمها المسألة النووية، والإرهاب والديمقراطية والأصولية والمخدرات. وتجدر الإشارة إلى أن التوافق الباكستانى الأمريكى فى شأن دعم مجاهدى أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتى قد أسهم فى توثيق علاقاتهما، فتوافق زوال الاحتلال السوفيتى مع انحسار آخر موجات الحرب الباردة، ومن ثم دخول العلاقات بينهما فى مرحلة ثنائية الصراع كما ذكرنا.

وقد اتسمت علاقات البلدين بالتوتر المستمر وسباق التسلح خاصة النووى بعد أن أعلن عن تصنيع الهند لقنبلة ذرية، وتصاعد التوتر ودخول البلدين فى حرب واسطة النطاق عام ١٩٦٥ توسط الاتحاد السوفيتى لوقفها ولإبرام اتفاقية طشقند عام ١٩٦٦ لتسوية المنازعات المختلفة بين البلدين. وكانت مشكلة كشمير ضمن عوامل التوتر فى العلاقات الثنائية، كما كانت أحد أهم عوامل هذا التوتر فى نفس

الوقت، ولم تستطع الدولتان تسوية المشكلة بسبب رفض الهند قرارات الأمم المتحدة التى نظرت المشكلة منذ عام ١٩٤٩ لأن هذه القرارات تطلبت حل المشكلة على أساس منح سكان كشمير الحق فى تقرير مصيرهم، وهو ما يعني أن يختار السكان إما الاستقلال عن الهند وهم في قلب الأراضي الهندية، أو الانضمام إلى باكستان وهو مستحيل عملاً سواء لاستحالة ضم كشمير إلى باكستان، أو استحالة نقل سكان كشمير إلى الأراضي الباكستانية.

ويرنو سكان كشمير إلى مساندة باكستان وتبني شكاوى ضد عسف السلطات الهندية، بينما تتهم الهند باكستان بإثارة الجماعات الإسلامية النشطة لمقاومة السلطات الهندية. ونظرًا لتعقد المشكلة على النحو السالف إيضاحه فقد اتفقت الهند وباكستان في اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢ على تسوية المشكلة بجهود ثنائية خارج إطار الأمم المتحدة، وهذا هو السبب فى عدم نظر الأمم المتحدة لها منذ ذلك العام لمشكلة كشمير. ولكن باكستان بدأت تطالب مرة أخرى بتسوية مشكلة كشمير على أساس حق تقرير المصير مما جدد الخلاف بين الهند وباكستان خاصة كلما وقعت أحداث ومواجهات بين مسلمى كشمير والسلطات الهندية أو بعض متطرفى السيخ والهندوس الذين يتعمدون الإساءة لمشاعر المسلمين ودور عبادتهم.

ثانيًا : تطور الموقف الأمريكي والمتغيرات الدولية من كشمير:

أيدت واشنطن مواقف باكستان فى كشمير وغيرها، وفى المواجهات العسكرية مع الهند منذ ١٨٤٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧١ وكلها تمت فى إطار

الحرب الباردة وحلقة المحالفات التى أشرنا إليها، حيث وقفت موسكو مع الهند على الطرف الآخر. وقد عكس موقف واشنطن وتطوره تحولات النظام الدولى فبعد مساندتها التامة لباكستان وقرارات الأمم المتحدة، تحولت واشنطن إلى مساندة الحلول السياسية والدبلوماسية، وأخيرًا أدى التقارب الهندى الأمريكى فى التسعينات - مقابل التوتر فى العلاقات الأمريكية الباكستانية - إلى إعلان واشنطن عدم تدخلها فى المشكلة إلا بموافقة الهند. وفى ظل الموقف الأمريكى الجديد سكتت واشنطن عن انتهاكات حقوق الإنسان فى كشمير خاصة عام ١٩٩٥ عندما دمرت الهند مسجدًا أثريا عمره عدة قرون فى كشمير وهدمت آلاف المساكن مما دفع باكستان إلى إعلان تضامنها التام مع شعب كشمير والمطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة حول تقرير المصير. وقد لاحظ بعض الدارسين أن واشنطن التى تحرص على توازن القوى بين الهند وباكستان تحرص أيضًا على تخفيف التقارب الصينى الباكستانى ودفع الهند وباكستان لدعم سياستها ضد الصين، ولذلك ذبل اهتمامها بقضية كشمير إزاء أولوياتها الجديدة، وهو ما يتعارض مع مصالح باكستان، وينسجم مع تركيز الدبلوماسية الهندية على حصر المشكلة بين الهند وباكستان دون تدخل أطراف ثالثة.

ثالثًا: الموقف الإسلامى من كشمير:

يجب أن نميز بين الموقف الشعبى، والموقف الرسمى، وموقف منظمة المؤتمر الإسلامى من مشكلة كشمير. فالشعوب الإسلامية تتعاطف تعاطفًا ظاهرًا مع سكان كشمير المسلمين كما تتفهم حركات الكفاح ضد تجاوز السلطات الهندية وتشعر بالأسى لما يصيب هذا الشعب من نكبات

لاستمرار القهر الذى يعانيه وتؤيد تدخل باكستان للدفاع عن جزء من شعبها المسلم. أما الموقف الرسمى الإسلامى فإنه يوفق بين حساسيات علاقاته مع الهند وتضامنه مع شعب كشمير. وأما موقف منظمة المؤتمر الإسلامى والذى يعكس إلى حد ما المواقف الرسمية الإسلامية فقد مر بمرحلتين: المرحلة الأولى منذ قيام المنظمة وحتى منتصف الثمانينات احترمت منظمة المؤتمر الإسلامى الاتفاق الهندى الباكستان حول طرق تسوية المشكلة الكاشميرية والتى كانت تدور حول ما تقرر فى سميلا عام ١٩٧٢ حيث اتفقت الدولتان على تسوية المشكلة بالطرق السياسية الثنائية بعيدًا عن المحافل الدولية. وكان هذا الاتفاق تعديلاً فى موقف الأمم المتحدة التى قررت منذ عام ١٩٤٨ ضرورة منح سكان كشمير الحق فى تقرير المصير عن طريق الاستفتاء. وكان سبب هذا الموقف ليس التعاطف مع الشعب المسلم فى كشمير، وإنما لأن الجمعية العامة كانت تخضع للسيطرة الأمريكية، وكانت باكستان جزءًا من بنية التحالفات الغربية وسلسلة الأحلاف العسكرية التى انتظمت معظم دول المنطقة من جنوب شرق آسيا حتى الشرق الأوسط والعالم العربى. وربما كان هذا الوضع الباكستانى هو الذى أدى إلى تناقض مواقف بعض الدول الإسلامية بسبب تحالفها مع الهند غير الموجه إلى باكستان وحرصها على عدم إغضاب الهند عن طريق مساندة شعب كشمير والنموذج الواضح لذلك هو موقف مصر.

أما المرحلة الثانية فى موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من مشكلة كشمير والتى بدأت منذ منتصف الثمانينات فتتلخص فى تغير التحالفات

الإقليمية وتيارات التحالفات العالمية والتى أدت إلى إصرار باكستان على التخلى عن اتفاق سيملا الموقع عام ١٩٧٢ والدخول فى سباق التسلح النووى مع الهند رغم التحفظات الأمريكية بسبب إسرائيل، وكانت أحد نتائج هذا التوجه الباكستانى هو إدراج قضية كشمير على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية، ونلاحظ في هذا الصدد أن منظمة المؤتمر الإسلامى لم تشأ أن تدخل طرفًا فى القضية.إلا منذ سنوات قليلة فى بداية التسعينات حيث درجت المنظمة الإسلامية على نظر المشكلة والإعلان عن مساندتها لكفاح شعب كشمير. ويبدو أن باكستان لا تمانع فى تسوية المشكلة بالمفاوضات المباشرة مع الهند، وكشفت عن هذه النية فيما تضمه بيان لاهور الصادر يوم ١٩٩٩/٢/٢١ عقب زيارة رئيس وزراء الهند للاهور بالقطار مفتتحا أول خط حديدى بين البلدين ومعلنا عن ضرورة الحوار بدلا من المواجهة لتوقى آثار المواجهات والتوترات الأخيرة والتى تزداد خطورتها بعد دخول البلدين فى سباق التسلح النووى رسميا منذ أواخر عام ١٩٩٨.

الفصل السابع

المشكلة الأفغانية

عاشت أفغانستان الإسلامية مملكة فقيرة فى أطراف العالم الإسلامى شرقًا وتتصل بدول آسيا الوسطى الإسلامية اقتصاديًا واجتماعيًا وحدوديًا، وهى من الدول الأشد فقرًا فى العالم. وكانت أفغانستان محط أطماع روسيا وبريطانيا شأنها شأن دول آسيوية أخرى ولكن نفوذ الدولتين لم يؤثر على سير الحياة فيها. غير أن مشكلة أفغانستان بدأت بمحاولات موسكو المبكرة صوب أفغانستان خاصة منذ النصف الثانى من السبعينات حتى تمكنت موسكو من التغلغل فى الإدارة والجيش وانتهى الأمر إلى احتلال القوات السوفيتية للبلاد فى ديسمبر ١٩٨٠.

وقد نشأ النظام الملكى فى أفغانستان منذ ١٧٤٧ بعد خروج الفرس الذين أسسوا قبل خروجهم دولة موالية لهم فى أفغانستان برئاسة أحمد شاه لورانى ثم توج محمد ظاهر شاه آخر ملوك أفغانستان ملكا فى ١٩٣٣/١١/٨ وأطيح به فى ١٩٩٣/٧/١٧. وقد انتهج الملك خط أجداده فى الحياد وعدم التأثر بالدول المجاورة للمحافظة على استقلال البلاد بين المطرقة السوفيتية فى الشمال والسندان البريطانى فى الجنوب. ولم يكن دخول الملك فى محالفات عام ١٩٣٧ مع إيران والعراق وتركيا سوى محاولة لتعزيز جبهة الحياد فى الصراعات المحيطة ببلاده؛ ولكن حياد أفغانستان قد تعرض لهزات عنيفة خصوصًا بعد قيام الحرب الباردة فاتجه بها رئيس وزرائها داود محمد صوب موسكو ثم عاد رئيس الوزراء

محمد يوسف فاتجه بها شطر الغرب، ولكن داود ابن عم الملك دبر انقلاباً ضده وألغى بعده الملكية وحاول تطوير البلاد والحصول على العون من كل الاتجاهات ولكنه لم يتمكن من العثور على موْطئِ قدم ثابت فى هذا الخضم فانتهزت موسكو الفرصة وعززت وجودها داخل الجيش الأفغانى الذى تمكن اليسار فيه من الانقلاب على داود محمد وقتله فى أبريل ١٩٧٨ وكانت تلك بداية المأساة الأفغانية حتى هذه اللحظة. وعندما احتلت موسكو أفغانستان عام ١٩٨٠ لم تكن تتخيل أن تلك نهاية الإمبراطورية السوفيتية والمسمار الأخير فى نعشها.

كان رد الفعل الداخلى للغزو السوفيتى عنيفًا. ففى الداخل قامت حركة المجاهدين الأفغان من مختلف مناطق أفغانستان بتوحيد صفوف الفصائل الثمانية الرئيسية بمقاومة الاحتلال لمدة ثمانى سنوات. وقد وجدت واشنطن فى هذا الغزو فرصة نادرة لإضعاف القوة السوفيتية خارج أراضيها لكى تنتقم من مساندة السوفييت لفيتنام وذلك فى فصل جديد عرف بفيتنام السوفيتية.

فى ضوء ما تقدم قدمت واشنطن دعمًا موصولاً للمجاهدين والدول الإسلامية المؤيدة لهم، وبلغ دعمها للمجاهدين أن أمدتهم بصواريخ استراتيجية، وكادت تعترف بهم بديلاً عن حكومة كابول. كذلك ساندت واشنطن الحملة الدولية فى الأمم المتحدة المناهضة للغزو، والتى تمثلت فى قرارات إدانة (الغزو العسكرى الأجنبى لأفغانستان) وطالبت بعدم الاعتراف بالحكومة الأفغانية المتواطئة مع الغزو، ورفضت ما حاولت موسكو تبريره بأنه احتلال بناء على دعوة الرئيس الأفغانى نجيب الله

الذى قتلته منــذ اللحظـات الأولى للغـزو Intervention by inviatation.
وتضمنت قرارات الأمم المتحدة أيضا دعـم المجـاهدين الأفغـان وتخفيـض مستوى التمثيل الدبلوماسى مع كابول.

أمـا العـالم الإسـلامى فقـد وقـف رسميـا وشـعبيا إلى جـانب الجـــهاد الأفغانى، وسارعت منظمة المؤتمر الإسلامى منذ وقوع الغزو السـوفيتى إلى إدانته، ووقف عضوية الحكومة الأفغانية فى المنظمة. وعندما بدأ الجـهاد الأفغـانى بعـد عـدة شـهور مـن بـدء الغـزو سـاندت المنظمـة المجـاهدين وزعمائهم عبد رب الرسول سياف وربانى وحرصت علـى التنسـيق بينـهم والتوفيق بين فصائلهم. ثم قررت المنظمة إنـهاء وقـف عضويـة أفغانسـتان عام ١٩٨٨ والسماح للمجاهدين بـدلاً مـن الحكومـة الأفغانيـة، وسـاندت واشنطن هذا الاتجاه ولكنها تحفظـت علـى السـماح للمجـاهدين بتشـكيل حكومة فـى المنفـى، رغـم أن الرئيـس الأمريكـى التقـى بـهم فـى البيـت الأبيض، وترك انطباعًا قويًا بأنه على وشك الاستجابة لمطالبهم السياسية والدبلوماسية.

وقد استغلت واشنطن التورط السوفيتى فـى أفغانسـتان. ويذهـب كثـير من الدارسين إلى أن تورط موسكو فى أفغانستان لـمـدة ثمـانى سـنوات أدى إلى مشاكل معقدة فى تركيب الجيش السوفيتى المحارب فى أفغانسـتان، وإلى خسائر فادحة وعجـز موسـكو عـن إنـهاء الورطـة، بـل يـرى هـؤلاء الدارسون فى التحليل الأخير أن المغامرة الأفغانيـة قـد أسـهمت – ضمـن عوامل أخرى طبعًا – فى تمزيق الاتحاد السوفيتى وانـهيار قوتـه. ولذلـك اضطرت موسـكو إلى إبـرام اتفاقيـات جنيـف ١٩٨٨ مـع واشـنطن والأمـم

المتحدة والمجاهدين لكى يواكب الانسحاب السوفيتى ظهور بوادر انـهيار الإمبراطورية السوفيتية. ولاشك أن السعى إلى إنهاء الحرب الأفغانيـة قـد بدأ بوصول الرئيس جورباتشوف إلى الحكم عام ١٩٨٥ وهو الذى استشـعر وطأة استمرار التـورط السـوفيتى خـارج أراضيـه. ولقـد كـان الجـهاد ضد «الغزو الشيوعى الملحد» من العوامل الهامة التى دفعت عددًا مـن أعضـاء الجماعـات الإسـلامية فـى كثـير مـن الـدول الإسـلامية إلى الانضمـام للمجاهدين، مما سبب مشاكل أمنية لباكستان بعد انتهاء الاحتلال حتـى الآن، كما انخرط بعضهم في الحـرب الأهليـة التـى أعقبـت الانسـحاب. ذلك أنه بعد إتمام الانسحاب تشكلت الخريطة السياسية فـى أفغانسـتان من القوى الآتية:

حزب الجمعية الإسلامية بزعامـة ربـانى المتحـالف مـع أحمـد شـاه مسعود بطل الجهاد الأفغانى ضد موسكو، **والحـزب الإسـلامى** بزعامـة قلب الدين حكمتيار المتحالف مع عبد الرشيد دستم الشيوعى السابق مـن أصل أمريكى وزعيم الميليشيات الأوزبيكيـة. ومعلـوم أن ربـاني مـن أصل طاجيكى، وأن الطاجيك هم وحدهم المتحدثون باللغة الفارسـية فـى وسـط آسيا. ويشار أيضا إلى أن حركة طالبان والتى كانت تضم الفقراء المنخرطين فى المدارس الدينية من الأفغان فى باكستان كانت ضمن القـوى المحاربـة ضد الشيوعية الملحدة، وأنها انتظرت أن يلتئم شمل المجـاهدين، وتحـل حكومة وحدة وطنية محل الغزو السوفيتى دون جدوى. ولذلك يشار عادة إلى أن الصراع الباكستانى الإيرانى قـد بـدأ خـلال حـرب الجـهاد حيـث أيدت باكستان حركة الطالبان ضـد الأقليـة الطاجيكيـة والأوزبكيـة التـى

تؤيدها إيران والهند وروسيا بينما وجدت الولايات المتحدة في مساندة الطالبان في البداية فرصة للضغط على رباني لقبول مشروع التسوية السياسية الذي عرضته الأمم المتحدة، ولكنها واصلت مساندتها لطالبان مع التحفظ على اتجاهاتها الإسلامية الصارمة. وقد بلغ الاعتقاد بعلاقة طالبان بالأمم المتحدة وباستخدامها أداة للضغط على حكومة كابول أن وصفت طالبان بأنها فصائل مجاهدين تابعة لمحمود المستيري الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان واتهموها بالحصول على ٢٥ مليون دولاراً من الأمم المتحدة.

وبانسحاب القوات السوفيتية ١٩٨٩/٨٨ كان يؤمل أن تتقدم فصائل المقاومة إلى تولى مسئولية الحكم الوطني، ولكن أفغانستان التي عاني شعبها من وطأة الاحتلال والمقاومة وقعت فريسة مرحلة جديدة أشد وطأة وهي الحرب بين رفاق الجهاد، ثم تعقدت المشكلة بانقسام بعض الدول الإسلامية في تأييدها لفصيل أو آخر، مما جعل أفغانستان ساحة لصراعات إسلامية على أرض أفغانية وبأيد نفس المجاهدين الذين جمعهم والعالم الإسلامي هدف واحد وهو إخراج السوفييت الغزاة.

وقد سيطرت أجنحة المجاهدين على الأقاليم الأفغانية حيث شكل الرئيس رباني حكومة كابول وأسند إلى أحمد مسعود وزارة الدفاع، بينما ظل عدد من الفصائل الأخرى مسيطرة على بعض المحافظات. ثم ظهرت حركة الطالبيان التي تحدث بقية الفصائل الأخرى، وأشادت بعض الدراسات إلى أن السعودية ودول الخليج وباكستان ساندت الطالبيان بينما أيدت إيران والهند وروسيا حكومة رباني، وانتهى الأمر إلى تقسيم

أفغانستان بين حركة الطاليبان التي سيطرت على أكثر من ٩٠٪ من الأقاليم بما فيها كابول، بينما سيطر الجنرال رستم، والجنرال أحمد شاه مسعود على أقاليم أخرى.

وإذا كانت الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى ومعظم أعضاء المجتمع الدولى قد أجمعوا على مساندة الشعب الأفغانى المسلم خلال جهاده ضد الغزو السوفيتى، كل لهدف يسعى إلى تحقيقه، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولى قد عجزوا عن إقناع أطراف الصراع الأفغانى بوقف القتال والتوصل إلى تسوية سياسية وتشكيل حكومة انتقالية تمهيدًا لإنشاء حكم ديمقراطي منتخب.

وقد لوحظ التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى فيما قام به المبعوثان الخاصان لكل من الأمينين العامين للمنظمتين بشأن أفغانستان. ورغم الجهود المبذولة فى المنظمتين العالمية والإقليمية والمبادرات وخطط السلام المقدمة منهما لوقف القتال والإشراف على الهدنة ومحاولة إشراك كافة الفصائل وشرائح المجتمع الأفغانى، على النحو الذى نقدمه ببعض التفصيل فيما يلى من صفحات، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج وإصرار الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى على ضرورة التسوية السياسية التى تشارك فيها جميع القوى السياسية من البلاد، واستبعاد الحل العسكرى تماماً كان فى واد، وما يجرى على الأرض فى واد آخر. فقد ظهرت منظمة الطاليبان Taliban منذ عام ١٩٩٤ فى ظروف عجزت فيها كافة الجهود الدولية والإسلامية عن إقناع أطراف الأزمة بحل سياسى لأكثر من عامين ١٩٩٢ – ١٩٩٤، وارتبط

ظهورها وأسهم في فشل هذه الجهود، عندما لقيت طاليبان مساندة باكستان والسعودية وهما ضلعا الثلاثى الرئيسى الإسلامى إلى جانب إيران، فكانت المبادرات السياسية تواجه معارضة ربانى بسبب مساندة نفس الأطراف كحركة الطاليبان المناهضة خاصة وأن العلاقة بين الأمم المتحدة وربانى قد تدهورت الأمر الذى عكسه السفير محمود المستيرى المثل الخاص السابق لسكرتير عام الأمم المتحدة الذى اتهم مراراً حكومة ربانى بعرقلة خطط السلام ورفضها نقل السلطة إلى حكومة انتقالية مؤقتة.

وعلى الجانب الآخر تساهلت حكومة ربانى - أو نظمت - أعمالاً إرهابية ضد السفارة الباكستانية فى كابول، بينما أسقطت الطالبيان طائرة روسية كانت تقل أسلحة لحكومة ربانى، واحتجزت طاقمها أسرى، ورفضت جهود الإفراج عنهم، ولكنها سهلت فرار هؤلاء الأسرى - على ما يبدو - تجنبًا لتعقيد الموقف مع الأطراف الساعية لإطلاق سراحهم.

وعلى هذا يمكن القول أن كلاً من الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى قد أسفرت جهودهما عن إخفاق واضح، حيث جاء الحل بالقوة المسلحة التى حسمت الموقف وإن كانت لا تزال هناك جيوش للمقاومة لكل من الجنرال دستم، وأحمد شاه مسعود، وأخيرًا مساندة إيران لحكومة ربانى السابقة بإنشاء حكومة منفى فى شمال البلاد أعلن عنها فى منتصف يوليو ١٩٩٧. فإذا قدر لهذه الجيوش أن تستعصى على الخضوع لسلطة الطاليبان فسوف ينتهى الأمر إما إلى التجزئة الفعلية لأفغانستان أو استمرار الصراع بين الطاليبان وغيرها من الفصائل الأفغانية

المناهضة لها، وهو ما يكلف الشعب الأفغانى أكثر مما يطيق فى الصراع على السلطة بعد أن دفع الثمن راضيًا لتحرير بلاده من الغزو السوفيتى.

تبقى نقطتان، قبل إيضاح موقف المؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة ببعض التفصيل، الأولى هى أن المشكلة الأفغانية بدأت جزءًا من صراع الحرب الباردة ثم انتهت جزءًا من صراع السلطة باسم الدين فى العالم الإسلامى، فأصبحت فى مرحلتها الثانية حربًا أهلية تغذيها تضارب المصالح والرؤى بين بعض الدول الإسلامية المتصلة مباشرة بالمشكلة.

والنقطة الثانية تتحصل فى أن الصراع الأفغانى قد تسبب فى نزوح حوالى خمسة ملايين من سكان أفغانستان أى حوالى ربع سكان البلاد تقريبا تحملت باكستان ثم إيران العبء الأكبر من هذه الهجرات، كما تسبب هذا الصراع فى إصابة أعداد كبيرة من أبناء الشعب البرىء بمختلف الإصابات والعاهات بسبب الحروب والألغام، وتدنى المستوى المعيشى والأخلاقى لطوائف الشعب الأفغانى إلى حد أن عظام الموتى كانت تباع فى المحلات التجارية لاستخدامها فى صناعة الأسنان، ومعجون الأسنان، ومخصبات عضوية وغيرها مما يعكس محنة الشعب الاقتصادية والأخلاقية التى اضطرت الناس إلى استباحة حرمة القتلى.

جهود منظمة المؤتمر الإسلامى فى الصراع الأفغانى:

بعد انهيار حكم نجيب الله فى أبريل ١٩٩٢ أبرم المجاهدون اتفاق ١٩٩٢/٤/٢٤ لتشكيل حكومة جديدة. وتشكلت بالفعل فى ١٩٩٢/٤/٢٨ حكومة الدولة الإسلامية. وخلال الشهور التالية اندلع القتال بين الأشقاء.

وقد تعددت نداءات الأمين العام للمؤتمر الإسلامى والمؤتمرات الإسلامية وكل من السعودية وباكستان لوقف القتال والتسوية السياسية دون جدوى. ولم تصمد اتفاقية مكة المكرمة فى ١٢ مارس ١٩٩٣ بين المجاهدين التى عقدت بناء على مبادرة سعودية وحضر التوقيع الملك فهد ورئيس وزراء باكستان وأمين عام المؤتمر الإسلامى. وكانت الاتفاقية قد أسندت للمؤتمر الإسلامى مسئولية مراقبة وقف إطلاق النار. وبالفعل اتخذت المنظمة الإسلامية عدة خطوات لهذا الغرض منها تعيين ممثل خاص للأمين العام لشئون أفغانستان ومندوب دائم للمنظمة فى إسلام أباد، ولجنة خاصة لمتابعة أوضاعها، وإنشاء آلية لتنفيذ الاتفاق.

كما أعربت المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة عن عزمها على المساعدة فى إعمار أفغانستان، واستعادة اللاجئين من الدول المجاورة، وعهد بذلك إلى اللجنة الخاصة بأفغانستان فى المنظمة، كما طلب من البنك الإسلامى تقييم عمليات الإعمار وإعادة البناء.

من ناحية أخرى فشلت محادثات السلام غير المباشرة فى طهران فى الفترة من ١١/٢٩ حتى ١٩٩٤/١٢/٧ بين الأطراف الأفغانية التى اشترك فيها ممثلو المؤتمر حول سبل التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار وإنشاء آلية لنقل السلطة وإقامة حكومة مؤقتة وبنية أساسية سياسية دائمة فى أفغانستان.

وقد فشلت أيضا محاولات المنظمة الإسلامية فى نزع أسلحة الجماعات المسلحة وتكوين جيش وطنى وقوة شرطة، مثلما فشلت

محادثات غير مباشرة مماثلة فى إسلام أباد مثلما فشلت محادثات طهران.

وإزاء الضغوط الدولية والإسلامية، والأهم إزاء ظهور الطاليبان ومهاجمتها كابول، اضطر الرئيس ربانى وقلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الإسلامى إلى توقيع اتفاقية سلام فى ١٩٩٦/٥/٢٤ لتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة حكمتيار، ولكن ذلك لم يمنع استمرار الاقتتال بين مختلف الفصائل المسلحة.

أما الأمم المتحدة فقد سارعت منذ بدء الحرب الأهلية إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، تغير عدة مرات، وتعقدت العلاقة بينه وبين الحكومة الأفغانية التى اتهمته بالتدخل فى شئونها، بينما اتهم هو الحكومة برفضها كل المبادرات وتمسك الأقلية الطاجيكية بالسلطة فى كابول ورفض إفساح المجال لإنشاء حكم موسع وطنى.

كذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عددًا من القرارات المطالبة بوقف القتال والتوصل إلى تسوية سياسية وإعمار أفغانستان وعودة اللاجئين وتقديم العون الإنسانى لضحايا العمليات الجريئة.

هكذا نرى بوضوح أن المشكلة الأفغانية فى مرحلتها الأولى إبان الاحتلال السوفيتى كانت جزءًا من الحرب الباردة التى استقطبت الدعم الأمريكى والدولى الساعى أساسًا إلى إضعاف الروس وإحراجهم. وعندما اندلعت الحرب الأهلية بعد انتهاء الحرب الباردة تحولت المشكلة من إطار الاهتمام الدولى غير التقليدى الذى ميز مرحلتها الأولى إلى درجة

هادئة من الاهتمام ذى الطابع الإنسانى، ولكن المشكلة دخلت دائرة الصراعات الإسلامية، وهو ما لمسناه من تناقض بين المساعى المكثفة للمنظمة الإسلامية وبعض دولها التى كانت طرفًا مباشرًا فى الصراع.

كما لاحظنا أن الجهود الإسلامية كانت في جانب، وعلى الجانب الآخر حسم الموقف لجوء الطالیبان إلى القوة المسلحة. ونظن أن عموم المسلمين يهمهم أن تتولى حكومة قادرة على فرض الأمن والسلام وجلب الرخاء إلى هذا البلد العريق الذى مزقه الصراع، والذى خرج منه جمال الدين الأفغانى فى أخريات القرن التاسع عشر ليدعو إلى وحدة العالم الإسلامى ويقظته، بينما وطنه هو أحوج ما يكون الآن إلى إحياء دعوته وتمثُّل تعاليمه.

ويبدو أن الضغوط الأمريكية والإيرانية قد أقنعت الطالیبان بالتفاوض مع المعارضة المسلمة حيث بدأت المفاوضات لأول مرة بشكل تمهيدى فى الأسبوع الثانى من مارس ١٩٩٩ داخل أفغانستان.

الفصل الثامن

مشكلة الشيشان

يضم الاتحاد الروسى ١٦ جمهورية ذات حكم ذاتى وخمسة من الأقاليم ذات الحكم الذاتى وتسعة من المقاطعات ذات الحكم الذاتى. وكانت الشيشان أنجوس إحدى الجمهوريات الست عشرة ذات الحكم الذاتى فى الاتحاد الروسى.

تبلغ مساحة جمهورية الشيشان ١١٣٠٠ كم[٢] وتقع شمال شرق القوقاز، وهى منطقة حبيسة داخل الأراضى الروسية. تتمتع الشيشان بموارد طبيعية كبيرة مثل البترول والغاز الطبيعى وينتمى الشعب الشيشانى إلى الطائفة الإيبروقوقازية. والحق أن تاريخ العلاقات الروسية الشيشانية هو تاريخ الصراع بين الهيمنة الروسية والمقاومة الشيشانية. وكان الروس باستقلاله وسيادته وعدم الخضوع للروس، وهو شعب صغير العدد لا يتجاوز المليون نسمة، ويسكن الشيشان حوالى ١,٥ مليون منها حوالى ٣٠٪ من الروس.

وقد تعرض الشعب الشيشانى لكل أنواع التعسف والاضطهاد منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتحت الحكم الشيوعى الذى شرد هذا الشعب ووزع أبناءه فى سيبيريا وفى مختلف المناطق السوفيتية لطمس هويته والقضاء على تماسكه.

وقد عرفت الشيشان فى العالم العربى والإسلامى مرتين خلال فترة القرن والنصف الماضية. كانت المرة الأولى فى أواسط القرن التاسع عشر عندما اشتدت ثورات الشيشان وقدر لها أن تعرف فى العالم الخارجى وهى ثورات لم تتوقف منذ الغزو الروسى لأراضى الشيشان فى القرون الثلاثة التالية لنمو إمارة موسكو فى القرن الرابع عشر وتوسعها حتى نشأت الإمبراطورية الروسية فى جزء منها على أراضى القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. وخلال هذه القرون تسامحت الكنيسة الكاثوليكية الروسية مع مسلمى الشيشان وغيرهم وسمحت لهم بممارسة شعائرهم وبناء دور العبادة والمدارس الإسلامية، ولكن بطش السياسة الروسية لكل مظاهر المقاومة الشيشانية دفعت بعدد من أبناء الشيشان إلى الهجرة إلى العالم العربى حيث تبوأ أبناء هؤلاء المهاجرين عددًا من المناصب الهامة ومثالها وزير الأوقاف الأردنى الحالى وهو ينتمى إلى أصل شيشانى وغيره كثير فى الشام والجزيرة واليمن.

ولعل ثورة الشيشان الكبرى بزعامة شامل فى بداية سبعينات القرن التاسع عشر وبطولات الشيشانيين ضد الروس قد لقيت صدى فى العالم العربى مما يجب توثيقه بمعرفة المؤرخين أخذًا فى الاعتبار ضعف وسائل الإعلام والمواصلات والاتصالات. ويبدو أن الأقليات الإسلامية فى البلاد التى ضمتها الإمبراطورية الروسية قد تأثرت بالصراع الروسى التركى خاصة ذلك الذى أصبح فى القرن التاسع عشر جزءًا من المسألة الشرقية واستعجال بطرسبورج (عاصمة روسيا حينذاك) وفاة تركيا رجل أوربا المريض واقتسام تركته، حيث كانت روسيا تطمع فى السيطرة على

المضايق. وهذه البطولات الشيشانية المدفوعة بالمشاعر القومية والإسلامية يتعين توثيقها كجزء من تاريخ روسيا ومن التاريخ الإسلامى أيضا.

أما المناسبة الثانية فقد وقعت عام ١٩٩٤ عندما قررت موسكو تأكيد سيطرتها على الشيشان بعد صمت على قرار الاستقلال استمر ثلاث سنوات. ولاشك أن قيام الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الثورة الشيوعية البلشفية عام ١٩١٧ ومحاولة ضم الشيشان والمناطق الإسلامية قد واجه مقاومة أشد نظرًا لأن الدولة الجديدة لا تعترف بالأديان وعمدت إلى طمس الهوية الإسلامية، كما أنها لا تعترف بالقوميات فسعت إلى البطش بالقومية الشيشانية فى صمت، وتتطلب هذه الأحداث توثيقًا من المتخصصين خاصة وأنه من المعلوم أن الإمبراطورية السوفيتية قد نشأت عبر أكثر من عشر سنوات قهرت فيها وحدات إسلامية وغيرها كدول البلطيق التى ضمتها عام ١٩٣٨ وطردت موسكو السوفيتية بسبب ذلك من عصبة الأمم.

أما أحداث الشيشان التى استمرت من ١٩٩٤-١٩٩٦ وهى موضوع هذا الفصل فقد سبقتها أحداث انهيار الاتحاد السوفيتى خلال ٩٠/ ١٩٩١ ثم ظهور روسيا كوريث للاتحاد السوفيتى السابق فى جميع المجالات. غير أن الوراثة لم تمتد إلى الجوانب الإقليمية حيث استقلت الجمهورية المكونة للاتحاد السوفيتى، وصارت روسيا الاتحادية فى وضع لا يقبل الاستمرار قانونا لأن الاتحاد نفسه كان أحد وأهم مقومات الاتحاد السوفيتى، حيث يسكنه أكثر من نصف سكان الإمبراطورية السوفيتية وتشكل أراضيه ثلاثة أرباع مساحة الاتحاد السوفيتى الشاسعة بثرواتها

وأهميتها الاستراتيجية الهائلة. ولذلك عرضت روسيا على الوحدات السابقة المكونة للاتحاد الروسى القديم مشروع الاتفاقية الاتحادية الجديدة التى قبلتها الوحدات الأخرى عدا جمهورية الشيشان. ولم تحرك موسكو الروسية ساكنا إزاء رفض الجنرال دادابييف (ضابط الطيران السابق فى الجيش السوفيتى وزعيم الشيشان آنذاك) الانضمام إلى الاتحاد والتمسك بالهوية الإسلامية المستقلة مستفيدة من نصوص الاتفاقية الجديدة التى تتظاهر بمنح حرية الانضمام أو الانفصال للأطراف المتعاقدة.

وقد توهم زعماء الشيشان أن المناخ الذى صاحب انهيار الاتحاد السوفيتى فى الغرب ودعمه لحق تقرير المصير للشعوب المكونة للاتحاد السوفيتى يمثل مناخا مناسبا لحرية الاختيار إزاء العرض الاتحادى الروسى.

ويمكن تفسير سكوت موسكو على رفض الشيشان من ١٩٩١ - ١٩٩٤ بعدة أسباب أولها ضعف القيادة الروسية الجديدة وضعف القوات الروسية المزقة بعد انهيار القوة السوفيتية. وثانيها غموض موقف الغرب إزاء النزعات الاستقلالية داخل الجسد الروسى نفسه بعد أن شجع هذا النزعات داخل الجسد السوفيتى، ولم تكن موسكو متأكدة من أن الغرب سوف يقيم خطا واضحا بين تمزيق الاتحاد السوفيتى إلى وحدات كبيرة مستقلة وبين تمزيق الاتحاد الروسى خاصة بنزعات استقلالية إسلامية اعتقد الغرب أنها بتشجيع من إيران بهدف خلق بؤرة إسلامية تهدد التوازن النفسى للغرب فى المنطقة.

فلما استيقنت موسكو أن الغرب يساند التجربة الديمقراطية فى روسيا وتحولها نهائيًا عن الخط الشيوعى إلى الخط الرأسمالى وضمن تبعيتها التامة للخط الغربى داخليًا وخارجيًا نهض الغرب لمساندة موسكو فى جهتين: **الأولى**: الإصلاح الاقتصادى والتحول السياسى ضد النزعات القومية المتطرفة أو النزعات الأصولية الشيوعية، وهما تياران لا تزال قوتهما ظاهرة على الخريطة السياسية والفكرية الروسية.

أما الجهة الثانية فهى المحافظة على الاتحاد الروسى بالشكل الذى تريده روسيا، ويعنى ذلك معارضة استقلال الشيشان. ولذلك قام الخط الغربى على الأسس التالية بكل وضوح. **الأساس الأول** اعتبار الشيشان جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد الروسى وتجاهل مسألة عدم انضمامها أصلاً إلى اتفاقية الاتحاد الجديدة.

الأساس الثانى أن حركة الشيشان هى أحد النتائج والمضاعفات السياسية والاجتماعية للتحول من الشيوعية إلى الاقتصاد الحر وهى من ثم حركة مؤقتة تنتهى باستتباب النظام الجديد وتأكد ملامحه فى روسيا. **أما الأساس الثالث** فهو أن التساهل مع الحركات الانفصالية سوف يفتح الباب أمام المزيد منها، مما سيؤدى إلى تمزق الاتحاد الروسى، وأنه من مصلحة الغرب أن يظل الاتحاد متماسكًا بقيادة موسكو نظرًا لما يمثله الاتحاد مساحة وسكانًا من خطورة خاصة وأنه يمتلك ٧٥٪ من القوة النووية السوفيتية السابقة.

لكل هذه الأسباب اعتبر الغرب أن حركة الشيشان حركة انفصالية تهدد الاستقلال والسيادة الإقليمية لروسيا الاتحادية وتعد تحديًا لمكانة

موسكو، وتدخلاً في شئونها الداخلية، بل وحذرت واشنطن في المراحل الأولى للصراع من مساعدة الشيشان.

ولما واجهت موسكو حركة الشيشان بكل أنواع إبادة العرق وسط مظاهر التمسك الشيشاني بهويتهم الإسلامية والقومية وثقافتهم المتميزة، أصبحت الممارسات الروسية محل انتقاد في الرأى العام الروسي والعالمي واضطر الاتحاد الأوربي والمنظمات الإنسانية وواشنطن إلى الاهتمام بضحايا الإبادة الروسية دون الالتفاف إلى صلب المشكلة السياسية.

غير أن المنظمات الإنسانية نشرت على نطاق واسع وحشية الممارسات الروسية، كما صار الجيش الروسي عاجزًا عن حسم الموقف ولقي هزائم وخسائر فادحة استدعت نقد شرائح المجتمع الروسي، وأظهرت صورة بائسة لجيش الدولة العظمى الثانية السابقة في العالم، بينما تمسك الشيشانيون بموقفهم الصلب المطالب بالاستقلال رغم الخسائر الجسيمة والإبادة الشاملة للشعب والبلاد والدمار الهائل لمقدراتها الاقتصادية. ويبدو أن شفقة واشنطن بما أصاب موسكو التي حرصت على مساندتها بكل وسيلة ودعم نظامها تحت ستار دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في روسيا، قد دفعت واشنطن إلى تشجيع جهود الوساطة الأوربية وتشجيع الجهود الروسية لوضع حد لهذه المأساة، وانتهى الأمر في كل مرة يتفق فيها على وقف إطلاق النار إلى انتهاك موسكو له، خاصة وأن سلوك موسكو كان واضحاً في أنه يريد كسب الوقت لقمع الصمود الشيشاني، مع التلويح بتنازلات لواشنطن في المجال النووي حتى تشترى سكوت واشنطن عن الانتهاكات البربرية لحقوق الإنسان في الشيشان، والتي

تستحق عرض مرتكبيـها علـى المحاكمـة الدوليـة بتهمـة انتـهاك قواعـد وأعراف الحرب وإبادة العرق الشيشانى الذى استعصى على كـل صنوف الإبادة لقهر إرادته وإرغامه على التسليم وسط صمت دولى هائل حتى فـى الدول الإسلامية سوى بعض الاهتمامات الشعبية المتقطعة. وسـوف نعـالج فيما يلى ببعض التفصيل موقف روسـيا وسـلوكها فـى الشيشـان ورفضـها عروض السلام وانتهاكها لكل اتفاقات وقف إطلاق النار، وموقف واشنطن والهيئات الدولية والاتحاد الأوربى، وأثر الحرب في روسيا نفسها.

الموقف الروسى:

انتهجت موسكو خطًا متشددًا تجاه مسلمى الشيشان ولم تخلص النيـة لا فى حل المشكلة ولا فى مراعاة الحد الأدنى لحقوق الإنسان. وارتكبت فى الشيشان سياسة الإبادة وإحـراق المـدن واسـتخدام الأسـلحة المحرمـة دوليا، وقصف المناطق السكنية المدنية والمستشفيات. وقد وجـدت بعثـات أوربية مقابر جماعية للمدنيين وآثار الأسلحة المحرمة.

ومن ناحية حاولت موسكو شق صفوف المقاومة الشيشانية التى ضربت أروع الأمثلة فـى البطولـة والفـداء، كمـا عينـت حكومـة مواليـة لهـا فـى الشيشـان برياسـة أحـد عملائـها وهـو دوكـوزا مخـاييف الـذى تعـرض للاغتيال.

موقف المجتمع الدولى:

خيم الصمت الرسمى على مواقف الدول الكبرى من أحداث أفغانستان رغم فضح أجهزة الإعلام الدولية وبعثات تقصى الحقـائق لمـا يحـدث مـن

دمار وانتهاكات. بل إن صندوق النقد الدولى قد قرر منح روسيا قرضاً بمبلغ ٦,٢٥ مليار دولار في وقت اشتد فيه فتكها بالمدنيين ونقضها لاتفاقات وقف إطلاق النار. كما قام الاتحاد الأوربى رغم ذلك بتوقيع اتفاق تجارى مع موسكو. ولاشك أن سلوك الصندوق الدولى والاتحاد الأوربى يعكس إعلاءهما لهدف مساندة روسيا ونظامها بغض النظر عن العوار الأخلاقى لسياستها فى الشيشان، ولذلك كان سلوك ألمانيا محل تقدير عندما أعلنت فى ١٩٩٥/١/٢٣ وقف مساعداتها المالية لروسيا إذا واصلت الحرب فى الشيشان ولكن الإعلان لم يثمر فيما استهدفه فى بدايات الحرب.

أما موقف واشنطن فقد أكدت أكثر من مرة أن مشكلة الشيشان شأن داخلى روسى وأنها تعارض الانفصال، ولما افتضحت أجهزة الإعلام السلوك الروسى فى الشيشان حثت واشنطن موسكو على أهمية تسوية المشكلة سياسيا وأغمضت عينها تمامًا عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان. ولاشك أن الموقف الأمريكى فى الشيشان المجامل لموسكو مدفوع بمصالح أمريكية فضلاً عن تنازلات روسية هامة. فلئن رفضت موسكو لاعتبارات اقتصادية طلب واشنطن وقف التعاون النووى مع إيران، فقد وافقت موسكو على قيام البعثات الأمريكية بالتفتيش على المواقع النووية الروسية.

الموقف الإسلامى:

حاذرت الدول الإسلامية من تناول مشكلة الشيشان فى أى إطار دولى فلم يجسر أحد على طلب إدراجها على جداول أعمال المؤتمرات

الإسلامية، وتمسكت الدول الإسلامية بأن الشيشان شأن روسى داخلى وإن عملت بعض الدول الإسلامية إلى التنبيه إلى قسوة روسيا فى التعامل مع مسلمى الشيشان. ولم تشعر موسكو يومًا تغيرًا أو ضغطًا من جانب الدول الإسلامية. ولكن بعض هذه الدول سمحت بالمساندة المالية الشعبية لمحنةِ المسلمين فى الشيشان. والمحزن أن الدول الإسلامية نقلت أوصاف الأحداث وشخوصها عن وكالات الأنباء العالمية فلم يكن مجاهدو الشيشان الأبطال سوى مجموعة من المنشقين أو المتمردين.

وقد تطور الموقف بين الشيشان وروسيا على أساس إمعان الشيشان فى تأكيد مظاهر استغلالها مثل العلم والنشيد الوطنى والعملة الخاصة وجوازات السفر الخاصة وإصرار الشيشان على إبرام اتفاقيات دولية مع روسيا وعلى استقبال الرئيس الروسى بصفته رئيسًا لدولة أجنبية. كذلك طبقت الشيشان أحكام الإعدام وفقا للشريعة الإسلامية وخاصة فى مجال الحدود مما أثار فزع الدول الأوربية وروسيا. أما موسكو فإنها تنظر بقلق إلى هذه التطورات ويؤيد الاتجاه الغالب الصامت فكرة استقلال الشيشان فى نهاية المطاف والتى أصبحت من المسلمات لدى هذا الفريق بينما يعارض هذا الرأى قسم متشدد يتزعمه الاتجاه الوطنى المتطرف. والراجح أن روسيا ليست مستعدة الآن لتكرار المواجهات العسكرية مع الشيشان. كما أن الشيشانين يتعمدون تأكيد استقلالهم يومًا بعد يوم، وخاصة عندما أصرت الشيشان على أن يقوم الرئيس الروسى بزيارتها فى يناير ١٩٩٨ بوصفه رئيس دولة أجنبية مما أدى إلى إلغاء فكرة الزيارة. أما الموقف الإسلامى وموقف المجتمع الدولى فلا يزال يرى أنها مشكلة داخلية ولذلك

لن يعترف باستقلال الشيشان إذا أعلن وهو ما يهدد به قادة الشيشان، إلا إذا اعترفت موسكو به أولاً.

ونحن نرى ضرورة التعاطف مع الممارسات الدينية والحريات العامة لشعب الشيشان وتأكيد انتمائه للعالم الإسلامى مع المحافظة على التوازنات السياسية فى العلاقات مع موسكو.

وعلى أية حال فإن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعانيها روسيا حاليا قد جعلت من مسألة الشيشان قضية هادئة لا تدعو إلى القلق وهى تحت هذه الظروف تمارس مظاهر الاستقلال الداخلى مادامت.روسيا غير قادرة على وضعها فعليا تحت سيادتها، بل إن هناك اتجاهاً قد يتزايد إذا استقرت الأوضاع نسبيا فى روسيا يطالب بالتحقيق فى الفظائع التى ارتكبت فى الشيشان. وتشير التقارير إلى دور الصهيونية فى تقويض روسيا، ولذلك فمن المصلحة أن يساند العالم العربى والإسلامى روسيا على اجتياز محنتها الحالية وألا تتحالف هذه الدول مع معاول الهدم الصهيونية لروسيا.

الفصل التاسع

مشكلة كوسوفو*

يقع إقليم كوسوفو ضمن جمهورية الصرب والجبل الأسود (يوغوسلافيا الجديدة) ويضم حاليًا حوالى ١,٨ مليون نسمة من المسلمين الألبان بنسبة ٩٠٪ من عدد السكان والباقى من الصرب. وتشير الإحصاءات إلى أنه ما بين عام ١٩٦١ و ١٩٨١ بدأ عدد السكان المسلمين يتزايد مقابل انخفاض السكان الصرب وكادت كوسوفو أن تصبح بالكامل من المسلمين بسبب اشتداد النزعة القومية الإسلامية من أهل كوسوفو وهم البان وعدم قدرة السلطات الصربية على وقف نزوح الصرب من الإقليم. ومعنى هذا أن القومية الصربية التى ازدهرت بعد وفاة الرئيس تيتو عام ١٩٨٠ قد اصطدمت بالنوازع القومية الألبانية فى كوسوفا حينذاك.

ومن الناحية التاريخية هزم الأتراك الصرب فى موقعة كوسوفو فى ١٣٨٩/٦/١٥ ولما هزمت تركيا أمام الصرب فى الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٢ عادت كوسوفو إلى الصرب. ثم استقلت ألبانيا عام

---

* تتصدر هذه المشكلة قائمة هموم العالم وقت كتابة هذه السطور أول مارس ١٩٩٩ وانعقد مؤتمر رامبوييه فى ضواحى باريس برعاية بريطانية وفرنسية ودعم أمريكى مكثف للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة، لكن بلجراد تصر على رفض أى دور لحلف الأطلنطى فى ضمان نتائج التسوية، كما يصر ثوار كوسوفو على أن يعقب الحكم الذاتى استفتاء على الإستقلال، وكلا الموقفين يرفضهما الغرب، وقد فشل المؤتمر فى تحقيق أى تقدم ووعد بجولة أخرى فى منتصف مارس فى فرنسا.

١٩١٨ فكان ذلك دافعًا لأهل كوسوفو للتطلع نحو ألبانيا بوصفهم من أصل ألباني.

ولا شك أن الغزو العثماني والسياسات العثمانية فى المنطقة قد أدت إلى صراع غلب عليه الطابع الدينى والعرقى غزاه تداخل الأعراق. وفى أعقاب المظاهرات الألبانية فى الإقليم عام ١٩٦٨ خشى الرئيس تيتو تفجر القومية الصربية فقرّ نظاما للحكم الذاتى فى كوسوفو عام ١٩٧٤، ثم تجددت الاضطرابات فى الإقليم عام ١٩٨١ عقب وفاة تيتو، وطالب المتظاهرون بتوزيع تركة الرئيس تيتو مصرين على إنشاء جمهورية ضمن الاتحاد اليوغوسلافى. وظل هذا هو مطلب سكان كوسوفو، وهو تحولهم من مستوى الإقليم المتمتع بالحكم الذاتى التابع للحكومة المركزية إلى مستوى الجمهورية فى إطار الاتحاد حتى تولى سلوبودان ميلوسوفيتش حكم جمهورية الصرب عام ١٩٨٧ فعمل على وقف هجرة الصرب من كوسوفو واتخذ سياسة قمعية ضد سكان الإقليم المسلمين عانى منها الآلاف من سجن وتعذيب وتشريد.

وكان رد الفعل المبدئى لسكان كوسوفو عام ١٩٩٢/٩١ هو ظهور الزعيم السياسى إبراهيم روجوفا الذى دعا إلى المقاومة السلمية وإنشاء مجتمع متكامل من سكان الإقليم يتمتع بخدماته الخاصة به من رئاسة وحكومة برلمان ومدارس وجامعات وغيرها ثم أعلنت حركة روجوفا «تجمع كوسوفا الديمقراطى» استقلال الإقليم وأيد الاستفتاء العام فى سبتمبر ١٩٩١ هذه الخطوة الذى شارك فيه ٨٧٪ من ألبان كوسوفو وصوت لصالح الاستقلال سكان الإقليم جميعًا تقريبًا عدا الصرب منهم، وانتخب روجوفا رئيسا

للجمهورية الجديدة. ولكن الجمهورية الجديدة لم يعترف بها سوى ألبانيا التى فتحت فى تيرانا بعثة دبلوماسية لها، تماما كما حدث عندما أعلن مسلمو قبرص استقلالهم من طرف واحد فى أواسط الثمانينات ولم يعترف بهم حتى اليوم سوى تركيا مع فارق واحد، هو أن مجلس الأمن رفض الاعتراف باستقلال قبرص الشمالية التركية وأصر على استقلال جزيرة قبرص ووحدة أراضيها وتمسك بموقف المجتمع الدولى المطالب بتحرر شمالها من الاحتلال التركى، أما فى حالة كوسوفو فلم يتدخل مجلس الأمن، لأن إعلان الاستقلال من طرف واحد تم فى وقت بدأ فيه الاتحاد اليوغوسلافى فى التفكك والانهيار مع انهيار الاتحاد السوفيتى، وذلك أمام تحدى القوميات الأخرى لسطوة الصرب فى البلاد مما تسبب فى اندلاع الصراع فى البوسنة والهرسك كما هو معلوم.

وقد رفضت عصبة كوسوفو الديمقراطية الدخول فى صراع عسكرى مع بلجراد، وحاولت الاستفادة من الروح الجديدة التى أشاعها اتفاق دايتون فى البوسنة عام ١٩٩٥ فوقع إبراهيم روجوفا فى ١٩٩٦/٩/٢ مع ميلوسوفيتش اتفاقا لإعادة فتح المدارس والجامعات الصربية مقابل امتناع الألبان عن المشاركة فى الانتخابات اليوغوسلافية، ولكن هذا الاتفاق لم يصمد أمام اضطرابات الطلبة فى بداية أكتوبر ١٩٩٧ التى قمعها البوليس الصربى بقسوة، وقد انقسم سكان كوسوفو بين مطالب بالاستقلال التام، أو الحكم الذاتى فى إطار الدولة اليوغوسلافية الجديدة، كما طالب بعضهم بالانضمام إلى ألبانيا، وهذا القسم الأخير هو الذى تصدى للسياسة السلمية لإبراهيم روجوفا وتشكل جيش تحرير كوسوفو. وقد بدأ مسلسل

المواجهات المسلحة بين جيش تحرير كوسوفو والقوات الصربية منذ فبراير ١٩٩٨ وكان واضحا للمراقبين أن الصرب أصروا على احتلال الإقليم والتنكيل بسكانه وممارسة عمليات التطهير العرقي ضدهم مثلما فعل الصرب في البوسنة والهرسك.

وقد أجمع رد الفعل الدولى على ضرورة وقف تجاوزات القوات الصربية وانسحابها من الإقليم لإتاحة الفرصة للتسوية السلمية التفاوضية بين زعماء الإقليم والزعامة الصربية، وتمسك مجلس الأمن بهذا الخط وهدد الصرب بأن يرخص لقوات حلف الناتو بضرب هذه القوات في الإقليم، ومنع الطيران الصربى من عمليات القمع ضد المدنيين من سكان الإقليم، وحتى كتابة هذه السطور (نوفمبر ١٩٩٨) لا يزال الموقف جامدا، فرغم أن المبعوث الأمريكى الخاص هوبروك الذى نفذ اتفاق دايتون في البوسنة قد اتفق مع الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسوفيتش على تسوية سلمية للمشكلة إلا أن القوات الصربية لا تزال تمارس أعمال البطش بالمدنيين المسلمين، ولا يزال حلف الأطلنطى يهدد بالتدخل واللجاجة القانونية حول مدى حق الحلف فى التدخل ضد إقليم لا يزال تابعًا لدولة قائمة، وهو الاعتراض الذى تثيره روسيا الاتحادية والصين. أما الموقف الروسى فيرجع إلى العلاقة العرقية بين السلاف الروس والصرب والديانة الأرثوذكسية المشتركة، ولكن الموقف الصينى يفسر بحساسية الصين إزاء أية ذرائع للتدخل فى الشئون الداخلية للدول حتى تدفع عن نفسها الحملات المختلفة للتدخل باسم الدفاع عن حقوق الإنسان. وأيا كان الدافع إلى معارضة التدخل العسكرى فى كوسوفو، فإن زعماء كوسوفو

أنفسهم غير مقتنعين بجدوى التهديد الأجوف بالقوة ولا بجدوى استخدام القوة حقا، وإنما يسعون إلى تسوية سياسية سلمية لهذه المشكلة الدامية.

أما فى العالم الإسلامى، فقد أصبحت مشكلة كوسوفو صورة أخرى لمأساة البوسنة ويسؤوه أن يرى المسلمين ينكل بهم دون رد فعل جدى من جانب القوى الفاعلة فى المجتمع الدولى. وقد لوحظ أن رد فعل المنظمات الإسلامية الشرعية وغير الشرعية فى العالم الإسلامى قد تجاوبت مع المشكلة بما يتفق مع توجهاتها، بل أصبحت كوسوفو مناسبة جديدة تشبه الجهاد الأفغانى ضد السوفييت وتنظر بعض الحكومات إلى المضاعفات الأمنية لتطور الصراع فى كوسوفو من زاوية مشاركة المعارضة الإسلامية المسلحة فى الصراع إلى جانب الألبان ضد الصرب. ولم يكن صعبًا أن تدين المنظمات الإسلامية الرسمية مواقف الصرب وهو استمرار لموقفهم فى البوسنة، ولكن العالم الإسلامى الذى يدين أعمال البطش العنصرى ضد المسلمين يطالب بتسوية المشكلة سلميًا ولا يتخذ العالم الإسلامى موقفًا إزاء مسألة انفصال الإقليم أو حكمه الذاتى أو استمراره تحت الإدارة الصربية، لأن هذه مسألة حساسة، وللعالم الإسلامى موقف واضح وهو التمسك بسيادات الدول وسلامة أراضيها ولا يحبذ الانفصال أو استقلال الأقليات الإسلامية.

للاطلاع على دراسة حديثة للمشكلة من الناحية التاريخية يمكن الرجوع إلى:

Noel Malcolm, Kosovo. A Short history, Mac Millan, London, 1998

الفصل العاشر

الأقليات الإسلامية

الأقلية الإسلامية هى أفراد المسلمين المقيمين فى بلد غير الإسلامى بصرف النظر عن عدد هذه الأقلية أو نسبتها إلى مجموع عدد سكان هذا البلد. فقد تفوقت نسبة المسلمين من سكان بلد معين نسبة أبناء الديانات الأخرى ومع ذلك لا يكون هذا البلد ـ لظروف خاصة ـ بلدًا إسلاميًّا، ولذلك جرى العمل على أن البلد الإسلامى هو الذى يعتبر نفسه كذلك وهو الحل الذى اعتمدته منظمة المؤتمر الإسلامى بعد أن أعياها البحث والاستقرار على معيار موضوعى كعدد السكان المسلمين، أو النص فى دستور الدولة على هويتها الدينية وغير ذلك من المعايير الموضوعية. ولذلك قبلت تركيا عضوًا فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى لا تضم إلا دولاً إسلامية على أساس أن الحكومة التركية بطلبها هذا تعتبر تركيا دولة إسلامية، وأن الشعب التركى شعب مسلم له تاريخه الطويل فى الإسلام، رغم أن دستور الدولة ينص على أنها دولة علمانية. وهذا هو نفس موقف أندونيسيا وماليزيا اللتين يطغى فيهما عدد المسلمين وأشخاص الحكام المسلمين على ما عداهم. وكانت تلك حالة إيران قبل الثورة الإسلامية، ولا تزال تلك حالة لبنان.

أما معظم الدول الإسلامية فتنص دساتيرها على أنها دول إسلامية وللشريعة الإسلامية مكانة خاصة فى حياتها التشريعية. كذلك الحال فى شأن عدد من الدول الإسلامية فى إفريقيا التى انضم بعضها للمؤتمر

الإسلامى لمجرد أن رئيسها كان مسلمًا ولا يشكل المسلمون فيها الأغلبية المطلقة مثل سيراليون وأوغندا عيدى أمين، والجابون (الحاج عمر بونجو).

على أن فكرة الأقلية الإسلامية التى تشير إلى العدد الأقل بالنسبة إلى بقية أصحاب الديانات الأخرى، قد تتخذ معنى مختلفًا، حيث يكون المسلمون من الكثرة بحيث لا يتمتعون إلا بنفوذ سياسى يجعلهم فى مرتبة القلة غير المؤثرة ومثال ذلك أن فى إثيوبيا وموزمبيق وكينيا حوالى ٤٠٪ من السكان المسلمين دون أن يقابل ذلك أثر معادل للقوة العددية. أما الحالة النموذجية لهذا التصويت فهو ألبانيا التى يشكل المسلمون فيها أكثر من ٩٠٪ ومع ذلك كانت دولة غير إسلامية منذ نشأتها كدولة وانفصالها عن الدولة العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم انتقلت إلى الحكم الشيوعى بعد الحرب العالمية الثانية، وليس الخيار الإسلامى مطروحًا مطلقًا لأسباب عديدة أهمها عدم موافقة أوربا على قيام دولة إسلامية على أراضى القارة، وضعف الانتماء السياسى الإسلامى لسكانها بعد طول الممارسات المناهضة لنموذج الحياة الإسلامية.

وكما تختلف الأقليات الإسلامية فى عددها ونسبتها داخل الدولة، تختلف أيضًا ظروف تكوينها. ويمكن أن تنقسم الأقليات الإسلامية من هذه الزاوية إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: مجموعة الأقليات الإسلامية التى تشكل جزءًا أصليًا من سكان الدولة لكنها تفترق عن بقية السكان فى الدين، فأصبحت الدولة نفسها إما علمانية لا تتبنى دينًا بعينه وتلتزم بتشجيع الأديان جميعًا والحفاظ

على مشاعر معتنقيها، وإما أن يصبح دين الدولة هو دين الأكثرية من سكانها ومثال ذلك الفلبين وبورما والصين والاتحاد السوفيتى وروسيا وغيرها.

المجموعة الثانية: هى الأقليات الإسلامية التى وفدت على البلاد مع الهجمات الاستعمارية أو انتقالات السكان المصاحبة للغزوات الحربية. وأهم أمثلة ذلك المسلمون فى البلقان فى دول الخمس بجانب تركيا (اليونان ــ يوغوسلافيا بلغاريا ــ رومانيا – ألبانيا) ويتفاوت أعداد المسلمين فى هذه الدول، فهم أقلية سياسية أو أكثرية عددية فى ألبانيا بينما يعتبرون أقلية سياسية وعددية فى الدول الأربع الأخرى، ولم تفلح أكثريتهم السابقة فى تركيا فى تغيير هوية الدولة من العلمانية إلى الإسلام مرة أخرى.

وقد وفد مسلمو البلقان مع الفتوح العثمانية فى القرن الخامس عشر وارتبطوا فى أذهان بقية طوائف السكان بأنهم أصحاب دين مخالف وقومية مناقضة، كما أنهم – فى نظر السكان – جزء من الميراث الاستعمارى، وهذا هو تفسير جزئى لما يعانيه المسلمون فى البوسنة، وما كان يعانيه المسلمون فى بلغاريا تحت الحكم الشيوعى حين عمدت السلطات إلى تغيير هويتهم وأسمائهم وعجزت تركيا عن التصدى للسلطات البلغارية حينذاك وضم المشكلة على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية حتى انتهت بسقوط الحكم الشيوعى فى أوائل التسعينات.

وأما المجموعة الثالثة: فتضم الأقليات التى تشكلت من أفراد نزحوا لأسباب متفاوتة عبر حقب طويلة من الزمن من أوطانهم الأصلية إلى بلاد أخرى فشكلوا مع غيرهم الوافدين من أوطان مختلفة أقلية تتحد فى الدين

وتفترق فى الأصول العرقية والاجتماعية ولكنها انصهرت بقدر ما فى نمط الحياة والمجتمع في الدولة المضيفة. ومثال ذلك المسلمون فى الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وكندا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا الذين دفعتهم ظروف بلادهم واستهوتهم آمالهم فى بلاد المهجر، وتضاءلت روابط أبنائهم بأوطانهم الأصلية وتوثقت بدرجات متفاوتة فى المهاجر. فقد تشكلت الجالية الإسلامية في بريطانيا أساسًا من شبه القارة الهندية خاصة إبان الصراع بين الهندوس والمسلمين الذى أفضى إلى التقسيم والفصل على أساس الدين، أما فى فرنسا فقد تشكلت الجالية الإسلامية أساسًا من شمال إفريقيا، وفى الحالتين ارتبط نشوء الجالية الإسلامية فى هاتين الدولتين لظروف استعمارها لهذه المناطق. أما الأقليات الإسلامية فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا فقد نشأت بسبب تشجيع هذه الدول للهجرة إليها من الدول النامية، ومما ساعد هذه الأقليات على الشعور بذاتها الإسلامية هو فرص العمل ومناخ التسامح والتعددية الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية الذى يسود هذه الدول. أما الأقليات الإسلامية الإفريقية فقد تكونت من بعض أبناء الدول الإفريقية الذين تحولوا إلى الإسلام، أما الأغلبية الساحقة فهم أبناء المهاجرين والنازحين فى هجرات فردية أو أسرية من شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية واليمن.

ولاشك أن الأقليات الإسلامية فى هذه المجموعة لم تعمد إلى الهجرة من أوطانها هجرة جماعية أو دينية، وإنما هجرت أوطانها على امتداد فترات طويلة. ولذلك لا يجوز الخلط بين هذه الأساليب التى تكونت بها

الجاليات الإسلامية، والنزوح الجماعى والانتقالات القهرية لسكان إفريقيا من مكان إلى آخر داخل القارة.

ويختلف تعداد الأقليات الإسلامية فى العالم ويتراوح التعداد بين ٢٠٠ــ ٣٠٠ مليون نسمة، والسبب فى هذا التفاوت الكبير هو عدم وجود تعداد يعتد به لهذه الأقليات فى معظم الدول خاصة تلك التى تعمد إلى التقليل من أعداد أقلياتها الإسلامية لظروف خاصة بها.

وتنشغل كل أقلية بظروف حياتها أو بصعوبات وجودها، ولذلك لا توجد رابطة أو وعى معين بين كل الجاليات الإسلامية فى العالم. أما علاقة هذه الجاليات بالدول الإسلامية فهى تتوقف على شعور بعض الدول الإسلامية بأهمية مساندة هذه الأقليات. ومثال ذلك تقوم الهيئات الدينية فى مصر والسعودية والكويت والإمارات وليبيا بجهود واضحة لبناء المساجد والمدارس والمراكز الثقافية الإسلامية والعبرية وتقديم المنح الدراسية لأبناء هذه الجاليات لتلقى التعليم الإسلامى والعربى بمؤسساتها التعليمية.

وتحاول منظمة المؤتمر الإسلامى من خلال جهودها وإدارة الأقليات بالأمانة العامة التنسيق بين جهود الهيئات والدول الإسلامية فى دعم الأقليات الإسلامية، كما تقوم المنظمة نفسها ببناء الجامعات والمراكز التعليمية الإسلامية فى بعض الدول الإفريقية والأوربية والولايات المتحدة.

ومن الطبيعى أن تختلط مساعدة الدول الإسلامية للأقليات الإسلامية بمساعدتها لأبنائها المهاجرين فى الدول الأجنبية لربطهم بالوطن

والمحافظة على هويتهم فى مواجهة نمط الحياة السائدة فى مجتمعات المهجر.

وتختلف قضايا الأقليات الإسلامية من بلد لآخر ولكنها تشترك جميعًا فى ضرورة مساعدتها على توفير المناخ الثقافى والروحى الإسلامى خاصة لتنشئة أجيالهم على القيم الإسلامية ومواجهة التيارات المادية والانحرافات المختلفة ونمط الحياة الذى يعد من النظام العام فى دول المهجر.

وبعد هذه القضية العامة، تتنوع قضايا هذه الأقليات. ففى فرنسا مثلا أصبحت الأقلية الإسلامية جزءًا من المجتمع الفرنسى من الناحية القانونية ولكن نظرًا لتزايد أعداد المسلمين فإن الحاجة تزداد أيضًا إلى التوفيق بين ثوابت الحياة الفرنسية ومتطلبات الحياة الإسلامية، وهذا هو السبب فى نشوء رد فعل اجتماعى فى أوساط اليمين الذى يكره الأجانب عمومًا ويصل عداؤه إلى حد التصفية الجسدية لبعض أبناء هذه الجاليات، كما تثار من حين لآخر قضايا الحجاب والزى الإسلامى وغيره، وكلها قضايا مرتبطة بوجود مجتمع غريب فى تقاليده الاجتماعية والدينية فى فرنسا. ومثال ذلك ما نجده أيضا مما تعانيه الجالية الإسلامية التركية فى ألمانيا من صور التعسف والاضطهاد، وما يعانيه المسلمون فى بريطانيا مما يعتبرونه عدم المساواة الرسمية فى معاملة الأديان حيث تحظى المسيحية وحدها بالحماية، الأمر الذى تكشف فى قضية سلمان رشدى، وحملة اليمين البريطانى ضد المسلمين وعاداتهم فى الأضحية، مما دفع ولى عهد بريطانيا إلى تخفيف حدة هذه المواجهات بتصريحات متعاطفة

مع الإسلام والمسلمين. وقد اشتد حملة الاضطهاد لكل الرموز الإسلامية في الغرب تحت عنوان الإسلام والغرب وتوهم مجموعة من المثقفين في الغرب أن الإسلام هو العدو الجديد للغرب بعد سقوط الشيوعية، ومثال هذه الحملة مقال نشره هتنجتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد في مجلة الشئون الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٤ عما أسماه صراع الحضارات حيث توهم تحالفًا بين الإسلام والوثنية في آسيا ضد الغرب.

ولاشك أن توهم العداء الإسلامي ناتج عن محاولة البعض إحياء الروح الصليبية، واستحضار العصور الوسطى وقرون الصراع الديني بين الشرق الإسلامي والمتعصبين من مسيحي الغرب منذ القرن العاشر حتى القرن الخامس عشر، وهي الحركة التي وجدت امتدادًا لها في حركة الكشوف الجغرافية ثم الحركة الاستعمارية الواسعة. فإذا كان الامتداد الإسلامي قد استمر منذ القرن الثامن حتى القرن الخامس عشر تقريبا أي طيلة سبعة قرون، فإن الغرب قد بدأ مده المسعور صوب الشرق بأكمله وليس الشرق الإسلامي وحده في موجات متتابعة من المستكشفين المغامرين وهم نواة الحركة الاستعمارية التي لم تنحسر نهائيًّا إلا بعد مضي قرنين كاملين من الزمان.

وتتباين مشاكل الأقليات الإسلامية من بلد إلى آخر فتبدأ بمواجهة العنت والاضطهاد من جانب اليمين المتطرف السياسي والديني الذي يعمد إلى إيذاء مشاعر المسلمين والاستخفاف بتقاليدهم والتصدي لبعض مظاهر احتفالاتهم، مرورًا بشعورهم بأن حرياتهم الدينية ليست مكفولة بالقدر

الكافى. أما الحريات السياسية فهى مرتبطة بطبيعة النظم السياسية التى يعيشون فى ظلها، كما أنها تدخل بشكل أوسع فــى دائـرة أخـرى وهــى مشكلة الحريات السياسية إمَّا للعمالة المـهاجرة، وإمَّـا للأقليـات، ولكـلا الموضوعين حيثياته وقواعده، بل إن عِظَم مشاكل المهاجرين والأقليات قد جعل لكل منهما فرعًـا مستقلا مـن فـروع القـانون الـدولى العـام، ولذلـك لا يجوز أن نعالج مشاكل الحريات السياسية للأقليات الإسـلامية بمعـزل عن التيارات الدولية فى هذين الموضوعين الكبيرين.

غـير أن هنـاك بعـض الأقليـات الإسـلامية التـى تواجــه السياسـات التعسفية والتمييزية من السلطات المركزية في بلادها وهـى جـزء لايتجـزأ من شعب الدولة التى تعيش فيها ولذلك نشأت طائفة جديدة من مشـاكل الأقليـات الإسـلامية التـى تبـدأ بالمطالبـة بتحسـين أوضاعـها السياسـية والاجتماعية والاقتصادية والمساواة بينها وبين أبناء الشـعب فـى بلادهـا، والاهتمام بالأقاليم التى تعيش فيـها إذا كـانت تمثـل غالبيـة سـكان هـذه الأقاليم، كما تتدرج المطالبة فى مثل هذه الأحوال بحيث تتواضع إلى حـد المطالبة بالحكم الذاتى ولكنها تنشط أحيانًا عندما يستحيل عليـه التوفيـق بين احتياجاتها ومواقف الحكومة المركزية فتعلن رغبتـها فـى الاسـتقلال بدولة خاصة بها.

وللتمثيـل علـى مـا تقـدم يكفـى أن نلقـى نظـرة عجلـى علـى الأقليـة الإسلامية فى الهند والصين وروسيا ثم نخصـص بعـض التفصيـل لمشـكلة الأقلية الإسلامية فى الفلبين التى أصبحت قضية دولية لا يجوز أن تعالج فـى سـطور قليلـة بحيـث تكـون المعالجـة متناسـبة مـع حجــم المشـكلة وأهميتـها.

أما الأقلية الإسلامية فى الهند والتى تربو عند المسلمين على ثمانين مليونا وتنخفض عند السلطات الهندية إلى نصف هذا العدد فهى ولاشك من بقايا تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ ولم يكن هناك مناص من أن تظل أقلية ضمن الأكثرية من السيخ والهندوس رغم ما تعانيه من احتكاكات وما يثيره ذلك من فتن اجتماعية ودينية تصل إلى حد ارتكاب المجازر المتبادلة وتدنيس دور العبادة والأعمال الانتقامية التى يمليها العيش المشترك والانتماء إلى ديانات متباينة ولذلك فإن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يتم إلا بالتفاهم مع الحكومة الهندية على برنامج يتضمن عدم التمييز بين أبناء الشعب الهندى وتأكيد احترام تقاليد كافة الأديان السماوية والوثنية والعمل على التنمية الاجتماعية والثقافية وترقية الحياة بحيث تختفى مظاهر الاحتكاك الاجتماعى. وليس معقولاً أن تطالب هذه الأقلية أو أن يؤيدها أحد فى العالم الإسلامى بإقامة دولة تهفو إلى الانضمام إلى باكستان الدولة الأم فى هذه الحالة كما أنه لا سبيل إلى خلق روح قومية هندية تتجاوز الأديان الآن رغم أن هذه الدعوة التى تبناها حزب المؤتمر الهندى قد نجحت فى لحظة معينة بعد أن تعززت بالقيم الديمقراطية وبعد أن تخففت من الملايين المسلمة عندما أنشئت باكستان.

أما الأقلية الإسلامية فى الصين والتى يختلف التعداد الرسمى عن التعداد الإسلامى لها فيتراوح بين ٤٠ ومائة مليون نسمة وهو على أى حال رقم متواضع إذا قيس بالعدد الاجمالى لسكان الصين، فإن الأقلية التى نشأت كجزء من الصين منذ قرون عديدة قد اندمجت فى الحياة

الصينية وعانت من قمع أصحاب الديانات فى النظام الشيوعى، ويبدو أن انتقال الصين تدريجيا من النظام الشيوعى إلى نظام أكثر انفتاحًا لم يتضمن إطلاق الحريات الدينية ولذلك تظهر من حين إلى آخر خصوصًا فى الفترة الأخيرة ثورات إسلامية تواجهها السلطات بالقمع المناسب، وتطالب هذه الثورات بتحسين ظروف حياة الجالية الإسلامية كما طالبت مؤخرًا بحكم ذاتى فى إطار الدولة الصينية على الأقل فى وضع يماثل الأقاليم الصينية الأخرى. ولا تزال هذه الأقلية تقوم بمواجهات مع السلطات الصينية، كما أنه يبدو أن عدم استعداد هذه السلطات للتفاهم مع هذه الأقلية قد دفعها إلى القيام بأعمال إرهابية واسعة حتى فى العاصمة بكين. أما موقف العالم من مشاكل الأقليتين المسلمتين فى الهند والصين فيمكن أن نسجل عليه الملاحظات الآتية:

١ – بالنسبة للأقلية الإسلامية فى الهند يعمد العالم الإسلامى إلى مساندتها ويعتبرها جزءًا من مشاكل العلاقات الثنائية بين الهند وباكستان ولكنها تفترق قطعًا عن مشكلة كشمير. أما العالم الخارجى وخاصة واشنطن فيعتبر أن هذه المشاكل سببها التخلف الاجتماعى والاقتصادى إلى الوفاق الاجتماعى والتسامح بين أبناء العقائد المختلفة.

٢ – وأما الأقلية الإسلامية فى الصين فلم يحرك العالم الإسلامى إزاءها ساكنًا لسبب واضح وهو ما يرجوه العالم الإسلامى للصين من مكانة فى قابل الأيام حتى تصبح قوة عظمى توازن قوى النظام الدولى الجديد، وبذلك تطغى هذه الرغبة على ما يأمله العالم الإسلامى من حكومة بكين من الاهتمام بمشاكل الأقلية الإسلامية، مع ملاحظة تعقيد الوضع الصينى وتعدد أديانه وأعراقه وقومياته وتفهم العالم الإسلامى

لمخاطر انهيار الصين إذا سمحت بقدر من التسامح مع الأقليات المختلفة. أما العالم الخارجى وخاصة واشنطن فإنه يعالج قضايا حقوق الإنسان بالقدر اللازم لخدمة مصالحة ولا نعتقد أن الأقلية الإسلامية فى الصين تدخل فى دائرة هذه المصالح ومن ثم أغفلها الساسة وأجهزة الإعلام واعتبرها ارهابًا صراحًا بل أضاف البعض ما يحدث فى الصين إلى حركة الإرهاب الإسلامية العالمية التى يضعون لها الأطر والقواعد لتأصيلها.

قضية المسلمين جنوب الفلبين:

تعتبر الأقلية الإسلامية فى الفلبين ذا وضع خاص، فهى ليست أقلية وافدة وإنما جزء من الشعب الفلبينى تحول إلى الإسلام منذ حركة انتشار الإسلام فى آسيا خاصة فى عهد السلطان محمود الغزنوى (الدولة الغزنوية). ولما احتل الفلبين الأسبان فى القرن السادس عشر ضمن حركة الاستعمار الأولى شجع الأسبان المسيحيين وأهملوا المسلمين فى إطار منظورهم الذى خرجوا به من شبه جزيرة أيبريا وهو النظرة الصليبية الثنائية بين المسلمين والمسيحيين، بل إنهم أطلقوا على كل مسلم فى طريقهم اسم المورز مثلما أطلقوا نفس الاسم على مسلمى شمال إفريقيا عندما كانوا يطاردون أمراء الممالك الإسلامية المنقرضة على أراضيهم. وهكذا أنشأ الأسبان تقليدًا راسخًا فى علاقة صراع مستمرة بين المسيحيين والمسلمين فى الفلبين ولم تتغير هذه النظرة عندما هزمت الولايات المتحدة أسبانيا عام ١٨٩٨ وأجلتها عن الفلبين وحلت محلها. وقد ظلت سياسة الحكومة المركزية فى مانيلا منذ استقلال الفلبين عام ١٩٤٦ على تمييزها ضد جزر الماندناو جنوب الفلبين التى يسكنها المسلمون وهى أقلية تقدر

بحوالى ستة ملايين نسمة تعيش فى منطقة عامرة بالثروات الطبيعية وتحتل موقعًا استراتيجيا مرموقا. وقد أدت هذه الظروف إلى قيام حركة إسلامية معارضة لسياسات مانيلا ثم تحولت هذه الحركة السياسية إلى حركة مسلحة ودخلت فى مواجهات مع الحكومة.

وفى أوائل السبعينات نشأت منظمة المؤتمر الإسلامى وسط تزايد أسهم العالم الإسلامي والصحوة البترولية، واتجهت المنظمة إلى دعم قضايا الأقليات الإسلامية ومنها جبهة تحرير جنوب الفلبين المعروفة بجبهة مورو واضطرت حكومة مانيلا مع اشتداد العمل الإسلامى المسلح فى الداخل وتزايد ضغوط الدول الإسلامية فى الخارج، وحاجتها إلى البترول إلى توقيع اتفاق طرابلس عام ١٩٧٦ مع زعيم الجبهة نور ميسوارى ووقع وزراء خارجية أربع دول إسلامية هم أعضاء اللجنة الرباعية على الاتفاق كشهود، وهى نفس اللجنة التى تابعت القضية فى المؤتمر الإسلامى. ويقضى اتفاق طرابلس بمنح حكم ذاتى للمقاطعات الإسلامية فى ميندناو.

غير أن الحكومة الفلبينية راوغت فى تنفيذ الاتفاق، ورفضت تضمين الدستور الجديد الصادر عام ١٩٨٨ أحكام اتفاق طرابلس، وفضلت حكومة مانيلا قمع حركة المعارضة الإسلامية. ولما اشتدت هذه الحركة وافقت الحكومة على أن توقع اتفاقًا آخر للسلام توسطت فى توقيعه منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٩٩٦ يركز على منح الحكم الذاتى للمناطق الإسلامية.

وقد تجددت أعمال العنف فى جنوب الفلبين منذ نهايات عام ١٩٩٨ ولكن حساسية الدول الإسلامية تجاه قضية مسلمى مورو لم تكن بنفس الدرجة خاصة وأن الدول الأسيوية المهتمة بالمشكلة وفى مقدمتها أندونيسيا قد تعرضت لصعوبات ومشاكل تهدد بالقضاء على الدولة ذاتها، ومن بين هذه الصعوبات فتنة طائفية حادة بين المسلمين والمسيحيين ظلت البلاد تحاذر منها طوال تاريخها المعاصر.

الفصل الحادى عشر

الإسلام والإرهاب

راج فى أعقاب نهاية الحرب الباردة القول فى الغرب أن الإسلام هو العدو الجديد بعد انهيار الشيوعية وأن خطر الإسلام يرجع فى جزء منه إلى طبيعته الإرهابية وتعصبه ورفضه لأنماط الحياة الأخرى وتضمنه على تعاليم الجهاد ضد غير المسلمين، وما تضمنه القرآن الكريم من أحكام تحض المسلمين على معاداة اليهود والنصارى. ويستدل أصحاب هذه النظرية على صحتها بأعمال الجماعات الإسلامية التى تعرف أيضا بالجماعات الأصولية fondamentalistes integristes سواء فى الجزائر أو مصر، وتوصف أعمالهم أيضًا بأنها أعمال إرهابية بربرية همجية ويقترن عملهم بالإسلام لأنهم يكفرون مجتمعهم ويطالبون بالعودة إلى الإسلام الأول الذى لا يعترف بما استجد، فأوغل بعضهم فاعترف فقط بالقرآن وأنكر السنة، وترخص بعضهم فاعترف بالسنة والقرآن وأسقط مصادر الشريعة الأخرى. كذلك يستدلون على علاقة الإسلام بأعمال هذه الجماعات بإعلانها أنها تعمل باسم الإسلام ويرتدى أعضاؤها الزى الإسلامى، ويعادون أنماط الحياة الغربية ويدعون إلى نمط إسلامى معين للمرأة والحياة بشكل عام.

وتبنى هذه النظرية أركانها حول الصورة غير المتسامحة والعنيفة للإسلام على تصورها للتجربة الإسلامية فى إيران واتهامها بإرغام الشعب على نمط إسلامى مرسوم، وخاصة موقف إيران من سلمان رشدى وكتابه «آيات شيطانية».

أما المصدر الثالث لهذه النظرية فهو انخراط صراع المجاهدين الأفغان في صراع ضار أعمى قادتهم عن المبادئ الإسلامية وغلب المصالح السياسية على كل ماعداها. ثم يضاف المصدر الرابع وهو تورط بعض الإسلاميين في تفجير مركز التجارة العالمى. أما فى المصدر الخامس وهو ما لاحظه بناة هذه النظرية وغيرهم من أن الحرب الإيرانية العراقية قد شهدت ملاحم الوحشية المتبادلة وطرفاها يرفعان لواء الإسلام ويعتبر كل خصم خصمه خارجًا عن الإسلام. وقد بلغ الأمر حدًّا مخجلا عندما نشر الشيخ محمد على تسخيرى (المسئول فى الثمانينات عن الشئون الخارجية فى مكتب المرشد العام على خامينى) كتابًا لشرح الآية الكريمة ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾. وخلص إلى أن العراق خارج عن دائرة الخطاب فى الآية الكريمة لأنها توجب على المسلمين أن يصلحوا بين طائفتين من المؤمنين، وهو لا يعتبر العراق طائفة مؤمنة. وأخيرًا فإن مصادر تشكيل صورة الإسلام هو ما يعتبره أنصار هذه النظرية مظاهر التخلف الاجتماعى والاقتصادى وانتهاك حقوق الإنسان بالمفهوم الغربى الذى ينكر على الإسلام قواعده فى التمايز بين المرأة والرجل فى الميراث والشهادة وحظر زواج المسلمة من غير المسلم وحظر التبنى، والحدود وغيرها مما يعتبره أصحاب النظرية بدائية ترجع إلى عصور تقادم بها العهد وعصور غمرتها أنوار المدنية ومصابيح التنوير. والحق أن قسمين من الكتاب والمثقفين المسلمين قد أسهموا فى تعزيز بعض جوانب هذه النظرية عندما خلطوا بين ما يجوز وما لا يجوز خاصة بعد أن استهدف بعضهم لسخط بعض الجماعات الإسلامية.

ثم هناك مصدر آخر خـارجى دفـع بنظريـة العـداء للإسـلام أو صـورة المسلم القبيح الإرهابى المخـرب قدمـا، وهـذا المصـدر هـو إسرائيل وغـلاة المتطرفين من اليهود الذين اعتبروا أعمال الجماعات الإسلامية فـى لبنـان وفلسطين (الجـهـاد - حـزب الله وغيرهمـا) الموجهـة ضـد إسـرائيل وسياساتها ضربًا صارخًا من ضروب الإرهاب. وحثوا السـلطة الفلسطينية على التصدى لهذا الإرهـاب إن أرادت أن يكـون لهـا دور فـى التسـوية، وعلى السلطة الفلسطينية أيضًـا أن توفـر الأمـن والحمايـة مـن «الإرهـاب الإسـلامى والعربـى» للمسـتعمرات اليهوديـة فـى الأراضـى الفلسـطينية ولأعمالهم ضد السكان الفلسطينيين ولأنشـطتهم الاسـتيطانية وممارسـاتهم الدينية المختلفة فى هذه «الأرض المقدسة».

والطريف أن تفريد المسلمين دون غيرهم وإلصاق الإرهاب بهم يأتى فى وقت التبس فيه علـى العـالم التميـيز بـين الإرهـاب وغـيره مـن الأعمـال المشروعة. ونتج هذا اللبس والعنف ضد غيرهم سواء مـن المسـلمين أو غـير المسـلمين، فالرسـالات كلـها مـن عنـد عزيـز حكيـم. ولسـنا بحاجـة إلى استخدام الأسـلوب الاعتـذارى أو التـبريرى الـذى سـاد بعـض الكتابـات الإسلامية وهى تحاول تفنيد هذه المزاعم وذلك للتأكيد على أن الإسلام هو دين السلام وأن من قتل نفسا بغير نفس أو فسـاد فـى الأرض كأنمـا قتـل الناس جميعا، وأن الإسلام جعل القصاص حياة لأولى الألبـاب كمـا يعلـم أنصار هذه النظرية أن القرآن والسنة زاخرتان بأحكام العلاقة المثالية بـين المسلم وأخيه، وأهل الكتاب، ورعاية الجار والمحتاج وغيرها، كما يفصل بين علاقة الإنسـان بالإنسـان وعلاقـة الإنسـان بـالله، مـع تـأكيد الرابط

بينهما فلا يجوز أن يفهم أداء الشعائر على أنه منقطع الصلة بصلاح الإنسان وتحقيقه لما استخلفه الله أصلاً فى الأرض، وليفهم هؤلاء أن كلنا لآدم وآدم من تراب، وأن الناس تتفاضل أمام الله بالتقوى بالمفهوم الصحيح.

مما تقدم يتضح أنه لا يجوز أن يستدل على الإسلام بأفعال بعض المسلمين، فالإسلام حجة عليهم، وليسوا هم عنوانًا أو حجة على الإسلام. فالمقطوع به فى جميع الديانات أنه لا حق لأحد أن ينصب نفسه فوق غيره دينًا واستقامة ثم يبيح لنفسه أن يعاقب هو نيابة عن الله من يعتبره خارجًا عن الدين كما يفهمه هو وكل ما تستند إليه النظرية الغربية مما تلاحظه من سلوكيات إنما هو مستهجن أيضًا لدى العقلاء من المسلمين، وهى على أية حال سلوكيات دافعها سياسى ولا علاقة لها بالإسلام فنسف مقر مركز التجارة العالمى واستمرار الصراع فى الجزائر وغيرها والصراع بين العراق وإيران سابقًا أو إقحام الدين لتبرير غزو الكويت، كل ذلك لا يقره دين ولا ترضى عنه شريعة. أما اعتراض النظرية الغربية على ما تراه انتهاكًا لحقوق الإنسان ومبدأ المساواة فى الشريعة الإسلامية فى قضية تعليمية لا نملك، ولا حق لهم، المساس بأحكامها.

أما قضية سلمان رشدى وأمثالها مثل تسليم نسرين الهاربة إلى السويد من بنجلاديش، فالملاحظ أن الدول الغربية التى تبيح حرية الفكر والاعتقاد وتفسح المجال للمساس بالعقائد الدينية ويكون لمن تمسهم كتابات أو أفعال معينة أن يلجأ للقضاء إذا توفر المقتضى، وهكذا يكون تسوية أمثال هذه المشاكل ولا حاجة إلى تصعيدها، كما حدث فى موقف

إيران. فهو لا شك يعكس غيره على المقدسات الإسلامية ولكن أسلوب حماية هذه المقدسات من العبث هو موضع الخلاف، والمهم تفهم المناخ العلمانى الذى يسود الدول الغربية والتى لا تنظر إلى الأديان نظرة روحية. فهذا نظامها العام الذى يناقض النظام العام الإسلامى.

أما استهجان البعض للحدود الإسلامية ونظم التوارث والأسرة والأحوال الشخصية، وعدم اقتناعهم بسمو التشريع الإلهى الإسلامى فى ذلك، فهو أمر ليس مجالا للخلاف بين الغرب والمسلمين ومادام الغرب لا يؤمن بمصدر التشريع الإسلامى فلا أهمية لاقناعه بحكمة التشريع، علما بأن الغرب يسلم بعظمة التشريع اليهودى، ولا يثير شيئا ضد الإرهاب الصهيونى واليهودى والمسيحى ويوشك أن يعتبر هذا الإرهاب بطولة وعبقرية.

العدد القادم

إسلامية المعرفة

دكتور محمد عمارة

فهرس

رقم الإيداع	١٩٩٩/٤٩٦٨
الترقيم الدولى	977-02-5791-5 ISBN

١/٩٩/٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى شاع فى الغرب تصور أن الإسلام هو العدو الجديد للغرب وأنماط الحياة الغربية، فاتجهت الهجمات عنيفة وقاتلة تشبه حروب الإبادة ضد المسلمين فى البلدان التى يسكنها أقليات إسلامية.

وهذا الكتاب يلقى الضوء - لأول مرة - على المشاكل الخطيرة وحروب الإبادة التى يلقاها المسلمون فى الشيشان، وكسوفو، والبوسنة، والهرسك، والمناطق الكردية، وحتى فلسطين، وكشمير، وقبرص، وغيرها. فى إيجاز وعمق ستعرف كل شئ داخل هذا العدد.



دار المعارف

٤٠٦٩٩٩/٠١

